شكر وتقدير

بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقني لإتمام عملي هذا على هذا النحو ؛

أتقدم بشكري وامتناني الكبير لأستاذي القدير **الدكتور رابح خوني** على قبوله الإشراف على هذا البحث رغم انشغالاته الكثيرة ، وعلى ما قدمه لي من توجيهات قيمة على مستوى المنهجية أو على مستوى المضمون العلمي.

كما أسجل شكري وتقديري لكل من قدم لي يد المساعدة، من قريب أو من بعيد، في إنجاز هذا العمل؛ وأخص بالذكر المساعدات التي قدمت لي من مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، و وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

كما لا أنسى كل من شجّعني بالكلمة الطيبة ، الابتسامة و بالدعاء

إلى كل هؤلاء أقول

شكـــرا

الملخص

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، إذ نهدف من خلال هذه الدراسة توضيح الدور الرائد الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وفقا لمجموعة من المؤشرات، ونجد في مقدمتها التشغيل من خلال خلق مناصب شغل جديدة والحد بذلك من مشكلة ارتفاع معدل البطالة الذي أصبح اليوم هاجس الساسة ومتخذي القرار في الجزائر .وقد أظهرت الدراسة من خلال الأرقام والإحصاءات المقدمة حول الجزائر أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسع مستمر عبر القطاع الخاص، كما أن المؤسسات الكبرى في تراجع كبير ممثلة للقطاع العام، وهذا ما تفسره نسبة التشغيل في كلا القطاعين.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام، الاستثمار ، المقاولاتية

Résumé

La façon de développer Les petites et moyennes entreprises est un sujet de Préoccupation pour de nombreux gouvernements et organisations Internationales. Les PME considèrent comme un moyen approprié pour parvenir à un développement dans les sociétés développées et en voie de développement en général, notre objectif dans cette étude est de clarifier le rôle de leadership qui peut être joué par les petites et moyennes entreprises sur développement économie , selon une série d'indicateurs. L'étude se fait par les chiffres et les statistiques fournies sur l'Algérie indique que le secteur des petites et moyennes entreprises en expansion continue dans le secteur privé par rapport au secteur publique, cela s'explique par la proportion de fonctionnement dans les deux secteurs.

Mots-clés: Les petites et moyennes entreprises ,valeur ajoutée ,PIB ; investissements , entreprenariats.

فهرس المحتويات

الموضوع	
الإهداء	
كلمة شكر	
الملخص بالعربية	
ملخص بالفرنسية	
مقدمة عامة	**الصفحة**
تمهيد	أ
إشكالية البحث	أ
فرضيات البحث	أ
أهمية البحث	ب
أهداف البحث	ب
المنهج المتبع	ج
وسائل جمع البيانات	ج
محددات البحث	ج
صعوبات البحث	ج
مبررات اختيار الموضوع	ج
الدراسات السابقة	د
هيكل البحث	و
الفصل الأول : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	02
المبحث الأول :الجوانب المتعلقة بلمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية .	03
الفرع الثاني : المعايير المستخدمة	04
الفرع الثالث: إشكالية تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الثاني : أهم تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الهيئات	09
الفرع الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان	11
المطلب الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	13
الفرع الأول : التعريف الحديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المبحث الثاني : أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
الفرع الثاني : الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثاني : الخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
الفرع الأول: الخصائص الايجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المبحث الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها	21
المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها	21
الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها	22
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
الفرع الأول: صعوبات قانونية و سياسات حكومية.	23
الفرع الثاني: مدخلات الإنتاج والتمويل	24
الفرع الثالث : صعوبات التسويق ونظام المعلومات.	27
الفرع الرابع: المشكلات والصعوبات أخرى	28
خلاصة	29
الفصل الثاني : **الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية**	

تمهيد	31
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية	32
المطلب الأول : ماهية التنمية الاقتصادية	32
الفرع الأول: مفهوم التنمية	32
الفرع الثاني: أنواع التنمية.	33
المطلب الثاني : مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية .	39
الفرع الأول:مفهوم النمو الاقتصادي	39
الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	41
المطلب الثالث :مراحل ومبادئ التنمية الاقتصادية.	42
الفرع الأول: مراحل التنمية الاقتصادية	42
الفرع الثاني: مبادئ التنمية الاقتصادية	43
المطلب الرابع : أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها	43
الفرع الأول: أهمية التنمية الاقتصادية:	43
الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	44
المبحث الثاني : تحديات التنمية الاقتصادية	45
المطلب الأول : عوائق اقتصادية	45
المطلب الثاني : عوائق سياسية ونظامية	46
المطلب الثالث: عوائق اجتماعية	47
المبحث الثالث : مؤشرات التنمية الاقتصادية	47
المطلب الأول :مؤشر العمالة	47
الفرع الأول : حجم القوى العاملة ومعدل النمو	48
الفرع الثاني : البطالة	48
المطلب الثاني : مؤشر الناتج الداخلي الخام	49
الفرع الأول : مفهوم الناتج الداخلي الخام	49
الفرع الثاني : طرق قياس الناتج المحلي	49
الفرع الثالث: مقاييس أخرى للناتج و الدخل	51
المطلب الثالث : مؤشر القيمة المضافة	52
الفرع الأول : تعريف القيمة المضافة	52

الفرع الثاني : حساب القيمة المضافة	54
خلاصة	56
الفصل الثالث : **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**	
تمهيد:	58
المبحث الأول : مؤشرات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	59
المطلب الأول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	59
المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	63
المبحث الثاني : معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	65
المطلب الأول : المعوقات التنظيمية	65
الفرع الأول:العوائق الإدارية	65
الفرع الثاني: عوائق جبائية و جمركية.	66
الفرع الثالث: العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي	66
الفرع الرابع: عوائق مختلفة:	67
المطلب الثاني :المعوقات التمويلية	69
الفرع الأول: عوائق مالية من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة الجزائرية:	69
الفرع الثاني: عوائق مالية من وجهة نظر البنوك الجزائرية.	71
المطلب الثالث : الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	73
الفرع الأول: إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	74
الفرع الثاني: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	75
المبحث الثالث : أهم هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	76
المطلب الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	76
الفرع الأول : مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	76
المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	77
الفرع الأول:مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	78

المطلب الثالث : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	85
الفرع الأول: التعريف بالصندوق	85
المطلب الرابع : مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	88
الفرع الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	89
الفرع الثاني: المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	90
الفرع الثالث:إضافة للوكالات السابقة الذكر توجد هيئات أخرى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	94
المبحث الرابع : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي	95
المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل والقيمة المضافة	96
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.	96
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	100
المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام والتجارة الخارجية	102
الفرع الأول:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.	102
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية.	104
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصناعات التقليدية	107
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحرف والصناعات التقليدية	107
خلاصة	110
خاتمة عامة	
خلاصة	112
النتائج	112
التوصيات	114
أفاق الدراسة	115
قائمة المراجع	117
قائمة الجداول	125
قائمة الأشكال	127

فهرس المحتويات	129
الملاحق	136

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2007-2015	63
02	تطور مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة 2007 -2015	99
03	تطور القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	105
04	تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات	108
05	مقارنة صادرات خرج المحروقات بالواردات	110

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	اتحاد بلدان جنوب أسيا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
02	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
03	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر وفقا لعدد العاملين	13
04	في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
05	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2007-2015	61
06	معدل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007- 2015) الوحدة: %	62
07	صيغ وأنماط التمويل في إطار جهاز ANGEM	82
08	حصيلة القروض بدون فائدة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الأنشطة الاقتصادية	84
09	دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير مناصب العمل	85
10	الهيكل التمويلي لتمويل المؤسسات الصغيرة من طرف CNAC	87
11	معدلات التخفيض في نسب الفائدة للقرض البنكي .	88
12	توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب عدد العمال إلى غاية(31-12-2015)	94
13	تعداد مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة 2007 -2015	98
14	القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	104
15	تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني مليار دج	107
16	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص الوحدة: مليون دولار أمريكي	109

تمهيد:

إن الظروف الاقتصادية الحالية ، الوضع الدولي الراهن، توسع ظاهرة العولمة ،محاولة الوصول إلي التكامل الاقتصادي ،تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وظهور المنظمة العالمية للتجارة .كل هذه العوامل ساعدت على إبراز الدور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للوطن. بحيث أنها تُعد المؤشر الرئيسي لتقدمه وتطوره ،وتُعد الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية. وهذا من خلال اهتمام مختلف الدول والحكومات بكافة مستوياتها الاقتصادية، إضافة إلي الدور الذي تلعبه المؤسسات في توسيع القاعدة الاقتصادية ،وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات .من خلال المشاريع الاستثمارية لمالها من تحقيق العوائد المناسبة، و دراسة الجدوى الاقتصادية لتفادى المخاطر والتأكد من العملية الاستثمارية بغية تحقيق الاستخدام الأمثل والتوزيع المناسب للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة. ولكي تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زيادة الناتج الخام، ورفع القيمة المضافة، لابد من إنشاء أجهزة تمويل مميزة لهذه المؤسسات ويقصد بها الجهاز المصرفي عامة والبنوك التجارية خاصة، وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوي المعيشة للأفراد نتيجة لرفع مستوي التوظيف وتحقيق مناصب الشغل والقضاء على البطالة والفقر وترقية النسيج الاقتصادي الإقليمي والمحلي.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية :

_ ماهو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ومن خلال هذه الإشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟وما هي أبرز المشاكل التي تعرقل تنميتها ؟
- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية وما هي ابرز تحدياتها ؟
- ما هو الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

الفرضيات:

- هناك اختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى .
- هناك عدة عراقيل تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تُسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية و مؤشرات الاقتصاد الكلي .

أهمية البحث :

لقد عرف العالم المعاصر عدة تطورات في مختلف الميادين، من بينها الميدان الاقتصادي الذي أصبح يشهد تنافساكبيرا، فأصبح هناك تسارع لتحقيق أكبر نسبة ممكنة من معدلات النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي، ومن هنا صار الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتزايد نظرا للمزايا التي يقدمها والمرونة التي يتميزها.

إن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخصوصا فيما يتعلق بمساهمتها في زيادة القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام وكذا الإسهام في توفير فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار الاجتماعي .

أهداف البحث :

نسعى من خلال بحثنا هذا للوصول إلى أهداف عديدة نذكر منها:

- التعرف على مجموعة من المصطلحات المهمة و الجديدة .
- يعتبر بحثنا هذا إضافة لإثراء المتوفر من الأعمال البحثية في هذا المجال.
- التعرف على بعض مجالات التنمية الاقتصادية.
- محاولة الربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التنمية الاقتصادية . لمعرفة كيف يساهم هذا النوع من المؤسسات في تحقيق تنمية الاقتصادية.
- توسيع معارفنا حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تطرقنا إلى فصل كامل حاولنا من خلاله الإلمام بكل العناصر الهامة في الموضوع.
- محاولة التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .
- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية .
- تحديد الآليات التي تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالمساهمة الفعالة في ال تنمية الاقتصادية من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي .

المنهج المتبع :

من اجل تحقيق أهداف هذا البحث قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهو الأنسب بهذا النوع من الدراسات والبحوث التي تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس ، ويهدف هذا البحث إلى دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية .

وسائل جمع البيانات :

يعتمد البحث على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة والمتمثلة في :

- الكتب، الملتقيات والمقالات، و المجلات العلمية .
- التقارير والبيانات الإحصائية .
- بعض المواقع على شبكة الانترنت .

- محددات الدراسة :

- تشمل الحدود النظرية أهم الدراسات الأكاديمية و التجريبية التي تطرقت إلى جوانب الموضوع أي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،التنمية الاقتصادية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث تنمية اقتصادية .
- أما الحدود الميدانية فتتمثل في دراسة حالة الجزائر

صعوبات الدراسة :

يمكن تلخيص صعوبات البحث في عدم الوصول إلى المراجع الكافية وهدا راجع إلى ضيق الوقت ، و كذا صعوبة الحصول على المعطيات و التضارب المتباين لبعضها أحيانا المعلن من قبل الهيئات سواء الوطنية أو الدولية، و عدم تحيّن بعض المواقع الإلكترونية الرسمية.

مبررات اختيار الموضوع :

هناك أسباب موضوعية وكذا أسباب ذاتية جعلتني اختار هدا الموضوع أهمها:

-الميل إلى دراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقييم جدواها الاقتصادية.

- الدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في رفع مستوى التنمية الاقتصادية .
- إضافة إلى حداثة الموضوع و ارتباطه بالتخصص العلمي الذي ندرسه، سنحاول توطيد معرفتنا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى نمتلك الدراية الكافية لإنشاء أو تسيير إحداها في المستقبل.

الدراسات السابقة :

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية في موضوع الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، وسنعرض لأبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة وهي كما يلي:

1- دراسة عمار سلامي، **"الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية (1984)"** ، رسالة ماجستير منشورة

بحثت هذه الدراسة في الحدود الفاصلة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة والصناعات الكبيرة من جهة أخرى مع محاولة القيام بمسح لبعض التعاريف المعطاة لهذا القطاع. كما قدمت أفكار هامة حول الدور الذي تقوم به هذه الصناعات في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، بمساهمتها الكبيرة في تصحيح الاختلافات المسجلة في التنمية بسبب الأزمات التي عرفتها معظم الدول في منتصف السبعينات. وقد أكد الباحث في دراسته بناء على النتائج التي توصل إليها على أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون كحل بديل أو سياسة مكملة لسياسة الصناعات الكبيرة في مختلف البلدان النامية كما هو قائم في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، أو كما عرفته الجزائر في تلك الفترة (فترة إنجاز الدراسة).

2- لخلف عثمان ،**" دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر (1995)"**. رسالة ماجستير في جامعة الجزائر غير منشورة.

هدفت إلى الوقوف على مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبيان لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وكيف أصبحت تمثل الخيار الثاني لإستراتيجية التنمية المتبعة في مختلف هذه البلدان، بعد أن أصبحت الصناعات الكبيرة عاجزة عن تحقيق الأهداف المسطرة، وهو الشيء الذي وصلت إليه الدراسة عند تحليلها لواقع التنمية في الجزائر، والمكانة التي كانت تحتلها الصناعات الصغيرة والتنمية في السياسة التنموية للبلاد، فبعد أن كانت صناعات تابعة تتطور على هامش برامج التنمية المسطرة في إطار الإستراتيجية الشاملة، لتصبح بعد أن تأكدت أهميتها في امتصاص العجز، الحل البديل في يد مقرري السياسة التنموية بإدماجها في عملية التنمية وجعلها الوسيلة الفعالة في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، امتصاص البطالة المتزايدة، تحقيق التوازن الجهوي، تلبية الحاجيات من السلع الاستهلاكية...الخ.

3 . دراسة إدريس محمد صالح (2009): بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية "

وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المؤسسات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات

التي تقف في طريق هذه المؤسسات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، اقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المؤسسات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا. وأن مشكلة أصحاب المؤسسات – من وجهة نظرهم– ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل. أما عن صعوبة التمويل المصرفي فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات . ويرى عدد كبير من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

4. دراسة عقبة نصيرة 2014-2015:" فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر""، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة.

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تنقسم بطبيعتها إلى:محاولة فهم سلوك للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تجاه مصادر التمويل المختلفة، والبحث عن حلول لمشكلاتها المتعددة، والتي تأخذ بعين الاعتبار المعايير التقنية والكمية والنوعية في تصنيف حجم التمويل المناسب لاحتياجاتها.وتحديد إطار مرجعي لفهم تطور النظرية المالية للمؤسسة، وفق ما تتطلّبه الهيكلة المالية،ومستويات المديونية، و إيجاد صيغة توافقية لتعظيم القيمة الحقيقية للمؤسسة، وتخفيض تكاليف مديونيتها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إيجاد المحددات الرئيسية للتمويل البنكي الذي يلاءم مراحل تطور وتوسع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال النظريات المالية المفسرة لسلوكها، تحليل الخطوات الأساسية التي وضعتها الجزائر للتحكم في موارد التمويل البنكي لهذا النوع من المؤسسات، عن طريق برامج وعمليات التعديل المستمرة وإعادة تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الكبرى، وتفسير حدود علاقتها بالمؤسسة البنكية ومتابعة وتقييم المصادر الأخرى في تمويلها، تفعيل مصادر حركة التمويل في الجزائر جاء عن طريق توسيع قواعد البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية، التي استطاعت في فترة وجيزة الاستحواذ على حصة معتبرة في سوق التمويل لهذا النوع من المؤسسات.

هيكل الدراسة:

لقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول تشكل في مجملها الإجابة على تساؤلنا حول الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

حيث تضمن الفصل الأول أربعة مباحث أساسية، تناولنا في المبحث الأول مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثاني أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبحث الثالث أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و والمشاكل التي تواجهها .

الفصل الثاني فتناولنا فيه ثلاثة مباحث ، يضم المبحث الأول مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية ، أما المبحث الثاني فكان عن تحديات التنمية الاقتصادية و المبحث الثالث مؤشرات التنمية الاقتصادية .

أما الفصل الثالث يضم أربعة مباحث ، حيث تضمن المبحث الأول مؤشرات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما المبحث الثاني معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمبحث الثالث هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر أما في المبحث الرابع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي .

تمهيد :

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالفعالية الاقتصادية، في ترقية النشاط الاقتصادي رغم التحولات الاقتصادية التي مرت بها، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بها وهذا راجع إلى دورها الفعال في النمو الاقتصادي والاجتماعي، من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب الشغل. في الحين الذي يفرض تطبيق التكنولوجيا الجديدة انخفاض مستمر في اليد العاملة ولذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، جعلها محط أنظار العديد من الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة. إلا أن الذي لم يتفق عليه هو اعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولان المنهجية وطبيعة الموضوع تفرض علينا وضع تعريف ملم بهذه المؤسسات من كل الجوانب يعكس مكانتها وأهميتها في المحيط الاقتصادي. ومنه سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذه المؤسسات ، ولذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث بالشكل التالي :

المبحث الأول : مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني :أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجها

المبحث الرابع : عوائق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ميزة النشاط الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية، إلا أن مفهومها مازال يثير جدلا كبيرا حتى يتعذر معه تحديد تعريف محدد وجامع متفق عليه، وهدا راجع لاختلاف طبيعية هده المؤسسات ودرجة نموها الاقتصادي .

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي ، فهي تمثل الحصة الكبرى في هذا القطاع،وتشكل قاطرة التنمية بما تتميز به من خصائص مرونة الإدارة والقدرة على التحكم في شروط الإنتاج ، والسيطرة على قوى العرض والطلب التي تأهلها لتكون من ابرز آليات تحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية .

نجد عدة جوانب يمكن أن يعتمدها الاقتصاديون لإعطاء تعاريف ومفاهيم للمؤسسة نظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية. فقد ارجع التقليديون مفهوم المؤسسة إلى مستويين الأول على مستوى الاقتصاد الكلي و الثاني على مستوى الاقتصاد الجزئي ومنه يتوجب علينا إعطاء لمحة عامة عن تعريف المؤسسة وأهم خصائصها.

أولا: تعريف المؤسسة و المؤسسة الاقتصادية.

أ – تعريف المؤسسة:

المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي[1]

المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل الإنتاج او تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة.[2]

[1] عمر صخري .**اقتصاد المؤسسة** .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر.1998.ط2.ص2

[2] ناصر دادي عدوان .**اقتصاد المؤسسة** .ديوان المحمدية .العلمة –الجزائر .1998.ص11

ب –تعريف المؤسسة الاقتصادية

المؤسسة الاقتصادية هي شكل اقتصادي،تقني،وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها و تشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لتقسيم العمل الاجتماعي بغية إنتاج وسائل الإنتاج ،أو إنتاج سلع الاستهلاك أو تقديم الخدمات[1]

وقد تأخذ المؤسسة عدة أشكال نذكر منها:الشكل الاقتصادي، الشكل التقني الشكل القانوني،الشكل الاجتماعي .

ثانيا : خصائص المؤسسة الاقتصادية.

بالرغم من اختلاف تعاريف المؤسسة إلا أنها تشترك في خصائص معينة حيث تتفق على أن:[2]

–المؤسسة وحدة إنتاجية :يتمثل الهدف الأساسي للمؤسسة في توفير منتوج سلعي أو خدمي وللوصول إلى هذا الهدف تكون المؤسسة بحاجة إلى عوامل الإنتاج المختلف والمتمثلة في : رأس المال ، العمل، الطاقة والمواد الأولية، المعلومات .

– المؤسسة مركز قرار اقتصادي: تقوم المؤسسة بدور فعال في الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص نوع السلع، كمية السلع، الأسعار، الاتصال و التوزيع ...الخ .

– المؤسسة وحدة اجتماعية: يعمل فيها مجموعة كبيرة من الأفراد ، ينتجون سلعا معدة لمجموعة من المواطنين ولهذا فان وظيفتها الاجتماعية تكمن في سد حاجياتهم .

– المؤسسة وحدة بشرية: وتشمل مجموعة من الأفراد يعملون داخلها ،ويتقاضون أجر كل حسب مسؤولياته وتخصصه .

– المؤسسة وحدة مستقلة: ويقصد بها الإطار القانوني لها، حيث تأخذ عدة أشكال قانونية خلال مدة تواجدها .

الفرع الثاني : المعايير المستخدمة

تختلف المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى أخر تبعا لدرجة النمو وتطور البلد الصناعي والكثافة السكانية، ويمكن تقسيم معايير التصنيف إلى نوعين هما :

[1] عبد الرزاق بن حبيب .**اقتصاد المؤسسة** .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر 2002 ص58 .

[2] عبد الرزاق بن حبيب ، **نفس المرجع** ، ص 60

أ –المعايير الكمية:

يشتمل هدا النوع من المعايير على مجموعة من المؤشرات النقدية والمؤشرات الاقتصادية والتي تستعمل في قياس حجم المنظمات . وفيما يلي تفصيل إلى أهمها [1]:

1. معيار رأس المال: يعتبر معيار رأس المال احد المعايير الأساسية والشائعة في تحديد حجم المنشاة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، ويختلف هدا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي التي أخر. فنجد مثلا على مستوى مجموعة الدول الأسيوية ضمت الفلبين والهند وكوريا الجنوبية وباكستان فان حجم رأس المال للمؤسسة الصغيرة يتراوح بين 35 و 200 ألف دولار ، أما في بعض الدول المتقدمة قدر بحوالي 700 ألف دولار .

وعموما فان هده المعايير الإحصائية تحتاج دائما إلى التحديث والتجديد من حين إلى آخر ، فمثلا عائد رأس المال يجب أن يعدل نتيجة تأثير التضخم، حيث انه قد تصنف صناعة على أنها صغيرة باستخدام معيار العمالة ، بينما في الواقع تحقق معدل عائد مرتفع كما أن هناك بعض الصناعات والتي تصنف أنها كبيرة وذلك لأنها تدار بنظام مهيكل إدارة متطور، ولكنها بالمقياس الإحصائي تعتبر صغيرة لأنها لا تحقق عوائد كبيرة .

2. معيار العمالة : يعتبر معيار العمالة من أهم المعايير الأساسية الأكثر استخداما في الدول المغاربية في تمييز حجم المؤسسة وهذا نتيجة لسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات، وإذا نظرنا إلى تجربة الدول المغاربية فنجد الجزائر تصنف المؤسسات الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي يشتغل بها من 1الى 49 عامل وتلك التي يعمل بها من 50الى 200 عامل تصنف ضمن المؤسسات المتوسطة الحجم ، والصناعة التي يشتغل فيها أكثر من 200 عامل تعتبر على أنها تلك المؤسسة التي يشتغل بها من 1الى 49 عامل وتلك التي يعمل بها من 50الى 200 عامل تصنف ضمن المؤسسات المتوسطة الحجم ، والصناعة التي يشتغل فيها أكثر من 200 عامل تعتبر صناعة من الحجم الكبير، ووفق هدا المعيار تمثل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد الوطني .

وعموما تعتمد معظم التصنيفات العالمية على عدد العمال أساسا للتصنيف وهو الأكثر شيوعا واستعمالا.

[1] – عايشي كمال ، **واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية** ، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 25–28 ماي 2003 ، ص ص2 – 3

3. معيار رقم الأعمال: يعد معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفاتها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية ،ويستعمل هدا المعيار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية .[1]

4. معيار قيمة المبيعات : يمثل حجم مبيعات المشروع وتطوره على مدى مراحل حياته مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع ومركزه التنافسي الذي بلغه في السوق، وذلك لان المبيعات تتوقف على الطاقة الإنتاجية للمشروع وعلى قدرته على امتلاك حصتها في السوق الملائمة لهده الطاقة.ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف المشروع الصغير حسب هذا المعيار بأنه ذلك المشروع الذي لا تزيد مبيعاته السنوية عن مليون دولار ويصل مشروعات تقديم الطعام 175 ألف شركة، ومحطات خدمة البنزين 100 آلف محطة.

ب –المعايير النوعية :

إن المعيار الكمي لا يعكس بالضرورة حجم المؤسسة وذلك بسبب التقلبات المؤسسية لعمل العديد من المشاريع إضافة إلى شيوع الأعمال الموسمية واستخدام العمالة العائلية بدون أجور. إنما يهمش هدا المعيار فروق الخبرة والكفاءة الإنتاجية ما بين العمال في نفس المشروع الصغير. لذلك يتم اللجوء عادة إلى معايير إضافية لعملية التعريف تتمثل في المعايير النوعية، وقد تعددت المعايير النوعية التي تحدد كون العمل صغيرا أم لا ، ومن أكثر المعايير شيوعا نجد[2]:

–تمركز ملكية المشروع بيد عدد قليل من الأفراد؛

–تكون العمليات في منطقة جغرافية محددة، عدا العمليات التسويقية؛

–يعتمد العمل في نموه على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال وعدم وقوعها تحت السيطرة ؛

–مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمالة ؛

–استمرارية العمل في الوحدات طيلة أيام السنة فلا يكون موسميا متقطعا؛

وغالبا ما تستخدم المعايير النوعية مقارنة بالمعايير الكمية، حيث تلجأ بعض الدول إلى وضع معايير مشتركة (كمية ونوعية) لتحديد كون العمل صغيرا أم لا .

[1] – مختار رابحي ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2009 ، ص 19.

[2] – فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي ، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2006 ، ص 63 .

إضافة إلى هذا تعتبر المعايير النوعية ذات أهمية كبيرة عند القيام بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أ ن استخدام المعايير النوعية لوحدها قد يكون مضللا وغير عملي خاصة عند إجراء مقاربة اجتماعية ، اقتصادية لهاته المؤسسات، لذلك فإن وضع تعريف يعتمد على معايير نوعية يعتبر أكثر دقة وتفصيلا وبالتالي أكثر ملائمة بحيث يمكننا الإحاطة بخصائص الحجم الصغير والمتوسط ومقارنته بالحجم الكبير.

ويوجد العديد من المعايير النوعية، أهمها[1]:

1. الاستقلالية: ونعني بها استقلالية المؤسسة عن أي مؤسسات كبرى، كالفروع الصغيرة للوحدات الاقتصادية الكبرى لا تعتبر في عداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار.

2. الملكية :تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تتسم بالجمع بين الملكية و الإدارة ومدير المشروع و مالكه (أو على الأقل قلة عدد مالكي رأس المال في حال الملكية الجماعية، كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص

3. الحصة السوقية :تكون عادة الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة بسبب صغر حجم الإنتاج وصغر الإمكانيات وحجم رأس المال بصفة عامة، وهذا ما يجعل هاته المؤسسات غير قادرة على فرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى

4. محلية النشاط: ونعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد تكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغير نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة.

بعد التعرض لأهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سوف نتطرق لبعض التعاريف المعتمدة في بعض الدول والمنظمات على أساس أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه عالميا.

الفرع الثالث: إشكالية تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك صعوبات كبيرة في وضع تعريف واضح خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مقبولا ويحضي بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع ، وذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين، و أيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فالأمر ليس بالسهولة التي تبدو عند القيام بالمقارنة بين وحدة أو مؤسسة صغيرة ومؤسسة أخرى ذات حجم كبير فالمشكل الذي يطرح، يكمن أساس في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة أو المؤسسة الصغيرة من جهة

[1] – عبد الباسط وفاء، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة** ، دار النهضة العربية، مصر، 2001 ، ص 17.

والمؤسسة الكبيرة من جهة أخرى ، هل هذه الحدود هي نفسها في كل الدول؟ خاصة عند المقارنة بين الدول المصنعة والدول النامية، في نفس البلد وهل هذه الحدود هي نفسها عند المقارنة بين المؤسسة تجارية ومؤسسة صناعية، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، إذن هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهده المؤسسات ، من أهمها :

أ -اختلاف النشاط الاقتصادي : تختلف وتتنوع فروع النشاط الاقتصادي، فالنشاط التجاري ينقسم إلى التجارة بالتجزئة أو بالجملة وتنقسم أيضا على مستوى الامتداد إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية ، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستخراجية الغذائية التحويلية ، الكيميائية والتعدينية..... الخ وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي تنتمي إليه أو احد فروعه ، وذلك بسبب تعدد اليد العاملة ورأس المال الموجه إلى الاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة النسيجية (500 عامل مثلا) تعتبر وحدة كبيرة ، بيمنا تكون صغيرة في صناعة السيارات[1].

ب اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية ، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة ، أو تجارة داخلية أو تجارة خارجية ، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسة الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية،وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية ، منها الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه ، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها ، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو الصناعات النسيجية من حيث الحجم ، فهده الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة .[2]

ت اختلاف درجة النمو : ينقسم التفاوت في درجة النمو في العالم إلى مجموعات متباينة أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية ومن أهم المعايير التي يتخذها الباحثون والمحللون لتصنيف الدول حسب هاتين المجموعتين ، نجد مؤشر النمو الاقتصادي والذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة ، وينعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجيا المستعمل في كل دولة وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية من مؤسسات ووحدات اقتصادية، يترجم ذلك باختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى أخر ، فنظرا إلى اختلاف النظم الاقتصادية وحسب مقتضيات السياسات الاقتصادية للدول تختلف التعاريف من دولة إلى أخرى ، فمؤسسة كبيرة في

[1] – خوني رابح ، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويليها** ، اتريك لنشر والتوزيع ، مصر ، 2008 ، ص 07.

[2] – لخلف عثمان ، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1995/1994 ، ص 05.

إفريقيا قد تصنف من المؤسسات الصغيرة في اليابان، ويرجع هذا إلى حجم الإمكانيات المادية المتوفرة من مؤسسات في الدول المتقدمة من رؤوس أموال وتكنولوجيا ضخمة عكس مؤسسات العالم الثالث التي تفتقر إلى هذه الإمكانيات .

فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف PME يختلف من بلد إلى أخر ، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد وصالح لجميع الدول .

ث تعدد معايير التعريف : إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة المتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها ، تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات ، ففي بلجيكا مثلا هناك أكثر من 28 معيار ، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس ، كمعيار عدد العمال ، حجم الاستثمارات ، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعايير يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغير ة والمتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى[1] .

المطلب الثاني : أهم تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوجد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تعاريف تختلف من دولة إلى أخرى ، باختلاف المؤشرات المعتمد عليها حسب كل دولة لعدم وجود إجماع حول تعريف موحد لها .

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الهيئات

نجد انه هناك صعوبة كبيرة لإعطاء تعريف موحدا يكون مقبولا و مرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية، لهدا سنأخذ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الهيئات.

أ –تعريف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تعرف منظمة ILO العمل الدولي المؤسسات الصغيرة :" بأنها تظم وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعلمون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل داخل العائلة والبعض قد يستأجر عمال أو حرفيين معظمها يعمل برأس مال صغيرا جدا أو ربما بدون رأس مال ثابت وتستخدم تقنية ذات مستوى منخفض وعادة ما تكتسب دخول غير منظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة ".[2]

كما تعرفها على أنها: " منشاة صغيرة تشمل المنشاة الإنتاجية والحرفية التي تتميز بالتخصص في الإدارة ويديرها مالكها ويضل عدد العاملين بها إلى 50 عامل تعتبر صغيرة " .[3]

[1] – لخلف عثمان ، **المرجع السابق** ، ص 05

[2] – عبد الرحمان يسري احمد ، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها** ، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية، مصر ، 1996 ، ص 17.

[3] – بلال خلف السكارنة ، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبعة ، عمان ، 2008، ص 86 .

ب –تعريف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حدد تعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد يرتكز هدا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية و استقلالية المؤسسة ودلك كمايلي :[1]

–المؤسسة المصغرة هي المؤسسة التي تشغل اقل من 10 أجزاء

–المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 أجير.

–المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 250 عامل.

ت – تعريف دول جنوب آسيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد أعطى هدا الاتحاد تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالي :

جدول رقم 01 : اتحاد بلدان جنوب أسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 1 إلى 10 عمال	مؤسسات عائلية وحرفية
من 11 إلى 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من50 إلى 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

Source :Lefebvre bled ,financement des entreprise, édition, paris,1992,p,793

كما اعتمد الاتحاد على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة والمستخدمين اغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعرف نوع من تقسيم العمل يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج، ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير.

ث –تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسات الصغيرة بأنها المؤسسات التي يعمل بها اقل من 50 عامل ورأسمالها اقل من 500 ألف دولار ، بعد استبعاد الأراضي والمباني .[1]

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير من اجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الدورة العامة** ، جوان 2002.

ج تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية وبأبعادها الطويلة والقصيرة الأجل ،كما يتراوح عدد العمال فيها ما بين 10 إلى 15 عامل .[2]

الفرع الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان

أ –تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط ودلك ماهو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم 02 : تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	رأس مال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	اقل من 100 مليون ين	300 عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالجملة	اقل من 30 مليون ين	100 عامل أو اقل
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	اقل من 10 مليون ين	50عامل أو اقل

Source : Briand , les pme en pme en Europe et leur contribution a l'emploi, études documentaire ,n :4715,1983,p :5

ب –تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : لقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كمايلي :[3]

–المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة.... من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية

–مؤسسات التجارة بالجملة ..... من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية

– المؤسسات الصناعية ..... عدد العمال من 250 عامل أو اقل

[1] – أتشي شعيب، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، في ظل الشراكة الاورو متوسطية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007–2008 ، ص 11.

[2] – عيسى ايت ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر افاق وقيود** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الشلف ، الجزائر ، العدد 06 ، 2009، ص 276.

[3]– خوني رابح ، **مرجع سابق** ، ص 26

ت –تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف وزارة الصناعة والتجارة البريطانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: [1]

1. مؤسسة صغيرة : إذا حققت المؤسسة شرطين من الشروط الثلاثة التالية على الأقل:

–رقم أعمال اقل من 2.8 مليون جنيه إسترليني

–موازنة اقل من 1.4 مليون جنيه إسترليني.

–عمالة اقل من 50 موظف .

2. مؤسسة متوسطة : إذا حققت المؤسسة شرطين من الشروط الثلاثة التالية على الأقل:

–رقم أعمال اقل من 11.2مليون جنيه إسترليني

–موازنة اقل من 5.6 مليون جنيه إسترليني.

–عمالة اقل من 250 موظف.

ث –تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بأنها المؤسسات التي توظف اقل من 50عامل إذا استخدمت تلك المؤسسة الآلات واقل من 100 عامل إذا لم تستخدم الآلات ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500الف روبية .[2]

ج –تعريف مصر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:عرفت وزارة المالية المصرية المؤسسات الصغيرة على أنها: " تلك المؤسسات التي يتراوح عدد العمال فيها من 5 إلى 49 عامل والمؤسسات المتوسطة تلك التي يعمل فيها من 10 إلى 99 عامل " باختلاف القطاعات، حيث يفرق التعريف بين قطاعات (التصنيع والتشييد) و (قطاعات الخدمات والتجارة)، ودلك وفق لدراسة أصدرتها وزارة المالية ويتشح دلك في الجدول التالي : [3]

[1] – نصيرة عقبة ، **فعالية تمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2014، ص 16.

[2] – برودي نعيمة، **التحديات التى تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى دولي حول: متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، 17-18 افريل 2006، ص 116

[3]– صلاح حسن ، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر** ، دار الكتاب الحديث ،مصر ، 2013 ، ص ص 29-30

جدول رقم 03 : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر وفقا لعدد العاملين

القطاع	عدد العمال			
	مؤسسات متناهية الصغر	مؤسسات صغيرة	مؤسسات متوسطة	مؤسسات كبيرة
التجارة	4-1	09-05	19-10	أكثر من 20
الخدمات	4-1	09-05	19-10	أكثر من 20
الصناعة	4-1	49-05	99-10	أكثر من 100
البناء	4-1	49-05	99-10	أكثر من 100

المصدر : صلاح حسن ، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر ، دار الكتاب الحديث ،مصر ، 2013 ،ص 30

ح تعريف الكويت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت حسب المعيار العددي هي تلك المؤسسات التي لا يتجاوز عدد العمال فيها 10عمال أما المؤسسات المتوسطة فهي محصورة بين 10 و499 عاملا.

خ تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يوجد تعريف متعارف عليه كليا، لكن عموما هدا المصطلح يضم مجموع المؤسسات ذات الحجم الصغير التي تنشط في الصناعة ، التجارة، الخدمات ويستثني المؤسسات الفلاحية، فيمكن اعتبار مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 100 مليون فرنك و200 مليون مند مرسوم 1984 وعدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل [1] .

المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجزائر على غرار مختلف دول العالم لم تعطي تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والموسطة، حيث كانت كل المحاولات التي تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع و من الملاحظ أن أول محاولة كانت أكثر وضوحا هي تلك التي

[1]- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2007، ص 24

تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يرى إن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج [1]:

-مستقلة قانونيا؛

-تشغل اقل من 500 عامل ؛

-تحقق رقم أعمال سنوي اقل من 15 مليون دينار جزائري ويتطلب لإنشائها استثمارات اقل من 10 مليون دج؛

وقد تأخذ هده المؤسسات احد الأشكال التالية :

-المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولائية، بلدية)؛

-فروع المؤسسات الوطنية؛

-الشركات المختلطة؛

-المؤسسات المسيرة ذاتيا؛

-التعاونيات؛

-المؤسسات الخاصة؛

أما المحاولة الثانية لتعريف هذه المؤسسات تقدمت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة، بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يرتكز المقترح على معيارين كميين تمثلا في ، اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي :

-تشغل اقل من 200 عامل؛

-تحقق رقم أعمال اقل من 10 مليون دج ؛

أما التعريف الثالث والمقترح أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية: تحت عنوان " عناصر التذكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي " يرتكز على المعايير النوعية بحيث ينظر الباحث إلى المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على

[1] -خلف عثمان، **مرجع سابق** ، ص ص 15-16

أنها كل وحدة إنتاج و / أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ أما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة ، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (ولائية او بلدية) .

كما يعتبر هذا القطاع اشمل بحيث يظم الوحدات الصناعية والخدمات الصناعية، وحدات الانجاز التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وباقي الوحدات الخدمية الأخرى (التجارة والنقل والتامين)... الخ.

الفرع الأول : التعريف الحديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (الجريدة الرسمية 2017): جاء في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق ل 12/12/ 2001 والذي يعد مرجعا لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات وإعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع على أن: " المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة إنتاج السلع آو الخدامات تشغل من 1 إلى 250 شخص وان لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج ، وتستوفي معايير الاستقلالية " .

كما جاء في المادة الخامسة تعريف المؤسسة المتوسطة بشكل مفصل إذ تنص على أن تعرف " المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها السنوي 2 مليار و200 مليون دج، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100 و 500 مليون دج .

أما المادة السادسة من نفس القانون فقد جاء فيها تعريف المؤسسة الصغيرة كما يلي:" تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 100 مليون دينار، أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري " .

نلاحظ من خلال التعاريف الواردة في المواد 4-5-6 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماده على عدد العمال أي المعيار العددي وعلى رأس المال أي المعيار المالي لإيجاد حدود بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ويميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ووضع تعريف لها وهي أكثر المعايير شيوعا واستخداما .[1]

[1] – خوني رابح ، **مرجع سابق**، ص ص 35-36

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية ، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :

-تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري،أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛

-تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 أدناه ؛[1]

تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50الى 250 شخصا ، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايير دج ، أو مجموع حصيلتها السنوية مابين 200 مليون دج إلى مليار دج؛

تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 شخص ، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دخ ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دج .

تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص ، ورقم أعمالها السنوي اقل من 40 مليون دخ ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20مليون دج

الجدول رقم 4 : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

رقم المادة	عدد عمال	رقم الأعمال	تصنيف المؤسسة
المادة 05	1-250 عاملا	4 ملايير دج	مؤسسة صغيرة ومتوسطة
المادة 08	50الى 250 عاملا	400مليون دج إلى 4 ملايير دج	مؤسسة متوسطة
المادة 09	10الى 49 عاملا	لا يتجاوز 400مليون دج	مؤسسة صغيرة
المادة 10	1 الى 9 عاملا	اقل من 40 مليون دج	مؤسسة صغيرة جدا

المصدر :إعداد الطالبة ، بناءا على معلومات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، 11يناير 2017 م

ترتكز الكثير من التعاريف المقدمة من PME على معايير مختلفة مثل عدد العمال ، ورقم الأعمال، نوعية ودرجة الاستقلالية وبساطة التنظيم، ويختلف تعريف هذه المؤسسات من بلد إلى أخر حسب المعايير المستخدمة لتعريفها ولتباين المؤشرات الاقتصادية لذا فانه من الضروري تكييف هذه المعايير مع خصوصيات النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد ف ذلك البلد .

[1]- المادة 5،10،9،8. من الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد،02، 11يناير 2017 م .

وخلاصة القول هو التعريف المناسب والشامل للـ PME في أي بلد هو ذلك التعريف الذي يعمل على إبراز الخصائص الأساسية والحقيقية لهذه المؤسسات والذي يعتمد في بناءه على المزج بين كل المعايير الكمية والنوعية على حد سوى، وفي هذا الإطار يمكن اقتراح التعريف التالي للـ PME " كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية(الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات) والتي يتراوح عدد العمال فيها بين 10 عمال كحد ادني و 500 عامل كحد أقصى، صغر حجم رأس مالها انخفاض طاقتها الإنتاجية ومحدودية أسواقها والتي في الغالب تكون محلية ، واعتمادها بشكل كبير على المصادر الذاتية والمحلية لتمويل ".

المبحث الثاني: أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات البلدان النامية دورا هاما، باعتبارها الركيزة الأساسية للبناء الاقتصادي. وهذا ما ميزها بمجموعة من الخصائص .

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد فلها الدور الفعال والأهمية البالغة في تحريك الاقتصاد الوطني والتأثير فيه.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال[1]:

أولا:المساهمة في توفير فرص العمل و تقليل مشكلة البطالة :خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال، وعلى سبيل المثال وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة با لولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستوعب % 70 من قوة العمل الأمريكية، وفي دراسات عن دول الاتحاد الأوربي في عام 1998، تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي % 70 من فرص العمل بدول الاتحاد، وفي دول منطقة شرق آسيا

[1] – غالم عبد الله، سبع حنان ، **مداخلة بعنوان : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني** ، الملتقى الوطني حول : واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،05-06-05-2013، جامعة الوادي ، ص 07.

والباسيفيك، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن95 من إجمالي المؤسسات، وتستقطب ما بين % 35 و % 85 من إجمالي قوة العمل، وفي ماليزيا، شكلت المؤسسات الصغيرة.والمتوسطة حوالي % 85 من إجمالي عدد المؤسسات الإنتاجية.

كما تساعد على خلق الوظائف في القطاعات الريفية والحد من الازدواجية الاقتصادية لإيجاد التوازن بين القطاع الريفي، الزراعي والحضري الصناعي مع إعادة توزيع المنافع بشكل أكبر .

ثانيا: تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية :حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن و التنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

ثالثا:تقديم منتجات و خدمات جديدة :هناك طريق آخر هام تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي وهو تبنيها وتشجيعها للاختراعات، وتقدر منظمة العلوم الوطنية أن نسبة حوالي % 98 من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة انطلقت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه النسبة المذهلة تظهر حقيقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفق نسبة تقل عن % 95 من تكاليف البحوث والتطوير في أمريكا .

رابعا: المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات :وتؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج، ففي ألمانيا تمثل صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي % 66 من إجمالي الصادرات الصناعية، وفي إيطاليا تصل هذه النسبة إلى نحو 47% وفي اليابان تصل إلى حوالي 30 %،بالإضافة إلى إنتاج سلع وسيطية بنسبة % 20 من صادرات الصناعات الكبرى، وفي فرنسا تصل النسبة إلى نحو % 27 وفي الولايات المتحدة تصل نسبة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المص درين حوالي 96% قاموا بتصدير حوالي % 30 من إجمالي الصادرات الأمريكية

خامسا: المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى :حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى) أي تعتبر مؤسسات مغذية .(وعلى سبيل المثال تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من 50000 مورد من هته المؤسسات.

الفرع الثاني : الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تلعب أدوارا على الصعيد الاجتماعي، يمكن إجمالها في النقاط التالية[1]:

-تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع؛

-التخفيف من المشاكل الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية؛

-زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال؛

-إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول بينهم؛

-تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع :إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكراً والتعريف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات .إن ربط العلاقات مع المستهلكين يخلق علاقة قوية بين المنتج والمستهلك، ويعطي درجة كبيرة من الولاء لهاته المؤسسة وهذا ما لا نلاحظه في المؤسسات الكبيرة.

-التخفيف من المشاكل الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية ويتم ذلك من خلال ما توفّره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل توفر لصحابها الاستقرار النفسي والمادي، وكذا توجيه الإنتاج من سلع وخدمات إلى الفئات الأكثر حرمانا، وبالتالي توجد علاقات للتعامل وطيدة ما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي .مما يؤدي إلى تقليل من الآفات الاجتماعية الخطيرة.

-كما أن هذه المؤسسات تمنح للفئات الهامشية في المجتمع، والتي لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنّها من الالتحاق بالمؤسسات الكبيرة أو تأسيسها، فرصة لأن تصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس مشروعات صغيرة وبالتالي تعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة، وهذا يؤدي إلى إزالة التوتّر الذي يغلّف عادة العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع ويقوي الأواصر بينها.

-زيادة إحساس الأفراد بالحرّة والاستقلال :تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعظيم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية، وذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في آتّخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط، والإحساس بالتملّك والسلطة وتحقيق الّذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.

[1]- طالبي خالد ، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2010-2011 ، ص ص 16-17.

– إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول بينهم :تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد في المجتمع لإشباع حاجاتهم ورغباتهم، حيث يؤدي تميزها بمرونة كبيرة على صعيد الإنتاج إلى تلبية الاحتياجات المتباينة لشرائح المجتمع المختلفة وهذا ما لا يوجد في المشاريع الكبيرة التي تعتمد على الإنتاج الثابت، كما تميل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة من المؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص الاستخدام بأجور معقولة بما يخفف من حدة الفقر. ويرجع هذا أساسا إلى كثرة عددها وعملها في ظروف تنافسية متشابهة إضافة إلى تشغيلها عدد كبير من الأشخاص على مستوى الاقتصاد مما يؤدي إلى تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخول.

إن الأهمية والأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السابق ذكرها هي نتاج للخصائص التي تميز هذه المؤسسات عن المؤسسات الكبيرة، لكن نفس هذه الخصائص تعتبر مصدراً وسببا لعدة مشاكل وعقبات عديدة تعترض نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وسيتم التعرض لتلك المشاكل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص التي تجعلها أداة للبناء الاقتصادي للعديد من الدول وتميزها عن العديد من المؤسسات ومن أهمها مايلي: [1]

الفرع الأول: الخصائص الايجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل : صغر حجم رأس المال و الضآلة النسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي وهدا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى، كذلك صغر الحجم وقلة التخصص تعتبران ميزتين تأهلان المؤسسة لتحقيق المرونة وسرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية وحتى العالمية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي.

2. الطابع الشخصي لخدمة العميل : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة العاملين فيها وكدا محلية النشاط، هدا يخلق نوع من الألفة والمحبة والعلاقات الوطيدة مع العملاء، فصاحب المؤسسة يعرف العملاء بأسمائهم ويعرف حتى ظروفهم الخاصة ، وعادة قبل الحديث عن أعمال يتم التطرق إلى الأمور الشخصية وغيرها من الأحاديث وهدا يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل تصل إلى حد تجاهل الألقاب والرسميات مما يؤدي إلى تقديم المنتوج في جو من الصداقة.

[1] مباركي محمد الهادي، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المفهوم والدور المرتقب**،مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة ،الجزائر، العدد 11، 1999، ص 134

3. مرونة الإدارة : إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة للتغيرات في العمل وظروفه والتكييف معها في سرعة فائقة ويعد دلك إلى الطابع الغير رسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ هده القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها .

المبحث الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاعا شاملا نميز فيه بين العديد من الأشكال وذلك كله حسب توجهها ،حيث يتم تقسيمها ووضع الحدود الفاصلة بينها استنادا لحجم المؤسسة ،كما تواجه هذه المؤسسات عدة مشاكل تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها؛ فهذه المشاكل تواجه كل المؤسسات سواء صغيرة، متوسطة أو كبيرة .إلا أنها أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع غير متجانس حيث ينقسم إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها واهم هذه المعايير نجد:

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها:

حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات :[1]

المستوى الأول : في هده الحالة عادة ما يعمل صاحب النشاط أو المستثمر دون أن يعتبر نشاطه نشاط استثماري ولكن كل الجهود تكون موجهة لمجرد البقاء والمعيشة كبعض الصناعات الحرفية ، وهؤلاء يتم مساعدتهم عادة عن طريق برامج تنمية محلية ذات طبيعة شاملة وتهدف المشاريع التي تدخل في هدا المستوى إلى تلبية الحاجيات الأساسية .

المستوى الثاني : فهو يقترب من المستوى الأول في كونه يستخدم العمل العائلي وينتج منتجات تقليدية وقد يستعين باليد العاملة خارج أفراد العائلة وتعتبر هده الصفة صفة تميزه بشكل واضح عن المستوى الأول كما انه يتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة به.

[1] – محمد فتحي صقر ، **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، القاهرة ،مصر،2004 ، ص 29

المستوى الثالث: أصحابه يفهمون معنى الاستثمار وهم مستعدون لاستثمار أموال أو موارد أولية أو مهارات كما أن لديهم الإمكانيات الأساسية التي تمكنهم من القيام بعملية الاستثمار وهؤلاء يمكن مساعدتهم عن طريق العمل على تحديد قطاع وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة من المؤسسات التي تستعمل تكنولوجيا متقدمة ، وتعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير .

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها

أولا:حسب نوع السلعة: مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية، مؤسسات إنتاج السلع الوسطية، مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

1. مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية : حيث تركز على إنتاج ما يلي[1]:

-المنتجات الغذائية؛

-تحويل المنتجات الفلاحية؛

-منتجات الجلود والأغذية والنسيج؛

-الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته؛

2. مؤسسات إنتاج السلع الوسطية : يشمل المؤسسات المتخصصة في :

-تحويل المعادن؛

-المؤسسات الميكانيكية والكهربائية؛

-الصناعات الكيماوية والبلاستيك؛

-صناعة مواد البناء؛

-المحاجر والمناجم؛

3. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز : تتميز عن المؤسسات السابقة كونها تتطلب رأس مال اكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدلك فان مجال عمل هده المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط فإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسطة انطلاق من قطاع الغيار المستورد .

[1]- بلحمدي سيد علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة ،حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة البليدة،2005، ص 10

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل :

نجد ضمن هذا التصنيف نوعين من المؤسسات:[1]

1. المؤسسات غير المصنعة: تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي، وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير والتسويق.

حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته في الاقتصاد ، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية او باشتراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يضع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن .

2. المؤسسات المصنعة: يجمع هذا الصنف كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير مصنعة بتقسيم العمل ،وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها .

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يلي نبين مجموعة من المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات:

الفرع الأول: صعوبات قانونية و سياسات حكومية.

و يمكن تقسيم هذه المشاكل إلى قسمين:

أولا:مشكلات وصعوبات القانونية.

ويحدث هذا من خلال عدم استقرار النصوص القانونية وتعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات مما يعجزها ويحد من قدرتها على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق وعوامل المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعهد يوم، إضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها مشاكل هده المؤسسات ، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية .[2]

[1] – عبد الكريم الطيف، **واقع وأفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات الحالية** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2001، ص 14.

[2] – ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005، ص 51.

ثانيا: مشكلات وصعوبات السياسات الحكومية .

وهي المشاكل الناتجة عن التوجهات السياسية والاقتصادية للسلطات، ومن أبرز هذه المشاكل، نجد[1]:

-نقص الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :ويحدث هذا خاصة في البلدان النامية حيث أولى واضعو السياسات الاقتصادية في هذه البلدان اهتماما متزايدا للمؤسسات الكبيرة وبالقطاع العام عموما كخيار استراتيجي لعملية التنمية ومقارنة بذلك أهملت هذه السياسات أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص ككل، وهذا ما يخلق مشاكل لتلك المؤسسات، كعدم وضع تشريعات تتلاءم وأوضاعها وعدم وجود هيئات حكومية تقدم المساعدات الإدارية والفنية وغيرها، لهذا النوع من المؤسسات.

-السياسات المالية والضريبية غير المناسبة : ومن مظاهر هذه المشاكل عدم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتيازات وإعفاءات ضريبية، فغالبا ما تكون الرسوم الجمركية في صالح الصناعات الحضرية الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة؛ ورسوم الوارد أقل ما تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة، ثم ترتفع تدريجيا بدءا بفئات السلع الوسيطة ثم السلع المعمرة، غير أن العديد من البنود المصّنفة سلعا وسيطة أو سلعا استهلاكية في التعريفة الجمركية تعتبر سلعا رأسمالية للمنشآت الصغيرة، تتأثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالضرائب والرسوم المفروضة عليها أكثر مما تتأثر بها الصناعات الكبيرة بسبب شمول الأخيرة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم، فهي أعباء تتحملها الصناعات الصغيرة، تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض الأرباح إن سياسات الدولة وسيطرتها الإدارية على معدلات الفائدة، وعلى عمليات اقتراض وإقراض القطاع المالي، أيضا تؤدي إلى أن تصبح عمليات الإقراض للشركات الكبيرة أكثر ربحا وهذا على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– سياسة النقد الأجنبي: فغالبا ما تحدد الحكومات في العالم الثالث سعراً مرتفعاً للنقد الأجنبي، ولكّنها تمنح المنشآت الكبيرة أسعاراً متميزة، وتحرم المنشآت الصغيرة من نفس المزايا، مما يجعل المنشآت الكبيرة تحقق منافع أكبر من المنشآت الصغيرة.

الفرع الثاني: مدخلات الإنتاج والتمويل

أولا: مشكلات وصعوبات مدخلات الإنتاج .

تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل والصعوبات ، من أهمها[1]:

[1] – رابح خوني ، حساني رقية ، **مرجع سابق** ، ص 73.

–مشاكل الحصول على المواد الأولية وانخفاض الإنتاج :وتأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك الصناعات على المواد الأولية المستوردة، فضلا عن المحلية، بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن سلع مستوردة، وتّتضح هذه المشكلة بسبب ارتفاع أسعار الاستيرادات وصعوبة الحصول على الكميات الكافية نسبيا مقارنة بالصناعات الكبيرة وتعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من انخفاض الإنتاج بسبب سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلّة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون العمل.

– مشاكل الحصول على المعدات الإنتاجية :حيث تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والداعم اللازم لها.

– مشاكل الضرر أو العطل في الممتلكات :إ ن ممتلكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الأبنية والآلات والمخزون عرضة لعدة أخطاء طبيعية أو مفتعلة كالحريق، السرقة،... الخ .إن خسارة وتضرر الممتلكات تمثّل عبئا ثقيلا يؤدي إلى تعطّل مصالحها لعدم قدرتها على تحمل الخسائر المفاجئة نظراً لمحدودية رأس المال.

ثانيا: مشكلات وصعوبات التمويل.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من نفس مشاكل التمويل الشائعة في الدول النامية، فعلى الرغم مما حققته المؤسسة الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص في المساهمة في التنمية الاقتصادية، فإنها لا تزال لا تحظى بالعناية الكافية، و علاقتها بالبنوك صعبة تشوبها المشاكل و العديد من الصعوبات الإدارية والبيروقراطية، على الرغم من الإصلاحات التي عرفها القطاع البنكي في الجزائر خاصة منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 ، الذي كان يهدف إلى تنشيط عمليات منح القروض في المؤسسات المالية، و ترقية فعالية النظام المصرفي في ظل التفتح الذي يواجهه الاقتصاد الوطني، خاصة و أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع نظام مصرفي متطور يتماشى و التطورات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

يبقى النظام المصرفي الوطني ضعيفا نظرا للخصائص التي يتميز بها هذا النظام أهمها[2]:

–العجز في التسيير، عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية و كفاءة البنوك الوطنية و قدراتها الائتمانية،

–عجز نظام الإعلام، التسويق و الاتصال، عدم توافق الإصلاحات البنكية مع برامج الإصلاحات الاقتصادية الوطنية،

[1] – رقية سليمة، **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18-04-2006 ، ص 33.

[2] – عبد الحميد يسري احمد، **تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، مصر، الدار الجامعية ، 1996 ، ص 32.

–اتساع حجم الاقتصاد الموازي، لهذا يعتبر النظام المصرفي في الجزائر من أهم عوائق تطور الاقتصاد الوطني.

و من بين المشاكل و الأسباب التي تعيق عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر:

–ضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض، و دراسة الملفات المقدمة لطلب القروض، نقص الخبرة في مجال دراسات الجدوى و تقييم المخاطر الناتجة عن منح القروض، مما يجعل هذه الدراسات لا تعطي توضيحات مفيدة.

–محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية والمركزية في تقديم القروض رغم السيولة الكبيرة التي تتوفر عليها البنوك الجزائرية و كذا إعادة تأسيس رأس المال الذي كلف الخزينة العمومية أكثر من 1400 مليار دج،غير أن إحجام هذه المؤسسات المالية على تمويل قطاع(م ص و م)، يرجع إلى مستوى الخطر المرتفع و المردودية المنخفضة، لذلك يطلق على هذه المؤسسات لقب الملفات السيئة.

–طول فترة دراسة ملفات منح القروض نتيجة للإجراءات البيروقراطية، كما أن إجراءات تحويل الأموال تستغرق وقتا طويلا.

–الأراضي المخصصة للاستثمارات الجديدة غير المرفقة بعقود ملكية نهائية، مما لا يسمح باعتبارها ضمانات قوية و عقود صحيحة قانونيا.

–ترى الهيئات المالية أن المشاريع الاستثمارية تواجه عراقيل عديدة لا تشجع البنوك الجديدة التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة، مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه وحدها الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص.

–ضعف الاهتمام بدراسات الجدوى، حيث ينظر لتلك الدراسات في اغلب الأحيان على أنها شرطا شكليا لحصول صاحب المشروع على التمويل.

–افتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–ضعف نظام الرقابة و المتابعة الميدانية، مما يعني ترك المجال لصاحب المشروع الصغير لاستخدام التمويل في غير ما خصص له، و هو ما يمثل إهدار للتمويل، و إنذارا بعدم قدرته على سداده حال استحقاقه.

–افتقار المشروعات الصغيرة و المتوسطة إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم.

–عدم توفر البنوك الجزائرية على الآليات الكافية لتحليل المخاطر المرتبطة بالقروض بدقة.

–عدم توفر البنوك على المعلومات الكافية عن طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتميز بمحدودية أموالها الخاصة و ضعف وضعيتها المالية.

الفرع الثالث : صعوبات التسويق ونظام المعلومات.

وتعتبر من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,خاصة عند افتقارها لنظام معلومات متطور من جهة .ومن جهة أخرى الاهتمام المتزايد ببحوث التسويق ,فكلاهما يحتاج نظام تكنولوجي متطور وكفء

أولا: مشكلات وصعوبات تسويقية.

تعاني المؤسسات الصغيرة العديد من مشكلات التسويق الداخلي والخارجي أي مجال السوق المحّلي والتصدير، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها[1]:

–عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسايرة التغيرات :حيث أ ن عدم تمكن هذه المؤسسات من مسايرة اتجاهات السوق مما يؤدي إلى تعرضها لخسائر مفاجئة نتيجة حدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق؛ إضافة إلى افتقار الكثير من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمفاهيم الأساسية للجودة مما يؤدي إلى تسرب منتج معيب للسوق بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات وفتح الأسواق أمامها

–انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات :وهذا ما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحّلي والخارجي وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخّر العملاء في تسديد قيمة المبيعات.

–عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية :وهذا ما يشكل عقبة أمام تسويق المنتجات من الصناعة الوطنية وخاصة الصناعات الصغيرة منها والتي أصبحت تواجه منافسة شديدة من منتجات الدول الصاعدة، كدول جنوب شرق آسيا.

–سوء اختيار موقع البيع وإهمال المنافسين :حيث يؤدي سوء اختيار موقع البيع وبدون دراسة كافية للسوق والحجم المتوقّع للمبيعات ضمن ذلك الموقع، والذي قد يقع في مكان لا يصله الزبائن، إلى فشل المشروع وإفلاسه، كما أّنه قد يحصل وأن يكون هناك عمل صغير قائم وناجح لسنوات طويلة ثم فجأة يتعرض للفشل؛ يكون السبب في الكثير من هذه الحالات هو إهمال المنافسين والمستجدات في ظروفهم وإمكانياتهم.

[1] – توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، دار صفراء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1، 2002 ، ص 69.

ثانيا: مشكلات وصعوبات نظام المعلومات.

تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا ولا تساعد بأي حال من الأحوال هذه الوضعية على تنميتها ونموها، فإلى غاية اليوم لا توجد بطاقة تعريفية صحيحة و مفصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزيعها جغرافيا وبحسب نوع المنتج و ... الخ، ومن ثم فان إنشاءها يتم في فوضى مطلقة فكيف ستنشأ و تنمو مؤسسة لا زال مفهومها وحجمها محل جدل بين كثير من الجهات[1].

الفرع الرابع: المشكلات والصعوبات أخرى

بالإضافة إلى المشاكل والصعوبات السابقة الذكر توجد العديد من الصعوبات الأخرى التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها[2]:

-الصعوبات الخاصة بالعقار :من بين العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، وهذا في البلدان النامية على وجه الخصوص.

-مشاكل النمو غير المسيطر عليه :كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة تسعى إلى تحقيق مستويات عالية من النمو .ولكن النمو يجب أن يكون مخططًا ومسيطرًا عليه لأن التوسع يتطلب رؤوس أموال جديدة، تأتي من الأرباح المحتجزة أومن الأموال الخاصة.

-مشاكل الخلافات بين الشركاء :في بعض الأحيان تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضحية النّزاعات الشخصية لأصحابها وعدم الاتفاق حول الكثير من الأمور والاختلاف حول طريقة تسيير العمل ما يؤّثر بشكل أو بآخر على المؤسسة، ومن بين السلوكيات التي تؤدي لتلك النّزاعات نجد حب السيطرة والتفرد بالإدارة، اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية والإنتاجية والتسويقية ، التوسع في المصاريف الشخصية ... الخ من التصرفات و السلوكيات التي تؤّثر على أداء المؤسسة ونتائجها عموما.

يمكن القول أن المشاكل التمويلية بصفة عامة ووظائف الإدارة المالية بصفة خاصة تشكّل التحدي الكبير لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن القوة الإدارية لأصحابها تكمن في مجال الإنتاج والتسويق عادة، وليس في الأمور المالية .ولاشك أن البحث عن مصادر التمويل الملائمة والمفاضلة بين أحسنها يعتبر أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لتلك المؤسسات.

[1] – شبايكي سعدان ، **مداخلة بعنوان معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، الاغواط، 8-9-04-2002 ، ص 02.

[2] – عبد الله بن عنتر،**واقع مؤسستنا الصغيرة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، العدد 01، 2002، ص 162.

خلاصة:

من خلال تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإشكال والخصائص التي تميزها وكذا تطور الإطار التشريعي والتنظيمي لها تبينت لنا الصعوبة التي اكتنفتها محاولة إعطاء تعريف لهذه المؤسسات ويعود سبب ذلك إلى التباين و الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى و اختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها هذا ما جعل البلدان و المنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة وذالك من خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمد في تحديد أشكال وخصائص هذه المؤسسات, و المتتبع لمسار هذا النوع من المؤسسات يظهر له أنها في تطور مستمر من حيث عددها والتشريعات والقوانين المنظمة و المرافقة لها وذالك بعد ما كانت في فترة ما بعد الاستقلال لا تحظى باهتمام كبير من طرف الدولة هذا إن دل على شي إنما يدل على إدراك الدولة الجزائرية لأهمية هذه المؤسسات ودورها في التنمية الاقتصادية.

تمهيد :

تعتبر دراسة التنمية الاقتصادية مسالة مطروحة منذ مدة طويلة والتي نالت اهتمام كبير بعد الحرب العالمية الثانية من قبل المؤسسات الدولية، باعتبارها المشكلة الأساسية التي تواجه البلدان النامية والتي أصبحت الآن تحتل مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الحديث، حيث أنها تشمل مختلف المفاهيم والجوانب الثقافية والأخلاقية .

فالتنمية الاقتصادية تفتح خيارات أمام الأفراد والحكومات والمنظمات المجتمعية المختلفة فنلاحظ أن واقع التنمية يقتضي استغلال عقلاني لطل الموارد وتسيير صحيح لكال الإمكانيات المتاحة على مستوى كل إقليم بالاعتماد على المشاريع المتكاملة وعلى كل الموارد المتاحة.

لذا سنحاول من خلال ذلك إلى تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث بالشكل التالي:

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : تحديات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

إن النمو الاقتصادي مجرد وسيلة للوصول إلى طريق التنمية الطويل، الذي يحتاج إلى مجموعة إضافية من العوامل والشروط التي لا يهتم بها النمو .ولهذا فالتنظير في مجاليهما المختلفين جوهريا وإيديولوجيا يعكس تخصص كل منهما بنوعية الدول في مجال التقدم الاقتصادي، حيث نجد نظريات النمو وهي الأولى في مجال الفكر التنموي تهتم بالمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، بينما نظريات التنمية وهي عموما نظريات معاصرة انبثقت من صلب نظريات النمو لظروف معينة، فهي تهم أكثر الدول النامية، لاعتبار أن الدول المتقدمة حققت التنمية الاقتصادية وهي تبحث في استدامتها فقط ومعالجة بعض القضايا الجديدة، كالحوكمة والتلوث البيئي وغيرها.

المطلب الأول: ماهية التنمية.

تعتبر قضية التنمية مسألة مطروحة منذ مدة طويلة، إذ شغلت الفكر الاقتصادي منذ القديم، وقد جاءت تحت تسميات متعددة ونالت اهتمام مختلف المؤسسات بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى أن تحديد مفهوم دقيق للتنمية يبقى أمرا عسيرا بالنظر للتطورات التي حصلت ولا زالت تحصل في الفكر التنموي ، و يشمل جوانب عدة: اقتصادية، اجتماعية، وثقافية وبيئية أخلاقية،وسنحاول عرض مجموعة من التعاريف حول التنمية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية.

التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل. فالتنمية لغة هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر. أما **اصطلاحا**: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية[1].

وقد تعددت واختلفت أشكال التنمية، فنجد التنمية الشاملة، والمتكاملة، والتنمية في أحد الميادين الرئيسية، مثل: الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية؛ كالتنمية الصناعية، أو التنمية الزراعية، ويمكن القول إنها عملية تغيير اجتماعي مخطّط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. إن التنمية هي العملية التي تنتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نقصان فرص حياة بعضهم الآخر في الوقت نفسه، والمجتمع نفسه، وهي

[1]- بانا، ضمراوي ، تعريف التنمية، ، متاح على الإنترنت: http://mawdoo3.com. تمت الزيارة يوم: 2017/05/15.

زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا وتأثرا، مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.[1]

الفرع الثاني: أنواع التنمية.

أولا:ماهية التنمية المستدامة

أ –مفهوم التنمية المستدامة.

على المستوى اللغوي المحض يقصد بالتنمية الازدهار، التكاثر، الزيادة والرفاهية، مما يوحي بتغيير ايجابي وبتطور وتقدم. وبعبارة أخرى فالتنمية بالنسبة لمجموعة من السكان أو لبلد بأكمله تعني الطموح إلى وضع والى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

وبذلك فقد عرفت اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية World Committe on Environment and Development (WCED) التي شكلتها منظمة المم المتحدة عام 1983 "التنمية عبارة عن نمط من أنماط استخدام الموارد المتاحة بهدف تلبية الحاجات البشرية، مع الحفاظ في نفس الوقت على البيئة، وبحيث تكون الاستجابة لهذه الحاجات ليس من أجل الحاضر أو المستقبل القريب فقط، بل من أجل المستقبل بجميع أبعاده..."[3]

كما عرفت التنمية أيضا بأنها النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس عملية، سواء كانت تنمية شاملة، أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية[4].

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

---

[1] بانا، ضمراوي ، **مرجع سابق**.

[2] **البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة(جدة**، 12 – 10 يونيو 2002). ، منظمة الإيسيسكو، متاح على الإنترنت: https://www.isesco.org.ma/ar/، تمت الزيارة يوم: 2017/05/16

[3] أبو بكر مصطفى بعيرة، أنس أبوبكر بعيرة، **لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة**، مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة قاريونس ليبيا، يومي 28، 29 جوان 2008.

[4] إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات**، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996)، ص 60.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل. وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على أن الاهتمام بالبيئة وما تحتويه من موارد طبيعية هو أساس التنمية الاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها، وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وتهتم بآثارها البعيدة على البيئة وعلى الناس في المستقبل، وبذلك تستمر التنمية. وتلك الخطط لا تشمل فقط دور الدول والمؤسسات في المشروعات التي تقيمها وإنما تشتمل أيضا على دور الفرد في المجتمع، لأن الفرد أساس المجتمع.

ويشير مفهوم التنمية المستدامة إلى قيمة أخلاقية في غاية الأهمية، وهذه القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت أحد أهداف الإدارة البيئية. [1]

ب –أبعاد التنمية المستدامة.

إن فهم العلاقات المتبادلة بين العمليات الطبيعية الاجتماعية والاقتصادية ضروري لفهم التنمية المستدامة فالموارد الأولية المستخرجة من الأرض هي التي تضمن النمو بحيث يتم استعمالها كموارد مصنعة ثم تحول من خلال المجتمع إلى نفايات و إنبعاثات تتسبب في إنهاك القدرة المحدودة للنظم الطبيعية على التجدد واستيعاب الفضلات. عليه فان مفهوم التنمية المستديمة يتعدى مجرد التوفيق الجامع بين البيئة والتنمية فالتنمية المستديمة بالمعنى الواسع للكلمة تمثل عدة أبعاد مترابطة وهي :الأبعاد الاقتصادية البيئية، البشرية والثقافية، فلكي تستديم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هده الأبعاد، فإن لم يتوفر بعد واحد فلن تتحقق الاستدامة.

ويمكن أن نوجز أبعاد التنمية المستدامة في العناصر التالية[2]:

1. الأبعاد الاقتصادية: يقتضي هذا البعد زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن، والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد ويندرج ضمن هذا البعد:

-إيقاف تبديد الموارد؛

-تقليص تبعية البلدان النامية ؛

-مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و كيفية معالجه؛

-المساواة في توزيع الموارد؛

[1] **دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي** ، منظمة الإيسيسكو، متاح على الإنترنت: www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm، تمت الزيارة يوم: 2017/05/05

[2] – بوعشة مبارك، **أبعاد التنمية المستدامة تجربة هولندا** ، ملتقى حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر،أكتوبر 2008

-الحد من التفاوت في مستوى الدخل ؛

-تقليص الإنفاق العسكري ؛

2. الأبعاد الاجتماعية و البشرية: إن العنصر البشري يمثل أساس التنمية المستدامة باعتباره الكائن الوحيد القادر على إبقاء التوازن داخل بيئته من خلال تحقيق السلم الدائم وتنظيم أسلوب حياته تماشيا مع المواد المتاحة له، ومن أهم الأبعاد الاجتماعية.

-تثبيت النمو الديمغرافي؛

-مكانة الحجم النهائي للسكان؛

-أهمية توزيع السكان؛

-الاستخدام الكامل للموارد البشرية؛

-الصحة و التعليم؛

3. الأبعاد البيئية: تتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها: [1]

-صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي؛

-القدرة على التكيف؛

-حماية المناخ من الاحتباس الحراري؛

-الحفاظ وصيانة المحيط المائي؛

-حماية الموارد الطبيعية؛

4. ألابعاد التكنولوجية: يهتم هذا البعد بالبحث والتحول إلى تكنولوجيا أكثر كفاءة وأقل تأثير على البيئة، تساهم بشكل فعال في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والحفاظ عليها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال الحد من انبعاث الغازات والملوثات والحد من النفايات مع إعادة تدويرها من أجل المحافظة على القدرة الاستيعابية للبيئة.[2]

ثانيا: ماهية التنمية المحلية.

[1]– خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ضل العولمة المعاصرة** ، الدار الجامعية، الطبعة الثانية الإسكندرية، مصر 2007، ص37.

[2] – مقيمح، صبري، بوعنان نور الدين، **دور اسلوب الانتاج الانظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة سوناطراك**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة،

أ –مفهوم التنمية المحلية:

إن مفهوم التنمية المحلية ليس أمر إجماع بين العلماء والخبراء ولا أمر خلاف، وإنما تتعدد فيه التعاريف والآراء وسنستعرض البعض منها فيعرفها Carroll bottem :" ذلك الجهد لزيادة القدرة الاقتصادية وتحسين مستوى حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي بمساعدة مواطنيه على التعرف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار الجماعة وعمل الجماعة بإنشاء أو تطوير المشروعات وتحسين الخدمات مثل المساكن والشوارع والمجاري المائية وتطوير نظم التعليم والصحة .[1]

وكما تعرف على أنها: " عملية ديناميكية تستهدف مكونات المجتمع المحلي وتتضمن سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية قصد أحداث تفاعلات على مستوى البناء الاجتماعي ، الاقتصادي من اجل تحسين مستوى الأفراد وإخراجهم من عزلتهم ليشاركوا ايجابيا في تنمية مجتمعهم المحلي بصفة خاصة والقومي بصفة عامة بهدف الوصول إلى تغيير شامل غايته التقدم ووسيلته التنمية من اجل الإنسان، بتسطير برامج تنموية محلية يساهم فيها الشعب مع الحكومة والمؤسسات المحلية في انجازها بالاعتماد على الإمكانيات المحلية، و غير المحلية المتاحة المادية والبشرية والفنية الملائمة لطبيعة وظروف المجتمع المحلي وخصوصياته التاريخية والثقافية .[2]

التعريف الإجرائي للتنمية المحلية : إن التنمية المحلية هي عملية التحول الإدارية الشاملة لمظاهر الحياة ، والتي تشمل التربية والتعليم والتكوين ، والإعلام والجماعات المحلية، وتشكل كذلك السكن والصحة والبيئة والنقل والمواصلات ، وتوفير المياه للمواطن ومد قنوات الصرف الصحي ، تحسين القدرة الشرائية وتحسين الأداء الصناعي والتسيير السياحي ، ودعم الفلاحة وتشجيع الصناعات التقليدية، والتنمية المحلية تدخل ضمن الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكومة وتساهم فيها الهيئات المحلية للولاية ويتطلع إلى آفاقها المواطن لتحقيق حياة أفضل له وحل مشكلات المجتمع ، بتنمية وترقية قدرات ومؤهلات أبناء الولاية و التركيز على الجانب الاجتماعي والإنساني ليساهم هذا الفرد بدوره في هذا المجتمع بترقية العائلات والروابط مع بقية التجمعات السكانية المجاورة من بلديات الولاية .

ب –أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى[3]:

[1]– نبيل السمالوطي .**علم إجتماع التنمية**:الهيئة المصرية العامة للكتاب،. مصر، 1978، ص 160.

[2]– ضاوية رابح ، **معوقات التنمية المحلية**،رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1999: ص 19

[3] – متاح على الانترنت : http://www.startimes.com/?t=29595060 تمت الزيارة يوم:: 28.02.2017

–تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل و المياه و الكهرباء حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية و لتطوير المجتمع المحلي؛

–زيادة التعاون و المشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة؛

–زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها؛

–لتنمية المحلية يمكن أن تكسر الحواجز ضمن المجتمع المحلي من خلال تشجيع التواصل وتحسينه بين مختلف الأفراد والمجموعات السكانية، عندما يعمل مواطنون من قطاعات عديدة مجتمعية معا لقياس المقدرات والحاجات، يتعرفون إلى بعضهم البعض ككائنات بشرية، أكثر من مجرد أشخاص أو جماعات (مثلا "الشباب" أو "الفقراء" أو "رجال الأعمال"). هذا التفاعل لا يتيح لأشخاص من خلفيات وظروف مختلفة أن يعملوا سوية فحسب، بل هو يعزز الاحترام المتبادل والشعور مع الآخرين أيضا؛

–التنمية المحلية يمكن أن تجمع أشخاصا ليس بينهم أي صلة في الأوضاع العادية، وتعرف المجتمع المحلي كجامع لهم جميعا وتربط التنمية المحلية أعضاء المجتمع المحلي معا وتسمح لهم برؤية كل واحد كجزء من وحدة تعمل بشكل جيد فقط عندما يحصل كافة أجزائها على حاجاتهم؛

–التنمية المحلية يمكن أن تؤسس أرضية صلبة يقوم عليها الدعم المجتمعي للتحركات حول مسائل مهمة عندما يكون المجتمع المحلي في مسار يشمل الجميع في مناقشة إستراتيجية كيفية التعاطي مع المسائل، تصبح خطط التحرك الناتجة منتمية إلى المجتمع المحلي،وسيعمل أعضاء المجتمع المحلي جاهدين على رؤيتها تنفذ عندما يشعرون أن الخطط خططهم؛

–التنمية المحلية يمكن أن تساعد الأفراد والمجموعات على اكتساب مهارات ومعارف جديدة بعضها يشمل ما يلي[1]:

- مهارات القيادة والإدارة؛
- فهما أفضل للأشخاص الآتين من خلفيات مختلفة، وقدرة أفضل على التواصل معهم؛
- مهارات التعامل مع الأشخاص ضمن العلاقات الإنسانية؛
- مهارات تيسير جلسات العمل؛
- مهارات تحليلية؛

[1] – متاح على الانترنت : http://www.startimes.com/?t=29595060تمت الزيارة يوم:: 28.02.2017

- نظرة عامة على كيفية تفاعل الأنظمة للتأثير على حياة المجتمع المحلي؛
- فهما لكيفية تأثير الاقتصاد على حياة الناس، على الصعيدين الصغير والواسع؛

–التنمية المحلية يمكن أن تدفع إلى الأمام قادة طبيعيين من داخل المجتمع المحلي ويحصل ذلك بشكل طبيعي كنتيجة لعملية التنمية المحلية، كما يحصل من خلال تشجيع القادة الحاليين؛

– التنمية المحلية يمكن أن تشجع المجتمع المحلي على تحديد موارده الخاصة وعلى فهم نقاط قوته عندما يمتلك الناس فهما واضحا لما هو متاح أمامهم ولما يمكنهم القيام به عندها يستطيعون استخدام مواردهم على أفضل وجه.

– التنمية المحلية يمكن أن تجعل المجتمع المحلي مكتفيا ذاتيا وقادرا على تحديد مشكلاته بنفسه وحلها تشمل مزايا هذا الموقف ما يلي[1]:

- زيادة الثقة في المجتمع المحلي في نفسه واحترامه لذاته، ما يحفز المواطنين على التعامل مع المشكلات الصعبة وحلها؛
- خفض (أو القضاء على) حاجة المجتمع لأن يعتمد على مصادر خارجية للحصول على مساعدة، ما يؤدي إلى عدم وجود "خبراء" يحددون ما هو مناسب للمجتمع؛
- زيادة في السرعة التي يتمكن المجتمع من خلالها الاستجابة للمشكلات وتعبئة الموارد؛
- التأكد من أن المشكلات التي يطرحها المجتمع المحلي هي فعليا تلك التي تهمه؛

– التنمية المحلية يمكن أن تعطي الجميع صوتا ، وتجعل الديمقراطية التشاركية الطريقة الطبيعية لصناعة القرار المجتمعي.إن تشكيل بنية تحتية دامجة وتشاركيه تؤمن سماع آراء الجميع وحاجاتهم، ويؤدي إلى تأسيس أنظمة مجتمعية تشرك كافة القطاعات؛

– التنمية المحلية يمكن أن تبني قاعدة لمجتمع محلي واقعي ولإنصاف حقيقي، ما يؤدي إلى مجتمع محلي صحي وتغيير اجتماعي إيجابي وطويل الأمد عندما يعمل الناس سوية كمجتمع محلي يصبح من الأصعب تهميش مجموعات معيية أو تجاهل حاجاتهم، وأسهل بكثير تصور مجتمع حيث تتوفر فيه دعامات الصحة للجميع، والعمل باتجاه هذا المجتمع؛

[1]-ضاونية رابح ، **مرجع سابق**، ص 21

المطلب الثاني: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

نظرا لأهمية التنمية الاقتصادية، والسعي الحثيث لتحقيقها حيث أصبحت محور العديد من الخطط والسياسات والأعمال في مختلف المجتمعات، سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لمفهوم النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية،

الفرع الأول:مفهوم النمو الاقتصادي

ظهر مصطلح النمو الاقتصادي مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، لما له من أهمية كبيرة، فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل و السياسات التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي) ، أو الدخل الوطني الإجمالي) ، و الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

فالنمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب، حيث تتدفق منافع عديدة من جراء تحقق النمو الاقتصادي، أهمها أن يؤدي الاقتصاد القوي زيادة حصيلة الضرائب المتراكمة لدى الحكومة.[2]

يتضمن المفهوم شروط أساسية تتمثل في :

أ –الزيادة الناتج المحلي الإجمالي: يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر،وانطلاقا من هذا الشرط فان كعدل النمو الاقتصادي يحسب بالطريقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **"التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية"**، جامعة الإسكندرية) 2000 ، ص51

[2] –محمد حسن يوسف, **أهداف السياسة الاقتصادية(2) النمو الاقتصادي**، متاح على الانترنت: http://www.saaid.net، تمت الزيارة يوم: 03/04/ 2017

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة .فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا واستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه .

ب – يجب أن تكون **الزيادة في دخل الفرد** حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار(التضخم)، فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات .وعليه فإن[1]:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها ، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، مما أدى إلى ارتفاع مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

كما أن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير ، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها .

[1]- روب موريس،" **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**" ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979 ، ص 9

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال(الاستثمار)، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفر تكنولوجيا متطورة، ولكن الأهم هو الاستخدام الأمثل لها.[1]

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

أ- تعريف التنمية : التنمية هي سلسلة من التغيرات و التأقلمات التي بدونها يتوقف النمو ، كما تعرف أيضا بأنها: مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعي المرافقة للنمو ، وكما تعرف على أنها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وكفاءتها ، إجراء تغيرا تفي هيكل النتاج الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى[2] :

-إحداث تغير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات .

-ضمان الحياة الكريمة للأفراد

-ضما ن استمرارية هذا النمو من خلال التدفق الفائض الاقتصادي أو المتبقية بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للاستثمار .

تعرف على أنها" تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، بفضل إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، بالإضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل لصالح الفقرا ء"[3]

كما تعرف بأنها" عبارة عن تحقيق زيادة تراكمية ودائمة خلال فترة زمنية وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما."[1] كما تعرف أيضا" على أنها العملية التي من خلالها يحدث تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة الدخل الحقيقي، وتحسين توزيع الدخل لمصلحة الفقر ا ء، وكذلك تحسين نوعية الحياة، والتغير الهيكلي في الإنتاج"[2].

[1] – فاطمة أحمد الشربيني وآخرون" **اقتصاديات الميكنة**"، المكتبة العلمية، الزقازيق، 1998 ، ص ص 28-33

[2]- متاح على الانترنت: http://www.univ-chelf.dz/ar/seminar ، تمت الزيارة: 2017/04/20.

[3]- محمد احمد السريتي، على عبد الوها ب نجا :**النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص341

كما أنها" تشمل زيادة معدلات المتغيرات الاقتصادية كالدخل، التكوين الرأسمالي، التكوين الاستهلاك، الإنتاجية والتي تؤدي إلى إحداث تغير في حياة الإنسان كارتفاع مستوى الدخل الفردي والذي يعتبر بمثابة الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية[3]."

كما يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية فهي تعني تدخلا إداريا من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها وعلاج ما يقترن بها من اختلال. وتعرف أيضا بأنها " العملية التي يزداد فيها الدخل الحقيقي لمجتمع معين " الناتج الوطني "خلال فترة زمنية معينة " عادة عام "على أن يكون معدل النمو الاقتصادي المتحقق " أي معدل نمو الدخل "أكبر من معدل نمو السكان."[4]

المطلب الثالث: مراحل ومبادئ التنمية الاقتصادية.

هناك عدة مراحل ومبادئ تقوم على أساسها لتنمية الاقتصادية يمكن حصرها في :

الفرع الأول: مراحل التنمية الاقتصادية

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في خمس مرا حل ،والتي تعتبر نموذج عام لعملية التنمية ومن أهمها ما يلي: [5]

المرحلة الأولى: تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجيا بدائية.

المرحلة الثانية: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية، والتي ترتكز أساسا على إعداد الإطارات الفنية و إقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

المرحلة الثالثة: فهي تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ .وقد يتطلب ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الدول.

المرحلة الرابعة: تتميز هذه المرحلة بإتباع برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي، وقد تجد معظم الدول النامية نفسها عاجزة على توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل هذه البرامج، مما يتطلب منها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

---

[1] – محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ، ص52

[2] – وداد أحمد كيكسو، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2002 ، ص 104

[3] – جلال حلاوة، على صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، ط1 ، دار الشروق، عمان، الأردن، 2009 ، ص16

[4] - **نفس المرجع**

[5] – عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة النشر،ص217

المرحلة الخامسة: تتميز بزيادة الصادرات بدرجة كبيرة، بحيث يتم الاعتماد على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية وتغطية نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية الاقتصادية

يمكن حصر مبادئ التنمية الاقتصادية في النقاط التالية[1]:

-الثروة الزراعية؛

-الضغط السكاني .

-المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل وتلك التي تعتمد على ر أ س المال؛

-المفاضلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة؛

-الاستثمار في رأس المال المادي؛

-تنوع الصادرات؛

-المفاضلة بين الربح الخاص الاجتماعي؛

المطلب الرابع: أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها.

أن الأهمية الأساسية لتحقيق التنمية ليست بالضرورة المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار والاستثمار وإنما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة. والواضح النتائج المذهلة للتنمية الاقتصادية خلال العقود الأخيرة على مستوى العالم مثل نمو التجارة العالمية والاستقرار الجزئي والنسبي للاقتصاد الكلي للاقتصاديات المحلية.

الفرع الأول: أهمية التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة تتمثل في :[2]

-زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين ؛

-توفير فرص عمل للمواطنين؛

[1] – حنطيط خديجة، **أثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، فرع تحليل قطاعي ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، 2001 ، ص 49

[2]- سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات مفهوم شامل** ، دار رؤية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2015 ، ص 62.

-توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي؛

-تقليل الفوارق الاجتماعي والاقتصادية بين طبقات المجتمع؛

-تحسين وضع ميزان المدفوعات؛

-تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات؛

-زيادة الدخل القومي؛

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في تحسين معيشة السكان وضمان رفاهية أ فراد المجتمع، وربما يكون من الصعب أن تحدد أهداف معينة في هذا المجال لاختلاف ظروف كل دولة وتباين أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، و فيما يلي نقدم شرحا موجزا لهذه الأهداف: [1]

أ -زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم الأهداف الاقتصادية على الإطلاق للتنمية في الدول النامية، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية في هذه الدول والمتمثل في الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى ارتفاع عدد السكان الغير المتوازي مع النمو الاقتصادي والدخل الوطني الذي نقصد به هنا هو الدخل الوطني الحقيقي لا الاسمي الذي يشمل السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في نمو السكان و إمكانية البلد المادية والفنية.

ب -رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى معيشة مرتفع من الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها، باعتبار أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل الوطني السنوي فحسب .بل هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة السكان .حيث أن مستوى المعيشة يقاس بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفع دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة والعكس صحيح .لذلك لابد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يرتفع مستوى معيشة السكان.

[1] - إسماعيل شعبان،**مقدمة في اقتصاد التنمية، نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية**، دار هدى للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر،بدون سنة نشر، ص 88-90

ت –تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

يعتبر هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هدف اجتماعي، فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على أغلب ثرواته ودخله الوطني، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول في تلك الدول يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار جسيمة .حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط والفقر المدقع، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر ذلك الجزء المعطل من راس مال المجتمع، لأن هذه الطبقة لا تنفق في العادة على كل ما تحصل عليه من أموال بسبب تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية الاقتصادية.

ث –تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

نجد في معظم الدول النامية أن قطاع الزراعة هو المسيطر على اقتصاديات الدول، مما يعرض اقتصادياتها إلى بعض التقلبات ولاضطرا بات الشديدة لهذا كان لازما عليها تخصيص جزء من مواردها للنهوض بالقطاعات الأخرى كالصناعة، وهذا من أجل القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة في البنيان الاقتصادي أي خلق التوازن.

المبحث الثاني: تحديات التنمية الاقتصادية

برزت منذ أواخر التسعينات مقاربات مختلفة جوهريا لعمليتي النمو والتنمية الاقتصادية وأهدافهما ومعوقاتهما، نتج عنها مزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية المتعلقة بعملية التنمية، ليس فقط على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي، بل كأهداف هامة في حد ذاتها، وانعكس ذلك في اهتمام الأفراد والدول والوكالات الدولية الآن للجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية. إلا أن هذا الاهتمام لو يلغي الصعوبات والمعوقات التي تعاني منها التنمية التي تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي المتأثر بالعديد من المعوقات.

المطلب الأول:عوائق اقتصادية

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية تتمثل في[1]:

1. الدائرة المفرغة للفقر في الدول النامية: حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصى على تلك البلدان التقدم في

[1] – كبداني سيد احمد ، **اثر النوم الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة مع الدول العربية دراسة تحليلية وقياسية** ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد ، جامعة ابي بكر بلقيد تلمسان ، 2012-2013، ص ص 32-33.

مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية، مع أنها ليست الوحيدة المؤثرة على الاستثمار، بل حتى تدني الكفاءة الاستغلالية للطاقة الإنتاجية المتاحة التي تعاني منها تلك البلدان، وغياب الفرص الاستثمارية والمجدية، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في النمو.

2. ضيق حجم السوق :إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني إستراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات تقتضى إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة كذلك من التطور التقني في خفض كلفة وحدة الإنتاج وزيادة ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة .غير أن عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة هو ضيق حجم السوق والذي يعزى إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تسببت فيه الحلقة المفرغة للفقر.

المطلب الثاني : عوائق سياسية ونظامية

يرى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أن على البلدان الصناعية تحمل مسؤولياتها تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها، وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها، حيث أن معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة، مما جعلها تعاني من تبعيات من خلال[1]:

1. التبعية السياسية :وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا و إفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية و القانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها، مما يجعلها معرضة من وقت لآخر للتهديد الأجنبي إذا لم تسر في نفس مسارها، كسن التشريعات المختلفة، والتي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، الأمر الذي قد تستخدمه البلدان المستعمرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان(من خلال المعارضة المحلية)فمثلا تنتشر الثقافات الغربية والمؤسسات المروجة لها والمؤسسات الاقتصادية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية وجعلها فقط سوقا لمنتجاتها المصنعة، وممونا لها بالمواد الأولية الخام التي تتوفر لديها، لتمنع بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات، فتعوق بذلك بناء التكنولوجيا المحلية.

[1]-كبداني سيد احمد ، **مرجع سابق** ، ص 34

2. عدم الاستقرار الأمني :إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني، الذي يعتبر شرطا ضروريا لجذب المستثمرين، ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات الأمنية وكذا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي، سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما تعلق بالحكم الراشد، مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ مخططات التنمية[1].

المطلب الثالث : عوائق اجتماعية

قد تكون لعملية التنمية آثارا سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمنيا تدنى دخولها، مما ينعكس سلبا على الإنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات، بما يتطلبه النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة، مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى، الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والتكوين كإحدى السبل لرفع مداخليهم وتحسين مستويات معيشتهم، لتقليص الفجوة بينهم وبين الطبقات المتوسطة و الغنية.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

نظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية الاقتصادية ، فان المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على عدة محاور، فبالرغم من الاستعمال الكثير لمصطلح مؤشر فإنه لا يبدو معرفاً بشكل واضح ،وهذا ما يؤدي إلى الخلط بين المتغيرات والمؤشرات، لذى سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية كمايلي :

المطلب الأول: مؤشر العمالة

إن الخصائص الاجتماعية للقوى العاملة تعتبر تحليل لطبيعة المتغيرات الاجتماعية التي تكون قوة السكان النشطة ، والتي تكون على استعداد للقيام بدور فعال في جهود التنمية .

[1]- كبداني سيد احمد ، **مرجع سابق** ، ص 35

الفرع الأول : حجم القوى العاملة ومعدل النمو

تتشكل القوى العاملة من الأشخاص المصنفين كعاملين أو كبطالين أي كل الأشخاص الذين يرغبون في العمل وهم قادرين عليه ، وقد بلغت نسبتها في الجزائر في السنوات الأخيرة حوالي 38% من مجموع السكان وتعتبر منخفضة إذا ما قورنت مع مثيلتها على المستوى العالمي والتي تبلغ 71 %، ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان، ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان النشطين اقتصاديا لعدة سنوات قادمة نتيجة تأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية .[1]

تقدر مساهمة المرأة في أسواق العمل بنسبة 38.9 %في السنوات الأخيرة ، مما ساهم في ارتفاع حجم القوى العاملة عموما واليد العاملة بصفة خاصة ، مقارنة بالسنوات الماضية حيث كانت نسبة مساهمة المرأة ب21.4 %سنة 1980 و 19 %سنة 1970. [2]

الفرع الثاني : البطالة

يرتبط الأداء الاقتصادي الجيد بتقليص معدلات البطالة ، ويمكن إرجاع تحسن هذه النسبة إذا ما قارنها بمثيلاتها بالسنوات الماضية إلى عدة عوامل منها المساهمة الايجابية إلى القطاع الخاص في التشغيل وزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل والتي كانت عاملا مهم في رفع نسبة البطالة إضافة إلى تحسين الوضع الاقتصادي عموما .

إن التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم في مواجهة معدلات نمو القوى العاملة أدى إلى زيادة الضغوط لتوفير فرص اكبر للاستيعاب القادمين الجدد خاصة المتعلمين ، مع العلم إن نسبة البطالين الحالين من الفئة الشابة تساوي أكثر من 50 % ، من عدد البطالين الإجمالي وهي نسبة اكبر من ضعف متوسط العالمي ، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة تحسين مناخ الاستثمار أمام القطاع الخاص الذي يمكنه استيعاب العدد الكبير من الوافدين الجدد إلى سوق العمل ، وكذا النهوض بالتعليم والتدريب وتحسين الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل .[3]

[1] – صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013** ، الامارات العربية المتحدة ، ص 277.

[2] -world debt ; tables world bank 1994 ,1995 ,washington

[3] – طلعت الدمرداش ، **الاقتصاد الاجتماعي** ، مكتبة القدس ، ط1 ، 2006، القاهرة ، ص 107.

المطلب الثاني: مؤشر الناتج الداخلي الخام

يتصدر الناتج الداخلي الخام الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم المؤسسة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي ، و لكونه أكثر المعايير شمولا إذا يعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصائيات التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع . وغالبا ما يشوب مفهوم الناتج الداخلي الخام لبس وتداخل بينه وبين المفاهيم الأخرى ذات العلاقة .

الفرع الأول : مفهوم الناتج الداخلي الخام

يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع الوسطية المستهلكة في ذلك الإنتاج، ويشمل الناتج الداخلي الخام(PIB) على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء باستخدام وسائل الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

إضافة إلى هذا فان الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.

أما الدخل المحلي هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.

الإنفاق الكلي: عبارة عن الطلب الكلي في المجتمع و المتمثل في مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، و صافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقصاً الواردات).[1]

الفرع الثاني : طرق قياس الناتج المحلي

أولا:طريقة الناتج

[1]- سامي خليل ، **نظرية الاقتصاد الكلي**، دار الكتب ، القاهرة، ط1 ، 1994، ص 99.

قياس الناتج المحلي طبقا لهذه الطريقة، يتضمن فقط القيمة السوقية للسلعة النهائية و لا يتضمن قيمة كل من السلع الأولية و الوسيطة التي ساهمت في إنتاج السلع النهائية.

احتساب قيمة السلع الأولية و الوسيطة ضمن قيمة الناتج المحلي سيؤدي إلى حدوث ازدواجية في الحساب؛ حيث أن قيمة تلك السلع احتسبت ضمن قيمة السلعة النهائية. وبالتالي لتفادي الازدواجية في الحساب سيتم التوصل إلى قيمة الناتج المحلي إما باحتساب القيمة النهائية للسلعة مقومة بسعر السوق، أو عن طريق القيمة المضافة و التي تساوي الفرق بين قيمة الإنتاج و قيمة مستلزمات الإنتاج.

تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي يمثل تدفقاً، كما أنه طبقاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي يحتوي على القيم السوقية للسلع النهائية و الخدمات التي أنتجت فعلياً خلال السنة و يحتوي كذلك على السلع التي تدخل السوق[1].

ثانيا:طريقة الدخل

الدخل المحلي هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة.

من خلال التعريف السابق يتبين أن عناصر الإنتاج يجب أن تساهم في العملية الإنتاجية لكي تدخل ضمن تعريف الدخل المحلي. و عليه، فإن مدفوعات الضمان الاجتماعي و انتقال ملكية الأصول لا تدخل ضمن تعريف الدخل المحلي.

صافي الدخل المحلي = الأجور و المرتبات + الأرباح و الفوائد الربوبة + الإيجارات + دخول أصحاب الأعمال

إجمالي الدخل المحلي (إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل) = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + إهلاك رأس المال – الإعانات الإنتاجية[1].

ثالثا:طريقة الإنفاق:

الإنفاق الكلي (الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق)= الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي) + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات).

[1]- سامي خليل ، **مرجع سابق** ، ص 100

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار من وجهة نظر الفرد قد لا يعد استثمار من وجهة نظر المجتمع. فشراء الفرد لأسهم شركة قائمة يعد استثماراً من وجهة نظر الفرد أما من وجهة نظر المجتمع فيعد ذلك تحويلاً للملكية. بينما يعد شراء الأسهم لإنشاء شركة ما استثماراً من وجهة نظر الفرد و المجتمع.

إجمالي الناتج المحلي (GDP) و إجمالي الناتج الوطني (GNP)

إجمالي الناتج الوطني = إجمالي الناتج المحلي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية.

إذا كان $GDP > GNP$

فهذا دليل على أن ما يخرج من المجتمع من عوائد أقل مما يدخل إلى المجتمع من عوائد.

الفرع الثالث: مقاييس أخرى للناتج و الدخل

أولا:صافي الناتج المحلي [1](NDP):

صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – اهتلاك رأس المال

يمكن الحصول على صافي الناتج المحلي عندما يتم استخدام صافي الاستثمار عوضاً عن إجمالي الاستثمار في حساب إجمالي الناتج المحلي.

الناتج المحلي الإجمالي (بطريقة الإنفاق)= الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي) + إجمالي الاستثمار+ الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات).

صافي الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي) + صافي الاستثمار+ الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات)

صافى الاستثمار = إجمالى الاستثمار – إهتلاك رأس المال

[1] – عبد الله بلوناس،**الاقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق**، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005، ص 245

ثانيا:صافي الدخل المحلي (NDI):

صافي الدخل المحلي = صافي الناتج المحلي– الضرائب غير المباشرة + الإعانات الإنتاجية.

صافي الدخل المحلي =الأجور والمرتبات +الإرباح والفوائد+الإيجارات+دخول

ثالثا:الناتج المحلي النقدي (الاسمي) و الناتج المحلي الحقيقي[1]:

الناتج المحلي النقدي (الاسمي) = الكميات من السلع النهائية و الخدمات التي أنتجت خلال السنة * الأسعار السائدة في هذه السنة.

استخدام الناتج المحلي النقدي قد يلمح بأن الناتج المحلي للدولة ارتفع(انخفض) بالرغم من أن الكمية المنتجة من السلع النهائية و الخدمات ثابتة و لكن الذي تغير فقط هو الأسعار بحيث ارتفعت (انخفضت). بالتالي يجب تحييد تأثير التغير في الأسعار لمعرفة التغيرات الحقيقية للناتج المحلي و ذلك باستخدام الناتج المحلي الحقيقي و الذي يتم الحصول عليه عن طريق استخدام الأرقام القياسية للأسعار.

يعد مخفض النتاج المحلي الإجمالي أحد الأرقام القياسية المستخدمة للحصول على القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) = [الناتج المحلي الإجمالي النقدي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) / مخفض الناتج المحلي الإجمالي] *

المطلب الثالث : مؤشر القيمة المضافة

حسب المفهوم التجاري و الصناعي للقيمة المضافة فهي تعد الثروة الحقيقية التي أصفاتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها.

[1] - عبد الله بلوناس، **مرجع سابق**، ص 246

الفرع الأول : تعريف القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة على أنها إحدى أدوات إدارة المؤسسة التي تعمل على إحداث قيمة لها، كما أنها فسرت وبشكل خاص من قبل Stern Stewart and Company في عام 2002 على أنها مقياس يعتبره المحاسبون والمدراء الماليون كأساس لاحتساب قيمة الأسهم المتداولة في السوق. أما استراتيجيات الاستثمار باستخدام نسبة العائد إلى القيمة السوقية E/P ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية B/M فقد كانت تعتبر من أفضل الطرق التي تعمل على تحقيق عوائد مميزة وقد كان (Basu,1977) أول من أثبت الأداء المتميز للسهم بالاعتماد على E/P. وفي دراسة أخرى ل (Banz,1981) أثبت أن هناك علاقة طردية بين حجم الشركة وبين أداء السهم، كما قام كل من (Cook &Rozeff,1984) و (Fama &French 1992,1995) بدراسة تأثير كل من E/P وحجم الشركة حيث توصل كل من (Cook & Rozeff 1984) الى أن كل من العاملين لهما تأثير على أداء السهم. أما في عام 2001 فقد قام (Yook and McCabe) ببناء محفظة استثمارية بالاعتماد على القيمة السوقية المضافة والتي تعرف : [1] (إجمالي القيمة السوقية للمنشأة – رأس المال المستثمر / عدد الأسهم المتداولة في السوق) حيث توصلت الدراسة إلى أن القيمة السوقية المضافة المتدنية للسهم تعمل على تحقيق متوسط عائد أفضل للمحفظة الاستثمارية.

إن تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة يعتبر الهدف الرئيسي لجميع شركات الأعمال بغض النظر عن طبيعة أعمال ونوع المؤسسة من خلال تحفيز قيمة المؤسسة وتوجيه جميع الأنشطة باتجاه تحقيق هذا الهدف، بينما القيمة قد تأخذ عدة أشكال والتي يمكن تقسيمها بطريقتين رئيسيتين: اقتصادية وغير اقتصادية .

القيمة الاقتصادية تتمثل بإضافة قيمة، والتي يمكن قياسها بوحدة النقد، أما القيمة غير الاقتصادية فيمكن قياسها أو الشعور بها معنويا. فالقيمة الاقتصادية المضافة تم اختبارها في المجالات الرئيسة للمالية، التي تعمل على تقييم المؤسسة بوحدة النقد عكس ما هو متعارف عليه بالنسبة للعائد على الاستثمار الذي يعبر عنه بنسبة مئوية ، ففي دراسة ل (.Stewart) أكد أنه من بين جميع طرق

[1] – ثائر عدنان قدومي، قيس أديب الكيلاني، **أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم أهي القيمة الاقتصادية المضافة EVA أم معايير الأداء التقليدية**، مشروع بحث رقم (5-2011-DRGS)،عمان ، الاردن ، 2011، ص ص 7-10

القياس التي تستخدم من قبل المؤسسات لقياس أدائها فلا يوجد شيء أكثر دقة من القيمة الاقتصادية المضافة، حيث أن المؤسسات التي تستخدم القيمة الاقتصادية المضافة كإطار للإدارة المالية تفوقت بشكل كبير على مثيلاتها[1].

الفرع الثاني : حساب القيمة المضافة

لقد عرف استيوارت القيمة المضافة على أنها مقياس للانجاز المالي وتعتبر أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح الحقيقي والذي عبر عنه رياضيا بأنه صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب مطروح منه حاصل ضرب رأس المال بكلفة رأس المال.

على اعتبار أن جميع المؤسسات لها هدف واضح ومعلن يتمثل في زيادة ثروة أصحابها، فهناك عدة طرق يمكن تبنيها لتحقيق هذا الهدف .فقد حاول (Mouritsen 1998) أن يبرهن أن القيمة المضافة تعتبر قياساً تفصيلياً أفضل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية ،لكن (Paulo, 2003) قد أكد أنه بهدف تحقيق الأهداف المالية المحددة من قبل حملة الأسهم، فإن على المؤسسة أن تركز على طرق القياس من منظور مالي وطرق قياس من منظور غير مالي مثل العميل على سبيل المثال الذي سيؤثر في نهاية الأمر على تحسين الأداء المالي للمؤسسة. ومنه فإن القيمة المضافة تعرف على أنها العائد الذي يزيد على مستوى الأداء المتوقع والمتصل برأس المال المستخدم. فالقيمة الاقتصادية المضافة EVA لفترة زمنية معينة (**t**) يمكن تعريفها كما يلي:

$$\mathbf{EVA_t = E_t - r(TA_{t-1})}$$

حيث أن:

E_t = الربح المحاسبي قبل الضريبة للفترة t.

r = تكلفة رأس المال.

TA_{t-1} = إجمالي الأصول المستخدمة في بداية الفترة.

ومن أهم الطرق الرئيسية الأخرى المستخدمة لقياس القيمة الاقتصادية المضافة EVA من خلال المعادلة الآتية:

حيث أن:

القيمة المضاقة= صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب– رأس المال طويل الأجلX التكلفة المرجحة لرأس المال

[1] - ثائر عدنان قدومي، قيس أديب الكيلاني، **مرجع سابق** ، ص 15

فإذا كانت $EVA > 0$ ففي هذه الحالة يمكن القول أن المؤسسة ناجحة أكثر، أما إذا كانت $EVA = 0$ فهذا يعني أن المؤسسة قد أنتجت بقدر ما استثمرت من أموال وعندما تكون $EVA < 0$ هذا يعني المؤسسة في حالة خسارة .

من خلال ما سبق ذكره فإننا نستنتج إن القيمة الاقتصادية المضافة EVA تركز على جميع الجوانب المهمة لأعمال المؤسسة منها: حجم رأس المستثمر وتقسيمه ما بين الدين ورأس المال الممتلك ، تكلفة رأس المال (الأسهم والقروض).

يمكن التعبير عن الربح الاقتصادي EP على النحو الآتي[1]:

حيث أن:

(الوسط المرجح لتكلفة رأس المال –العائد على رأس المال المستثمر x الاستثمار في رأس المال =الربح الاقتصادي

وبهدف تحقيق قيمة اقتصادية لا بد أن تكون قيمة العائد على رأس المال المستثمر أكبر من قيمة الوسط المرجح لتكلفة رأس المال

[1]- ثائر عدنان قدومي، قيس أديب الكيلاني، **مرجع سابق**، ص16

خلاصة:

لقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تبرزه الجهود العديدة لإحقاق برامج التنمية، إلا أن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة إلى التمويل الخارجي وبهذا فإن التنمية تتطلب مصدرين أحدهما: محلي داخلي والآخر خارجي. ولكل من المصدرين عوائق يجب على حكومات الدول النامية إتباع إجراءات لإنعاش هذه المصادر وتعزيزها لتحقيق درجات أعلى وأفضل للتنمية بهذه الدول. إن التنمية الاقتصادية موضوع واسع وهام نظرا للدور الذي تؤديه للتخلص من دائرة الفقر ورفع مستوى المعيشة والتحسن والتطور الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما في ظل الظروف الجديدة المتمثلة في النمو الديمغرافي وزيادة البطالة وضعف المداخيل بالنسبة للدخل الإجمالي وضعف القدرة الشرائية وصعوبة تلبية متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية كل هذا عزز دور التنمية من ما أدى إلى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسهولة تأسيسها لتقوم ذا الدور الرئيسي والهام وذلك من خلال القيام بمشاريع استثمارية في شتى المجالات لإحداث تنمية شاملة ومستدامة.

تمهيد:

إن قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعه أصبح يحتل مكانة هامة في سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات، وهذا باعتبارها قطاعا حيويا في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وهذا من خلال وضع العديد من القوانين و الهيآت التي تهدف أساسا إلى دعم إنشاء وتطوير هذا القطاع.

ويعود هذا الاهتمام المتميز و المتزايد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخصائص والمميزات والأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات والتي أوردنها سابقا.

ومنه سنحاول بقدر الإمكان في هذا الفصل التعرض للدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر و على واقعها من خلال التوزيع الجغرافي ومكانتها، تطورها العددي وهيئات الدعم والتمويل بها، إضافة إلى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر من خلال المساهمة في التشغيل، القيمة المضافة،الناتج الداخلي الخام، وأخيرا تطوير الحرف والصناعات التقليدية ولمعرفة الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، قمنا بتقسيم هذا الفصل كمايلي :

المبحث الأول : مؤشرات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث : هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

المبحث الرابع : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي .

المبحث الأول : مؤشرات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أخذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتنامي من سنة إلى أخرى وهذا راجع لمجموعة من العوامل ولعل أهمها فتح المجال لاستثمار للقطاع الخاص، حيث تعد أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال دراستنا لهذا المبحث.

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ خلال الفترة الممتدة مابين2007 -2015، وتعود ملكية أغلب هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص وهذا ما سنلاحظه من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم 05: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2007-2015.

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	صناعة تقليدية	المجموع
	العدد	العدد	العدد	
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	131505	587494
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	656309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	924569

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنوات 2007-2015 متاح على الانترنت: http// :www.mdipi.gov.dz تمت الزيارة: 07-03-2017

الجدول رقم06:معدل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007- 2015) الوحدة: %

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية
	النسبة%	النسبة%
2007	8.95	-9.88
2008	33.36	-6.01
2009	16.16	-5.6
2010	35.82	-5.75
2011	-17.25	2.7
2012	4.08	-1.92
2013	8.18	4.72-
2014	8.04	3.50-
2015	10.29	6.10-

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنوات 2007-2015 متاح على الانترنت: http// :www.mdipi.gov.dz تمت الزيارة يوم: 07-03-2017

شكل رقم 01: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2007-2015

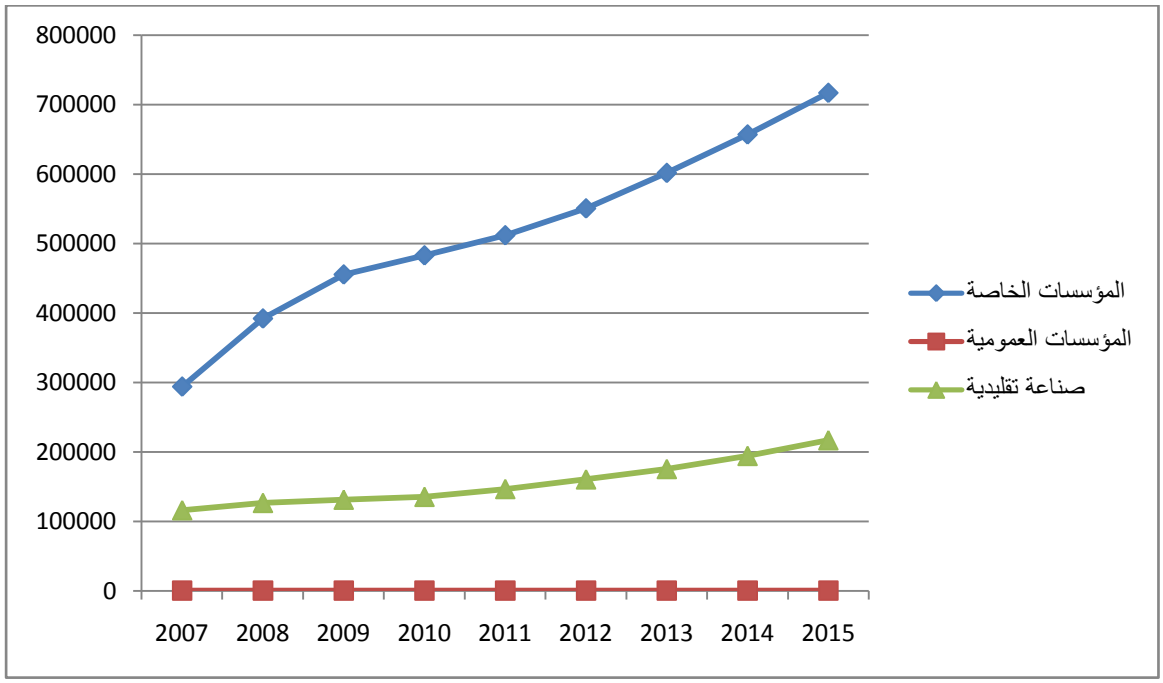

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنوات2007-2015 متاح على الانترنت: http// :www.mdipi.gov.dz تمت الزيارة يوم: 07-03-2017

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 وتمثيله البياني أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث شهدت تطوّرا ملحوظا خلال الفترة (2012-2015)، ففي سنة 2012بلغ إجمالي المؤسسات 711832 وفي سنة 2015 ارتفع عدد المؤسسات إلى 934569بنسبة زيادة تقدر بـ 22.27%

والملاحظ كذلك أن أغلبية هذه المؤسسات تنتمي إلى القطاع الخاص وهذا بنسبة 99 %، حيث نلاحظ المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص شهدت زيادة معتبرة، حيث كانت تبلغ 711275 سنة2012، ووصلت إلى 934569 مؤسسة سنة 2015، بينما في القطاع العام فنلاحظ تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 557 مؤسسة سنة 2012 إلى 532 مؤسسة في 2015 أي بمعدل تطور 8,61 – % وهذا راجع إلى تطبيق سياسة خوصصة المؤسسات العمومية.

ويمكن إرجاع زيادة في تعداد المؤسسات الخاصة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير دور هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى نموها وترقيتها وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، والتي جاءت

لتكمل وتعدل مختلف الإجراءات التي تبنتها، منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، وهذا المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها وهذا بإنشاء هياكل خاصة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى دعمها، وكانت البداية مع صدور القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

كما نلاحظ من المنحى البياني فيما يخص المؤسسات العمومية انخفاضا مستمرا وذلك راجع كما سبق وبينا للخوصصة، أما في ما يخص المؤسسات الخاصة فهي في تزايد مستمر نظرا لعدة أسباب نذكر منها :

- ارتفاع حجم الخدمات بسبب ثورة المعلومات والاتصال هذا ما شجع على ظهور مؤسسات الصغيرة ذات الطابع الخدماتي .
- زيادة النمو السكاني هذا ما أدى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية كل طلبات سوق العمل خاصة بعد زيادة التوجه نحو اقتصاد السوق
- ازدياد نشاط الأعمال الخاصة بعد اتجاه الجزائر نحو خصخصة المؤسسات العمومية .
- ظهور آليات الدعم المانحة لتمويل
- عدم وجود قانون موحد لها ينظم عملها ويوفر لها التسهيلات في جميع الحالات خاصة التمويل والتراخيص

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الخصائص الرئيسية والمميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قدرتها على الانتشار بين المناطق، ومن ثم المقدرة على تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الإقليمية، إن التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يقف على مدى انتشار هذه الصناعات بين مختلف الجهات، وما يمكن استخلاصه من التوزيع الجغرافي للمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف ولايات الوطن كمايلي :[1]

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تتركز أساسا في المدن الكبرى والمناطق العمرانية أين يشتد النشاط الاقتصادي وتتواجد المصالح والهيئات الإدارية، مشكلة بذلك أقطاب للنمو، تتمحور حول ثلاث مناطق رئيسية هي:

[1]- معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

- منطقة الوسط: التي تجمع كل من ولاية الجزائر، والبليدة، وتيبازة وبومرداس والمدية يتواجدبها 48432 مؤسسة، وهو ما يمثل 22.8 % مجموع المؤسسات ا الصغيرة والمتوسطة تحتل فيها ولاية الجزائر الصادرة بـ 25331 مؤسسة وهو كما يمثل نسبة 12.18 % من مجموع عدد المؤسسات على المستوى الوطني وأكثر من 53 % من مجموع عدد المؤسسات على مستوى منطقة الوسط
- منطقة الغرب: و تضم كل من ولاية وهران، مستغانم، سيدي بلعباس وتلمسان، ومعسكر يوجد بها 30367 مؤسسة اي 14.6 % مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على المستوى الوطني، تحتل منها ولاية وهران المرتبة الأولى بـ 14474 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 47 % من مجموع مؤسسات المنطقة وقرابة 7 % من مجموع عدد المؤسسات على المستوى الوطني .
- منطقة الشرقية: تمثل محور قسنطينة سكيكدة، عنابة يوجد بها 16545 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وهو ما يمثل 8 % من مجموع هذه المؤسسات.

أما باقي المؤسسات فتتوزع بأقل كثافة على مستوى مناطق هضاب العليا، ففي الهضاب العليا الوسطى (المسيلة، الجلفة و الأغواط)، لا يتجاوز عدد المؤسسات فيها 9065 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، والهضاب العليا الشرقية (سطيف، برج بوعريج، أم البواقي، باتنة، تبسة وخنشلة) بأكثر من 23827 مؤسسة أي ما يعادل 11.45% من مجموع المؤسسات على المستوى الوطني. بينما تشمل مناطق الهضاب العليا الغربية (تيارت، تيسمسيلت، سعيدة، النعامة، والبيض)على 10006 مؤسسة صغيرة تمثل نسبة 5 % من مجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

بينما يبقى جنوب الجزائري، على رغم من شساعته وقاعدته الصناعية الكبيرة التي يحتلها قطاع المحروقات، يفتقد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف الكثافة السكانية وضعف المرافق الضرورية، إلا أن السلطات العمومية عن طريق أساليب الدعم التي بشرت في تجسيدها نلاحظ نوع من الانتعاش حيث نسجل إنشاء أكثر من 136 مؤسسة في تمنراست، و 367 مؤسسة في ورقلة، و106 مؤسسة في إليزي[1].

إن هذا التركز يرجع إلى عوامل عديدة، منها ما يرتبط بالتطور الاقتصادي و أخرى لعبت فيه العوامل البسكولوجية للمستثمرين دورا كبيرا، بحيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتميز بحجمها الصغير (90 % من المؤسسات ذات حجم تشغيل يقل عن 10 عمال) وتركزها أساسا في فرع البناء والأشغال العمومية والنشاط التجاري وبأقل نسبة في في فرع النسيج والصناعة الغذائية، وهي كلها

[1] – معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

نشاطات موجهة للاستهلاك النهائي. يوضح الملحق رقم 01 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات لسنوات.2015،2014،2013

المبحث الثاني: معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم الأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واهتمام العديد من الدول بهذا النوع من المؤسسات إلى أنها مازالت تعاني في الجزائر من العديد من المعوقات التي تواجه نموها وتطورها والتي سنتعرض لأهمها من خلال دراستنا لهذا المبحث.

المطلب الأول: المعوقات التنظيمية

الفرع الأول:العوائق الإدارية:

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية والمتمثلة في تعقد القوانين و الإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية و عدم الشفافية و عدم احترام النصوص القانونية، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية[1] :

– البيروقراطية الإدارية و الإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق و الجهات التي يجب الاتصال بها يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطؤ العمليات و نقص الإعلام وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: "يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا و تقديم أكثر من 18 وثيقة و المدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاث أشهر، و المدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات " وهذا ما يؤكد النتيجة التي توصل إليها المجلس الوطني و الاجتماعي بأن المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة الصناعية.

– عدم وجود استقرار في القوانين و التشريعات التي تحكم و تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و نقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية...الخ.

[1] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 03، 2004، ص: 41.

- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري و المالي و حتى الإمكانيات، و يمتاز هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال و سريع لها.

الفرع الثاني: عوائق جبائية و جمركية.

من الملاحظ أن الجباية و الأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصغيرة رغم إجراءات التخفيف المنتهجة، و تظهر هذه العوائق على مستوى[1]:

–فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني.

–اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–نسب الضرائب و الرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.

–صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين و الآليات الجمركية الدولية.

–ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة و المواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، و كذلك كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية و المنافسة غير المشروعة في كثير من الأحيان للإنتاج المستورد.

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تنامي العديد من الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، زيادة على ذلك فإن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تعيق نموها ، نظرا لما يتميز به من بيروقراطية كبيرة. و بما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في التنمية و خلق مناصب عمل بشكل فعال، فهي تساهم في تطوير الاقتصاد دون الحاجة إلى اقتطاع الضرائب و الرسوم الجمركية على أنشطتها، و ربما تكون سياسة الإعفاء الشامل من الضرائب و الرسوم الجمركية أكثر فعالية لضمان نموها و تطورها.

الفرع الثالث: العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر** ، جوان 2002، ص: 58.

يعد الحصول على العقار المناسب من للمشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا راجع إلى[1]:

–صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي؛ و الامتيازات مثلا، بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار إلى حد الآن، و لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية؛

–التمييز بين القطاع العام و الخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام و هو ما يتناقض مع النصوص التشريعية؛

–أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكر لمؤسسات عمومية مفلسة أو أملاك خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة؛

–عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار؛

–التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية و النائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية.

الفرع الرابع: عوائق مختلفة:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي و أخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، نلخص أهم هذه العوائق في[2]:

–نقص تموين الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج و التي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية؛

–اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى و متطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي، فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك

[1] عبد الرحمان بن عنتر و آخرون، **مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أساليب دعمها و دعم قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية الدولية حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 – 28 ماي 2003.

[2] بريبش السعيد و آخرون، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول** ، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17- 18 أفريل 2006.

و حساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية و نفقات المؤسسة، و زيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري؛

–نمو و تطور القطاع غير الرسمي و المتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية و المداخيل الطفيلية؛

–مشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة و توجد الكثير من مناطق البلاد إلى غاية يومنا هذا في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى و خاصة في الجنوب؛

–عدم فعالية أساليب التكوين و خاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير و اقتصاد السوق، إدارة الأعمال و تسيير المنتوج و كذا تقنيات البيع و التصدير.

–غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية و التجارية و يتمثل هذا في[1]:

–بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات المعنية؛

–معطيات عن السوق الوطنية و الجهوية و المحلية و حتى الخارجية؛

–معلومات على التطبيقات التجارية للمتعاملين؛

–معلومات على نوعية الاستثمارات المختارة؛

–ضعف استعمال الانترنت في ميدان عالم الأعمال.

–قصور الجهود التسويقية إذ تفتقر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على الوعي التسويقي، و تعاني من نقص كفاءات رجال البيع، كما تنقصها الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج و تنشيط المبيعات ؛

–غياب التنسيق ما بين فعاليات القطاع الخاص و المؤسسات الحكومية القائمة على دعم و توجيه الأنشطة الإنتاجية (الصناعية) المحلية، الأمر الذي يضيع عليها فرصة تحقيق أعلى قدر ممكن من الاستفادة من هذا البرنامج؛

–ضعف قدرات هذه المنشآت الذاتية في تعزيز مفهوم الترابط و التشابك الصناعي فيما بينها من جهة و بين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى لتجسيد مفهوم التعاقد من الباطن؛

–غياب ثقافة التسيير و الروح المقاولاتية لأن الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات عائلية؛

[1] مهدي ميلود، **مرجع سابق**، ص: 05.

–عدم كفاية حاضنات الأعمال التي توفر البنية التحتية و البيئة النموذجية و الرعاية الأمثل لهذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و حتى و إن وجدت فإنها تقتصر على مناطق دون أخرى، مما يؤدي إلى استفادة البعض منها فقط رغم أنها تمثل الدعم الكبير لها عند النشأة؛

– غياب التعاون و تبادل المعلومات بين مراكز البحث و الجامعات من جهة، و بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: المعوقات التمويلية

يعد مشكل التمويل في كل الدول النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة من أهم المشاكل البارزة بالنسبة للمؤسسات و الذي ركزت عليه معظم الدراسات الاقتصادية إثر تحليلها للمشاكل التي تجابه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي (السياسي) عن إجراءات الدعم المالي و تشجيع الاستثمارات، فإن الواقع الجزائري يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي و هي تمثل أكبر العقبات التي تواجهها أغلب المشاريع الصغيرة و المتوسطة و بالأخص الصغيرة والمتوسطة منها لأنها تمتلك قدرات مالية محدودة، فنجد أن المشاكل المالية تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك الجزائرية على حد سواء[1].

و يمكن تقسيم هذه العوائق إلى:

الفرع الأول: عوائق مالية من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة الجزائرية:

واجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية مشاكل تمويلية خاصة تلك المتعلقة بالنظام المصرفي الموجود و يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

–نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛

–ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار؛

–الفضاءات الوسيطة (البورصة) سواء كانت مالية أم تجارية فهي تمثل فضاء إعلاميا و تنشيطيا و تشاوريا هاما، أما في الجزائر فنلاحظ غياب هذا الدور بسبب عدم فعاليتها، و بالتالي غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل؛

–طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القروض على مستوى العاصمة، هذا ما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمتعاملين المتواجدين داخل البلاد لأنه يؤدي إلى تأخيرات مرتبطة ببطء التنفيذ و إرسال الملف نحو العاصمة؛

–غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة؛

[1] بريبش السعيد و آخرون، **مرجع سابق**.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مرجع سابق**، ص: 56.

–عدم تأقلم التشريع مع التطور و التحول الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق، و يتمثل ذلك خاصة في التعامل الصارم لموظفي البنوك في معالجة طلبات القروض؛

–الشروط الصعبة للاستفادة من قروض بنكية لتغطية احتياجات التسيير أو الاستثمار بالإضافة إلى استغراق إجراءات تحويل الأموال لوقت طويل؛

–ارتفاع تكاليف التمويل بالإضافة إلى الضمانات المبالغ فيها أحيانا يحدان من مرونة التمويل و انسيابه بالحجم المناسب و في الآجال الملائمة، و بالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية و غير الرسمية يمثل عائقا كبيرا؛

–إجراءات بنكية تقليدية و معقدة تتطلب كثير من الوثائق و هذا نظرا لعدم تكيف المنظومة المصرفية مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي[1]؛

–غياب صيغ تمويلية مفصلة و منظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؛

–استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية و إهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية و فعالية المؤسسة موضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية و المكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع و آليات العرض و الطلب في محيط المؤسسة؛

–اقتصار البنوك الجزائرية على الأساليب الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علما أنه توجد أساليب و تقنيات حديثة حلت محل الأساليب و التقنيات الكلاسيكية في الدول المتقدمة خصوصا، و أن العديد من الدول تحولت إلى اقتصاد السوق، أين أصبحت تسود ثقافة اقتصاديات أسواق رأس المال لا اقتصاد الاستدانة، و من ثم فإن أدوات التحليل التي كانت معتمدة في ظل اقتصاد الاستدانة أصبحت اليوم جد محدودة الاستعمال ؛

–تدخل البنك في شؤون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها.

و أخيرا ما يمكن استخلاصه هو أن هشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أصبحت هذه المؤسسات مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية، غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة الوضعية الاقتصادية و المالية لهاته المؤسسات، مما شكل لها وضعية حرجة خاصة و أنها في حالة نمو عالية، أجبرت على تخفيض استثماراتها وهذا ما أثر على مستويات التشغيل بها. لذا تعتبر البنوك مصدرا لبعض الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

[1] صالحي صالح، **مرجع سابق**، ص :41.

الفرع الثاني: عوائق مالية من وجهة نظر البنوك الجزائرية

تتحمل البنوك العمومية الجزائرية على عاتقها عبء توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، دون مشاركة تذكر من طرف البنوك الخاصة، و هذا راجع للمشاكل البنكية سواء داخلية أو خارجية التي تعيق مسيرتها في السعي إلى انتقاء المشاريع الناجحة و تمويلها لتحقيق تنمية اقتصادية، و من الممكن أن يعود سبب تلك المشاكل إلى أسلوب تسيير القطاع البنكي الجزائري في فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، و عدم مقدرته على التأقلم و أسلوب التسيير الحديث الذي يقتضيه اقتصاد السوق و المنافسة وتتمثل هذه المشاكل في[1]:

أولا: عوائق تمويلية داخلية: هي عوائق متعلقة بالمحيط الداخلي للبنك أي بالنظام المصرفي الموجود، و تتمثل في:

- صعوبة تقييم و تقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية، مما يؤدي بها للعزوف عن تمويلها، لأنها تعاني من ضعف في تحليل قدراتها و تحليل طلبات المقترضين؛
- تطبيق ميكانيزمات غير ملائمة من طرف البنوك، حيث أنها لم تتأقلم حسب القوانين الجديدة للسوق المفتوح؛
- ضعف مستوى الإعلام البنكي و نظام الدفع و طرق دراسة ملفات القروض، مما يؤثر سلبا على الخدمات المقدمة من طرف البنوك اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- المبالغ الكبيرة من القروض غير المسددة التي مازالت تثقل كاهل المحفظة المالية للبنوك و الناجمة عن تمويل المؤسسات العمومية المفلسة في السنوات الماضية دون تلقي ضمانات عن ذلك؛
- انعدام عمليات المتابعة و تسيير القروض و ضعف مراقبة الأموال الممنوحة؛
- عدم اعتماد على الدراسة الاقتصادية و المعايير البحتة في منح القروض، و هذا ما يعود إلى المستوى التأهيلي للإطارات المسيرة للبنوك؛
- عدم القدرة على التخلص كلية من بوادر البيروقراطية و نظم الرشوة و التمييز بالبنوك، مما يدفع في الكثير من الأحيان على تمويل مشاريع مشكوك في ربحيتها على حساب مشاريع ناجحة؛

[1] قدي عبد المجيد و آخرون، **محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية** ، الملتقى الدولي حول " سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات" دراسة حالة الجزائر والدول النامية " بسكرة 21 – 22 نوفمبر 2006.

- انعدام الوعي الكامل لدى المصرفيين بخطورة و أهمية التحولات المحيطة بهم و ضرورة التعامل معها بحذر و ذكاء من أجل الوصول إلى تحقيق المردودية، فمازال المصرفي يرى البنك بأنه ملك للحكومة مما يعطيه الحق من استنفاذ ثرواته و استغلالها لخدمةمصالحه الخاصة؛
- الضعف في تخطيط الموارد البشرية، فبالرغم من وجود كفاءات مؤهلة بالبنوك إلا أن طريقة التسيير بهذه الأخيرة جعلت هذه الكفاءات لا تستطيع أن تصرح بمعارفها و قدراتها، و مع ذلك فإن مستوى التكوين المصرفي مازال ضعيفا فهو ينحصر ما بين مركزين: الشركة مابين البنوك للتكوين SIBF و التي مازالت لا تتوفر على جميع الوسائل الضرورية لتحصيل تكوين تطبيقي في جميع الفروع و المهن، و المدرسة العليا للصيارفة و التي رغم قدرتها على توفير تكوينات عالية المستوى و في جميع التخصصات لا تتلقى طلبات كثيرة من طرف البنوك التي لا تبدي اهتماما كبيرا بالجانب النوعي لإطاراتها و مدى أهمية تكوينهم؛
- عدم الوصول إلى درجة راقية من التطور في العمل المصرفي و أحسن دليل على ذلك هو ضعف التعامل بالنقد الإلكتروني الذي يعتبر الأسهل و الأضمن من التعامل الورقي. وغياب بنوك الأعمال في السوق المصرفي و اتخاذ كل البنوك الشكل التجاري الذي لا يساعد على جذب الاستثمارات الهامة المباشرة و غير المباشرة و كذا غياب المقاصة الإلكترونية؛
- عدم توفر طرق إقراض خاصة بالمناطق أو القطاعات (الزراعة، الصناعة...) أو نشاطات خاصة (استثمار، استغلال...) مع تطبيق معدلات الفائدة بطريقة موحدة على كل أنواع القروض الطويلة أو القصيرة المدى، مع الإفراط في رفض منح القروض التي أصبحت ترتكز أكثر على الضمانات المحصلة من المؤسسات و أقدمية تعاملها مع البنوك.

ثانيا: عوائق تمويلية خارجية: تتعلق هذه العوائق بالمحيط الخارجي للبنوك الجزائرية سواء كانت مؤسسات صغيرة

و متوسطة أو مؤسسات عمومية أو هياكل حكومية و غيرها، و تتمثل في[1]:

- التفاوت في تزامن الإصلاحات البنكية مع برامج إصلاحات الاقتصاد الوطني و اقتصاد المؤسسات و عدم التطبيق الفعلي و السليم لهذه الإصلاحات؛

- غياب نظام إعلامي فعال عن القطاع البنكي، و ضعف التسويق مما لا يعطي فكرة للمستثمرين عن مختلف الخدمات التي توفرها البنوك؛

[1] بن وسعد زينة.جميل عبد الجليل، **واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR BANQUE** ، الملتقى الوطني الأول حول: "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية"- بشار 24-25 أفريل 2006.

– الاختلاف في مستوى التسيير بين البنوك العمومية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يتم تسيير البنوك العمومية تبعا لنظام تسييري عالي المستوى مقارنة بنظام تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتخذ في أغلب الأحيان شكل المؤسسة العائلية المسيرة بطريقة تقليدية؛

– عدم امتلاك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المقدمة على استثمار جديد أراضي بعقود ملكية نهائية، مما يجعلها ضمانات ضعيفة و عقود غير صحيحة قانونيا؛

– ارتفاع مستوى المديونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقابل مستوى تمويل ذاتي ضعيف لمواجهة الشروط الجديدة للتكيف مع السوق، مما يبقي الخطر قائما بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير مطابق لقواعد التنظيم المالي؛

– الضمانات ذات الطابع العقاري التي تقدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير مجدية في حالة عدم القدرة على الدفع، لصعوبة تطبيق الرهون و غياب سوق عقارية نشطة و مربحة هذا ما يجعلها ضمانات ضعيفة مقابل القرض الممنوح؛

– الالتزامات التعاقدية بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا توافق في عديد من الأحيان مستوى استرجاع القروض الممنوحة خاصة من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، تعاني من صعوبات في مواجهة آجال الدفع إضافة إلى ذلك هناك مشاكل تسويق المنتوجات و كذا ضعف الطلب الذي يؤدي إلى مشاكل عدم الدفع[1]؛

– افتقاد عنصر الثقة في القائمين على هذه المؤسسات و ذلك لغياب الروح المقاولاتية لديهم و محاولة الكسب السريع على حساب مؤسساتهم؛

– افتقار مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية، و كذلك في مجال تسيير الأعمال و الهندسة المالية، مما يؤدي إلى عدم دقة البيانات المالية و المحاسبية و عدم توفرها أصلا.

المطلب الثالث: الإطار القانوني لترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تعد أول خطوة في مجال اهتمام السياسة الاقتصادية الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع ثم تلتها إصدار القانون التوجيهي لترقيتها.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مرجع سابق**، ص: 57.

الفرع الأول: إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سمية "بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية"، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 أوت 1994 والتي حددت أهدفها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم وسعت صلاحيتها طبقا للمرسوم 2000-190 المؤرخ في 11 أوت 2000، والذي يحدد صلاحية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية حيث يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و اقترحها وتنفيذها، وتتمحور مهامها فيما يلي[1]:

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛
- ترقية الاستثمارات المنشأة والموسعة والمطورة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية المناولة؛
- التعاون الدولي والإقليمي و الجهوي في هذا المجال؛
- تحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛
- إعداد الدراسات القانونية لتنظيم القطاع؛
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية؛
- تنسيق النشاطات مع الولايات و الفضاءات الوسيطة؛

[1] المادة 02 من المرسوم تنفيذي رقم 2000- 190 ، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42 الصادرة في 16 جويلية 2000، ص: 06.

الفرع الثاني: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001، منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدّد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م، وكذا آليات وأدوات ترقيّتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطي حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بوضعه لمجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، إذ أنّ الهدف من القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة.

حيث تم بموجبه وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث نصت المادة الأول من القانون ما يلي [1]: يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها، وسوف نتعرض لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنوع من التفصيل لاحقا.

كما حدّد الهدف من وضع هذا القانون في المادة 11منه وجاء فيها مايلي[2]:

تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يأتي:

- إنعاش النمو الاقتصادي؛
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية لتطوير والتكيف التكنولوجي؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] المادة 01ى من القانون رقم 01-18، **الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص: 05.

[2] المادة 11 من القانون رقم 01-18، **الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص: 06.

- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التقاول؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- تحسين الأدوات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث : أهم هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أدركت الجزائر مع مطلع عشرية التسعينات من القرن الماضي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، فقامت بإنشاء عدة مؤسسات لدعم وتمويل المالي بهدف تعزيز ذلك الدور ، ومن بين أهم تلك المؤسسات مايلي[1]:

المطلب الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Agence National de Soutien a l'Emploi des Jeunes)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات

الفرع الأول : مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية[1]:

[1]- سعيدة دوباخ ، ربيعة بركات ، **مداخلة بعنوان : الوكالات الوطنية لدعم ومرافقة إنشاء المؤسسات المصغرة ENJEM-ENSEJ نموذج حالة بسكرة** ، مقدمة للأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية **آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق**.

– تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

– تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الخلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

– تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

– تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

– تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص، بما يأتي:

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

– تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

– تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Agence National de Gestion du Micro Crédit)

[1] – سعيدة دوباخ ، ربيعة بركات ،**مرجع سابق**.

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم.[1]

الفرع الأول:مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، وتتمثل مهامها الأساسية في[2]:

-تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

-تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.

-تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.

-تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

-تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

-تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل.

أولا:شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر

يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط المجتمعة التالية:(19)

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.

- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.

- إثبات مقر الإقامة.

- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد06، الصادر في يوم 25-01-2004 ، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 04/14 ، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية في تسيير القرض المصغر ، ص 08.
[2]- نفس المرجع .

- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

- القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب صيغ التمويل المتبعة.

- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة والمتوسطة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.

- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.

- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

ثانيا: التركيبة المالية

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير ثلاث (3) صيغ للتمويل، وهي:[1]

1. التمويل الثنائي: بين الوكالة والمستفيد

وهو في حالة شراء المواد الأولية، والتي لا تتجاوز كلفتها 30.000 دج.

- مساهمة الوكالة 90% بدون فوائد.

- مساهمة المستفيد 10%.

2. التمويل الثنائي: بين البنك والمستفيد

وهو للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج و 100.000دج، وتكون مساهمة البنك والمستفيد على النحو التالي:

95% البنك، 5% المستفيد، وترفع مساهمة البنك إلى 97% إذا:

- كان المستفيد حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها.

- أنجز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا.

3. التمويل الثلاثي: بين البنك والوكالة والمستفيد

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،متاح على الانترنت : http://www.angem.dz ، تمت الزيارة يوم : 2017/05/18

وهو للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 100.001 دج و400.000 دج وتكون مساهمة كل منهم على النحو التالي:

- مساهمة البنك 70% بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90%.
- مساهمة المستفيد 3% أو 5%.
- مساهمة الوكالة 25% أو 27% من كلفة النشاط، إذا:
- كان المستفيد حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها.
- أنجز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا.

ويمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (بنسبة 10% إلى 20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك والمؤسسات المالية)، تتحمل الوكالة فارق نسبة الفائدة التجارية. ويمكن تلخيص صيغ وأنماط التمويل السابقة، في الجدول الموالي[1]:

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، **مرجع سابق**

الجدول رقم (07): صيغ وأنماط التمويل في إطار جهاز ANGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من: 50.000دج إلى 100.000دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%3	%97	-	%10 (المناطق لخاصة)
	الأصناف الأخرى	%5	%95	-	%20(مناطق أخرى)
من: 100.000دج إلى 400.000دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%3	%70	%27	%10(المناطق الخاصة)
	الأصناف الأخرى	%5	%70	%25	%20(مناطق أخرى)
30.000 دج	الأصناف الأخرى (شراء المواد الأولية)	%10	-	%90	-

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ثالثا:التعديلات المقترحة المتعلقة بصيغ التمويل في إطار جهاز ANGEM

ابتداء من 22 /2011/02 أتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تقضي بتثمين أجهزة دعم إنشاء النشاطات، ويتعلق الأمر بمجموعة من التعديلات المقترحة،تخص صيغ التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وشملت التعديلات بالخصوص النقاط التالية:

- رفع قيمة القرض من دون فوائد المخصص لاقتناء المواد الأولية من 30.000 دج إلى 100.000 دج، وفي 06 أفريل 2011 تم إلغاء المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي كانت تقدر بـ10 %، حيث أصبحت الوكالة تتكفل بـ100% من قيمة المشروع.

- رفع قيمة القرض الموجه لاقتناء أدوات صغيرة، وكذا المادة الأولية الضرورية لمباشرة النشاط من 400.000 دج إلى 1 مليون دج في إطار التمويل الثلاثي.

- تخفيض المساهمة الشخصية التي تطلب من المترشح للقرض المصغر بالنسبة للتمويل الثلاثي من 5 % إلى 1 %، وبهذا فقد تم رفع قيمة القرض من دون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموجه لإتمام القرض البنكي المحدد بـ 70 % في حال اقتناء تجهيزات صغيرة ومواد أولية من 25 % إلى 29% من تكلفة النشاط.

- رفع نسبة تخفيض الفائدة التجارية المطبقة على القرض البنكي في المناطق الخاصة في الجنوب والهضاب العليا من90% إلى 95%.

- توسيع القرض المصغر ليشمل تمويل نشاطات تجارية صغيرة.

- رفع مدة تسديد السلفة من دون فوائد للقرض المصغر الخاص باقتناء المواد الأولية من 15 شهر إلى مدة تتراوح ما بين 24 شهر إلى 36 شهر.

- منح أجل أقصاه سنة للمستفيدين لتسديد فائدة القرض البنكي، في حين منح أجل آخر قدره 3 سنوات لتسديد القيمة الإجمالية للقرض البنكي[1].

رابعا: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل الوكالة من خلال المزايا الذي تقدمها إلى طالبي القروض الصغيرة والمتوسطة بهدف إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة إلى تذليل العقبات التمويلية التي تواجه أصحاب المؤسسات، وأهمها القروض المقدمة من طرف الوكالة بدون فائدة و تخفيض نسبة الفائدة لقروض المقدمة من طرف البنوك عن طريق الوكالة كذلك ضمان هذه القروض حيث كما رأينا سابقا أن إشكالية توفير المؤسسات الصغيرة للقروض تعتبر من أهم العقبات التمويلية التي تواجهها في توفير التمويل ألازم لنشاطها.

[1]- صالح صالحي، **مرجع سابق** ،ص46

والجدول التالي يوضح لنا حصيلة القروض بدون فائدة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2012-2015).

الجدول رقم08: حصيلة القروض بدون فائدة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الأنشطة الاقتصادية

قطاع النشاط	العدد	القيمة بالدينار الجزائري	النسبة %
الزراعة	106066	5407753251.81	14.48
التجارة	82130	336527105.94	10.90
البناء والأشغال العمومية	61225	3741754325.81	10.02
الخدمات	152065	10990646225.47	29.43
الصناعات التقليدية	127215	553251597.50	14.81
المجموع	**726358**	**37349323788.32**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من خلال معطيات الجدول رقم () الذي يوضح لنا حصيلة القروض بدن فائدة المقدمة من طرف الوكالة لصالح المؤسسات الصغيرة من 2012 إلى غاية نهاية سنة 2015، نلاحظ أن الوكالة قامة بمنح قروض تقدر بـ **37349323788.32**دج لـ **726358** مؤسسة صغيرة ومتوسطة موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث نلاحظ أن نسبة الكبيرة من هذه القروض وجهة إلى قطاع الخدمات وهذا بنسبة تقدر بـ 29.43% من إجمالي القروض موجهة لتمويل 152065 مؤسسة صغيرة، ويليه قطاع الصناعات التقلدية بـ 14.81% موجهة لتمويل 127215 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وقطاع الزراعة بنسبة تقدر بـ 14.48 %من إجمالي القروض موجهة لتمويل 106066 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، وقطاع **التجارة** بنسبة تقدر بـ 10,90% من إجمالي القروض موجهة لتمويل 2012 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تقدر بـ 10.02 % من إجمالي القروض موجهة لتمويل 61225 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

كما أن الوكالة تساهم من خلال المزايا التي تقدمها لأصحاب المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة وهذا ما سوف نلاحظه من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 09: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير مناصب العمل

قطاع النشاط	مناصب الشغل
الزراعة	28391
الصناعة	26482
البناء والأشغال العمومية	23202
الخدمات	55797
الصناعات التقليدية	22234
المجموع	**100868**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم () أن للوكالة دور مهم في توفير مناصب شغل جديدة وهذا من خلال تمويلها للمشاريع الصغيرة، حيث نلاحظ قطاع الخدمات يوفر 55797 منصب شغل وهو يعتبر أكبر القطاعات من حيث توفيره للمناصب الشغل، ويليه قطاع الزارعة بـ 28391 منصب والصناعة بـ 26482 منصب، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيوفر 23202 منصب، وفي الأخير قطاع الصناعات التقليدية بـ 22234 منصب، ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ أنه رغم النشأة الحديثة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إلا أنه استطاعة خلق نسبة معتبرة من مناصب الشغل في العديد من القطاعات من خلال آليات التمويل التي توفرها الوكالة لشباب البطال.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : Caisse nationale d'assurance chômage CNAC

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج ,وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل

الفرع الأول: التعريف بالصندوق

بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في15ذي الحجة عام 1414 الموافق 26 ماي سنة 1994، المتضمن الحفاظ على الشغل و حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية .

وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 84-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 جويلية سنة 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و يوضح الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي[1].

و بمقتضى المرسوم الرئيسي رقم 03-514 المؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1424 الموافق 30ديسمبر 2003 و المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة ،و بالتالي فالصندوق أخذ منحنى جديد يتمثل في تقديم الدعم المالي لإعادة إدماج البطالين في ميدان التشغيل من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تقديم الاستشارات و بعض الإمتيازات الجبائية.

أولا: آلية التمويل :

أ -شروط التأهيل : يستفيد من تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كل شخص يستوفى الشروط التالية[2]:

- أن يبلغ من العمر ما بين (30) و خمسين (50) سنة ؛
- أن يقيم بالجزائر؛
- أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند إيداعه طلب إعانة؛

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 84-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 جويلية سنة 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة ، جريدة رسمية عدد ، 44 مادة 1- 2 ،ص 6.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 10 - 158مؤرخ في 7 رجب1431 الموافق 22 يونيو سنة 2010 يتمم و يعدل المرسوم التنفيذي رقم 14-12 مؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق 03جانفي سنة 2004 يحدد شروط إعانات الممنوحة للبطالين ذوى المشاريع البالغين ما بين 35-50 سنة و مستوياتها ،جريدة رسمية عدد39، المادة 2، ص 16.

– أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ شهر واحد على الأقل بصفة طالب شغل، أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتامين عن البطالة؛

– أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك قدرات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛

– أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه؛

– أن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل؛

– أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة في إطار إحداث نشاط.

ب –كيفية تمويل المشروع : يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل المشاريع بالاعتماد على صيغة التمويل الثلاثي

– المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع .

– قروض بدون فائدة يمنحها الصندوق الوطني للتأمين في البطالة .

– قرض بنكي بسعر فائدة منخفض من طرف الصندوق الوطني عن البطالة ،و مضمون جزئي من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين.

و هذا وفق الهيكل المالي الموضح في الجدول التالي :

جدول رقم 10 : الهيكل التمويلي لتمويل المؤسسات الصغيرة من طرف CNAC.

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية		قرض بدون فائدة		القرض البنكي
	مناطق خاصة	مناطق أخرى	مناطق خاصة	مناطق أخرى	
أقل أو يساوي 5.000.000 دج	%5	%5	%25	%25	%70
مابين 5.000.001 و10.000.000 دج	%8	%10	%22	%20	%70

المصدر : المرسوم التنفيذي رقم 10-175 مؤرخ في 7 رجب1431 الموافق 20 يونيو سنة 2010 يتمم و يعدل المرسوم التنفيذي رقم03-290 مؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003 يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوى المشاريع و مستوياتها ،جريدة رسمية عدد39- المادة 2-3 ،ص13.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصندوق يقدم نوعين من الإعانات المالية :

إعانات مالية مباشرة و المتمثلة في القروض بدون فوائد حيث تتراوح نسبة القرض من 20 %.إلى 25 %.و هذا حسب المنطقة و كذا قيمة الاستثمارات ،كما هو مبين في الجدول .

إضافة إلى إعانات مالية غير مباشرة و المتمثلة في توفير القروض البنكية للبطالين أصحاب المشاريع بنسب فائدة منخفضة ،و تختلف معدلات التخفيض في أسعار الفائدة من منطقة غلى أخرى حسب طبيعة قطاع النشاط وفقا للجدول التالي :

جدول رقم11: معدلات التخفيض في نسب الفائدة للقرض البنكي .

المناطق / القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
قطاعات الفلاحة والري والصيد البحري	%95	%80
القطاعات الأخرى	%80	%60

المصدر : المرسوم التنفيذي رقم 10-175 مرجع سابق ، المادة4،ص14 .

أما النوع الآخر من الإعانات المالية غير مباشرة فتتمثل في الضمان الجزئي للقروض البنكية من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين ،و الذي يصل إلى 70 % من إجمالي قيمة القرض.

ت -الامتيازات الجنائية :

إضافة إلى الامتيازات المالية فالوكالة تقدم أيضا الامتيازات الجنائية الآتية :

1. في مرحلة تنفيذ المشروع :

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات و الخدمات المرتبطة مباشرة بإنجاز المشروع.

-نسبة مخفضة 5 % على الحقوق الجمركية.

-الإعفاء من حقوق انتقال الملكية بالنسبة للإقتناءات العقارية.

- الإعفاء من رسوم ختم العقود و المستندات الخاصة بالاقتراض بفوائد مخفّضة أو المضمونة من طرف الدولة.

2. في مرحلة استغلال المشروع :

-الإعفاء من الضريبة على الدخل العام،

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركة،

- الإعفاء من الضريبة العقارية على الملكيّات المشيدة

ثانيا: حصيلة الإنجازات المقدمة من طرف الصندوق :

نظرا لتدعيم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بالجهاز الجديد لإنجاز نشاطات البطالين ذوى المشاريع و الذين يتراوح أعمارهم ما بين 35-50 سنة، إضافة إلى إنشاء صندوق الكفالات المشتركة لضمان أخطار القروض و الانتشار الواسع للوكالات الجهوية للصندوق، تمكن هذا الأخير من تجسيد عدد كبير من الملفات القابلة للتمويل البنكي و التي تحصلت على موافقة لجنة الانتقاء و الموافقة (CSV) Comité de sélection et de Validation .حيث قدر عدد الملفات القابلة للتمويل البنكي إلى غاية 21 ماي2008 ب 11523 ملف.[1]

و تم توقع إنشاء 8356 مؤسسة إضافة إلى توفير 22487 منصب شغل ،إلا أنه تم إنشاء فعليا 4463 مؤسسة و توفير 10509 منصب شغل.

المطلب الرابع: مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى عشية الإصلاحات الكبرى للمرور إلى اقتصاد السوق بكون الدولة المسيطرة على تخصيص الموارد الإنتاجية وبأنها ليست فقط المانح الأول لمناصب العمل,ولكنها كانت العامل الأساسي لتكوين رأس المال البشري ولاستغلاله وفق احتياجات الاقتصاد [1]. ومع تزايد حدة الأزمات الاقتصادية المتوالية وضعف الهياكل القاعدية, انخفضت معدلات الاستثمار وأغلقت العديد من المؤسسات وتم تسريح العمال، فارتفعت بذلك معدلات البطالة التي وصلت إلى حدود30%.

لقد دعت هذه المؤشرات السلبية الحكومة إلى طرح جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية قصد تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمار، أهمها تلك المتعلقة بإنشاء وكالات وأجهزة لترقية الاستثمارات مثل: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI).

[1] – معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

الفرع الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أولا: أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بموجب قانون تطوير الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001، وهو الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث عوضت بموجبه وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI.

وتقوم الوكالة بمهام عديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

-ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛

-استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم، وتزيدهم بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

-تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها؛

- منح وتسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛

-تسيير صندوق دعم الاستثمار؛

-التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛

-تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛

وترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها، و المسهلة لتأدية مهامها و هي: المجلس الوطني للاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي.

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار:

تم إنشاء هذا المجلس، وهو جهاز جديد يقع تحت وصاية رئيس الحكومة[2].

و يقوم هذا الجهاز بالقيام بالمهام التالية[3]:

-اقتراح التدابير الأساسية، التي من شأنها أن تطور الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة استثمارات؛

-إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقات، التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة و المستثمر؛

[1] المادة 21 من الأمر رقم 01-03 ، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص: 07.

[2] المادة 18، **المرجع السابق**، ص: 06. .

[3] المادة 19، **المرجع السابق**، ص ص: 06،07.

- يحدد هذا المجلس الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما تلك التي تستعمل تكنولوجيات خاصة؛
- دراسة طلبات منح المزايا، بعد ما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك، و إصدار القرار بمنح هذه المزايا؛
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة، تتضمن اتجاهات الاستثمار و تنميته، و التدابير الضرورية لدعمه و تشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين، و اقتراح الحلول المناسبة لها؛

–إبداء رأيه في المسائل ، التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات (الوزارة المعنية) ، فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات.

ثالثا: الشباك الوحيد اللامركزي

وجاء الشباك الوحيد اللامركزي بهدف رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، حيث تم إنشاء الشباك الوحيد كجهاز لا مركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار.

ويتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وعبر الشباك الوحيد فإن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم بإبلاغ المستثمرين، بقرار منح المزايا في أجل أقصاه ثلاثون يوما، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار.

ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لا مركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا، وأنشأ هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين[1]

الفرع الثاني: المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تقدم الوكالة مجموعة من المزايا منها العامة والخاصة

أولا: المزايا العامة:

يمكننا تلخيص أهم المزايا التي تقدمها الوكالة في النقاط التالية[2]:

–الاستفادة من التخفيض في النسب المفروضة على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

[1] لخلف عثمان، **مرجع سابق**، ص: 288.

[2] المادة 09- 10- 11، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص ص: 05، 06.

–أما السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار فتعفى من الضريبة على القيمة المضافة؛

–كذلك في نفس السياق الخاص بالإعفاءات، تعفى كل ما يخص بالمقتنيات العقارية من دفع رسم نقل الملكية.

ثانيا:المزايا الخاصة:

أ –مرحلة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة، تقدر ب اثنان بالألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

- تتكفل الدولة جزئيا، أو كليا بمصاريف متعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع وهذا بعد ما تتولى الوكالة تقييم حجمها؛

–الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار مستوردة كانت أو مشتريات من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة؛

–تطبيق النسب المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يتعلق بالسلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار (05% بدلا من 37%)[1].

ب –مرحلة انطلاق المشروع:

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط المهني؛

- الإعفاء لمدة عشر سنوات، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار وذلك انطلاقا من تاريخ اقتنائها؛

- من مزايا إضافية من شأنها تسهيل الاستثمار؛

- إضافة إلى تمديد فترة الاستفادة من الامتيازات.

[1] - المادة 09- 10- 11، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرجع سابق** ،ص ص: 05-06

ت - آلية عمل الوكالة:

بعد تلقي الوكالة لطلبات المستثمرين الخاصة بالاستفادة من المزايا المنصوص عليها، على مستوى الشباك اللامركزي لمحل الإقامة، وبعد التصريح بالاستثمار وطلب الحصول على الامتيازات، تليها إيداع الوثائق الإدارية ألازمة من طرف المستثمر، لتتبع بعدها بدراسة الملف دراسة تقنية واقتصادية من قبل المختصين بالوكالة، والتي بناء عليها يتم استصدار قرار منح أو رفض الطلب في أجل أقصاه ثلاثين يوما، وذلك طبقا للمادة 07 من الأمر 01-03 المشار إليه سابقا والمتعلق بتطوير الاستثمار الذي ينص على مايلي:« للوكالة أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا، من أجل :

تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضّرورية لإنجاز الاستثمار.

–تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

و في حالة عدم الرّد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدّم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرد عليه[1].

[1] المادة السابعة من ألأمر 01-03، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001، ص:27

الجدول رقم12: توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب عدد العمال إلى غاية(31-12-2015)

الطابع القانوني للمؤسسة	عدد المشاريع	%	عدد الأجراء	%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4877	61.35	16117	11.24
المؤسسات الصغيرة	2414	30.36	49899	34.81
المؤسسات المتوسطة	620	7.80	57406	40.05
المؤسسات الكبيرة	39	0,49	19908	13.89
المجموع	**7950**	**100**	**143330**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنوات 2012-2015 متاح على الانترنت: http// :www.mdipi.gov.dz تمت الزيارة يوم : 07-03-2017

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 12 أن أغلبية المشاريع المصرح بها لدى الوكالة والذي استفادوا من المزايا التي تقدمها الوكالة هي مشاريع تعود إلى مؤسسات مصغرة وهذا 4877 مشروع أي بنسبة 61,35 % من إجمالي المشاريع المصرح بها، أما المشاريع التي تعود إلى المؤسسات الصغيرة فهي تمثل 2414مشروع أي بنسبة 30.36 % من إجمالي المشاريع المصرح بها، وتمثل المشاريع التبعة للمؤسسة المتوسطة 620 مشروع بنسبة 7.80 من إجمالي المشاريع المصرح بها.

ومن خلال هذه المعطيات يظهر لنا مساهمة الوكالة في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال المزايا سواء الخاصة أو العامة التي تقدمها الوكالة وهذا بهدف تذليل العقبات التي تقف وراء إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك نلاحظ مدى مساهمة الوكالة في توفير مناصب شغل من خلال المشاريع التي استفادت من مزايا الوكالة، حيث قدر عدد الأجراء المصرح بهم لدى

الوكالة 143330 أجير، حيث توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 16117 أجير أما المؤسسات الصغيرة فتوظف 49899 أجير والمؤسسات المتوسطة 57406 أجير.

الفرع الثالث:إضافة للوكالات السابقة الذكر توجد هيئات أخرى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةنذكر منها:

أولا: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: *FGAR*.

المهمة الأساسية لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة. كما أن صندوق ضمان القروض « FGAR » يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في التركيب المالي للمشاريع المجدية، بما يمكنها من تبؤ مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة .

إرادة صندوق ضمان القروض تتمثل في المشاركة ببرامج متناسقة، بالتوافق مع مختلف هيئات دعم الاستثمار وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، في هذا الإطار فان صندوق ضمان القروض وبالتنسيق مع برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمكن من تقديم عرض متميز يتمثل في الضمان المالي المشترك « FGAR/EDPME » موجه لفائدة المؤسسات التي استفادت من برامج إعادة التأهيل .

لن يتمكن صندوق ضمان القروض من تحقيق مهامه إلا بمؤازرة من شركائه البنوك العمومية والخاصة، باعتبارهم فاعلين أساسيين في تمويل الاقتصاد وشركاء في المخاطرة، وهذه العلاقة والعمل المشترك يرتكزان أساسا على ثقة متبادلة واحترافية نموذجية وشفافية في إطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن هذا الموقع الالكتروني الجديد يمثل أساسا صلبًا لسياسة التقارب التي ينتهجها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع أصحاب المشاريع، وذلك من خلال اتصال إعلامي يعرض نشاطات الصندوق، واستماع مستمر للمستثمرين بهدف تحسين الميكانيزمات وتحقيق الأهداف المسطرة.[1].

[1] – مشري محمد الناصر:**دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :إستراتيجية المؤسسة و .التنمية المستدامة ،جامعة سطيف ، 2011 ،ص97

ثانيا:وزارة الصناعة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار MIPMEPI :

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات، لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم التنفيذ ي رقم211/94 المؤرخ في 18 : حويلية1994 لتوسع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم190/00 المؤرخ في 11 حويلية 2000 ، ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، لتدعم و ترافق إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ثالثا:صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI-PME):

نشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في سنة 2004 ،ساهم هذا الصندوق إلى غاية السداسي الأول من سنة 2012 في 597 :مشروع شغلت 8830عامل، بإجمالي ضمانات تقدر بحوالي 10 مليار دينار[1].

–صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة؛

–صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث ؛

–صندوق ترقية المحيط؛

–صندوق ترقية الصادرات؛

–صندوق تطوير منطقة الجنوب؛

–صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

–صندوق التكوين والتدريب المهني؛

–الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعيADS ؛

المبحث الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي .

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في التنمية الاقتصادية من خلال المؤشرات التي تصف الحالة الاقتصادية الكمية لدولة ما في فترة زمنية معينة من خلال معطيات وإحصائيات تقدمها ، وتتلخص أهمها في : التشغيل ، القيمة المضافة ، الناتج الداخلي الخام ، ... الخ ، حيث يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي وكذلك توزيع الثروات بين أفراد المجتمع .

[1] - -MIPMEPI: Bulletin d'information statistique de la pme, n° :21, OP ,P:38

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والقيمة المضافة .

تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج ايجابية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، وتظهر أهمية المؤسسات في توفير مناصب عمل و الإسهام في القيمة المضافة حيث تعد هذه الأخيرة الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوع عمليات استغلالها.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، نجد البطالة التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي. فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك، ومن بينها برنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30% من إجمالي عمالة الشركات العمومية، إضافة إلى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسة الخاصة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض البطالة في نهاية 2006 إلى 12.6%، وسجل سنة 2010 نسبة 10% [1].

وعليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل. كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة الغير مؤهلة والغير مرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة والجدول التالي يبن ذلك:

[1] التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010.
Nations unies. Commission Economique pour m l'afrique. Bureau pour l'africo

الجدول رقم13: تعداد مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة 2007 -2015

طبيعة المؤسسة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المؤسسة الخاصة	592758	888829	977942	1064983	1233073	1274465	1577030	1676111	1 800 742
نسبة الزيادة(%)	\	49,95	10,03	8,9	15,79	3,35	23,74	6,28	7,44
متوسط التشغيل**	70,69	76,76	78,07	85,02	80,06	77,25	97,01	97,21	97,44
المؤسسة العمومية	71826	76283	61661	57146	52789	51149	48656	48086	47 375
نسبة الزيادة(%)	\	6,21	-19,23	-7,32	-7,63	-3,01	-4,87	-1,17	-1,48
متوسط التشغيل**	8,75	6,59	4,92	4,22	3,43	3,1	2,99	2,79	2,56
الصناعات التقليدية	173920	192744	213044	233270	254350	324170	\	\	\
نسبة الزيادة(%)	\	10,82	10,53	9,5	9,08	27,45	\	\	\
متوسط التشغيل**	20,74	16,65	17,01	17,21	16,51	19,65	\	\	\
المجموع	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1649784	1625686	1724197	1848117
نسبة الزيادة(%)	\	38,09	8,19	8,2	13,64	7,11	-1,46	6,06	7,19

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

** متوسط التشغيل بقسمة مناصب الشغل على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وبالنظر للجدول أعلاه نلاحظ أن تطور نسبة زيادة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012-2015 وذلك من جراء عملية الإنشاء واستقرار عمليات الشطب في القطاع لدى المؤسسة الخاصة والمؤسسات التقليدية عكس المؤسسات العمومية التي سجلت ارتفاعا طفيفا سنة 2012 بنسبة 3.01% ومن ثم سجلت انخفاضات متتالية لنسب التشغيل كما تم تسجيل متوسط زيادة حوالي 15% خلال الفترة 2012 وذلك بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام.ولكن عدم تأثر النسبة الإجمالية للزيادة راجع إلى إنشاء بعض الهيئات المساعدة على دعم الفئات التي فقدت مناصب شغلها كالصندوق الوطني للتأمين، إضافة إلى ارتفاع المقاولة في الجزائر جراء التحفيزات المالية و الجبائية.

الشكل رقم02: تطور مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة 2007 -2015

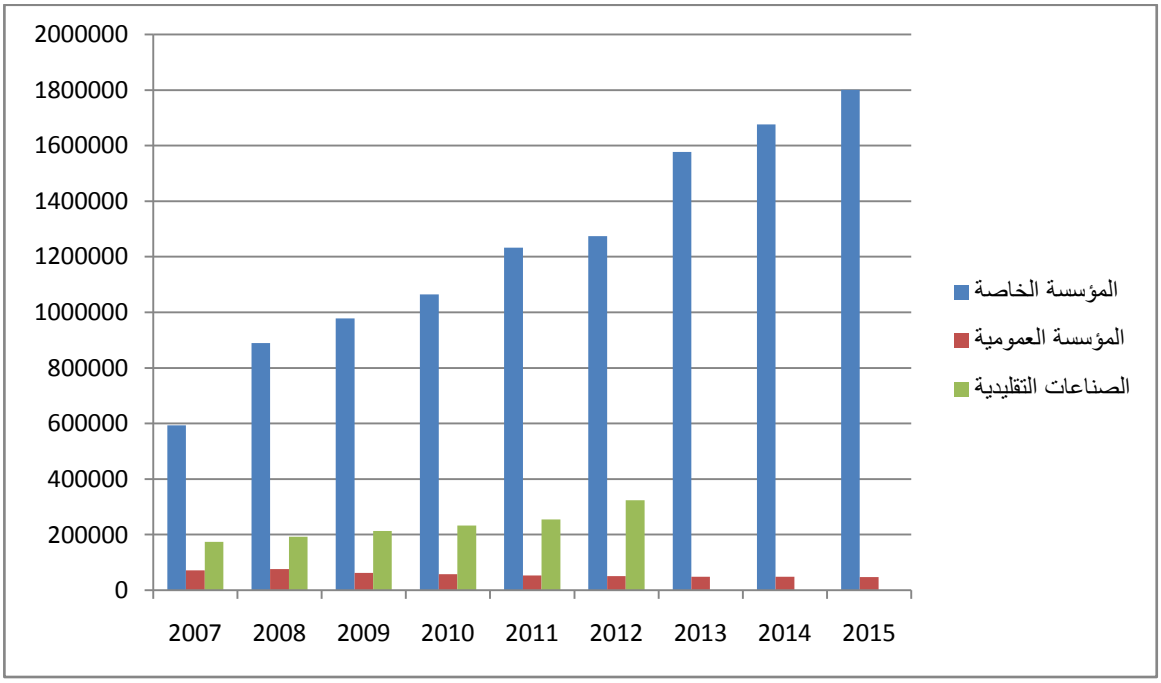

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح لنا الشكل البياني رقم 02أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة توفر أكبر عدد من مناصب الشغل، التي عرفت تطورا دائما خلال الفترة 2012-2015 نظرا لإدماج أرباب المؤسسات للمهن الحرة، وهذا راجع لاتخاذ مجلس الوزراء قرارات هامة كرفع نسبة الإعفاء التي يستفيد منها أرباب العمل في مجال التأمين الاجتماعي والتي تتحملها الدولة بحيث تنتقل من 56 % إلى 80 % في ولايات الشمال ومن 72 % إلى 90 % في ولايات الهضاب العليا والجنوب، تهدف إلى زيادة تثمين الآليات التي تشجع الراغبين في إنشاء نشاطات ومناصب شغل لأنفسهم بواسطة الاستثمار المصغر.

من هذا الباب وفضلا عن الامتيازات الممنوحة لهم سيستفيد المترشحون للاستثمار المصغر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للبطالة من الآن فصاعدا من التشجيعات الآتية[1]:

- تخفيض إسهامهم الشخصي في تمويل الاستثمار من 5% إلى 1% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5 ملايين دج ومن % 10 إلى % 2 بالنسبة للاستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دج.

- توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسرة على القروض البنكية وهو يبلغ % 80 في الشمال و95 %في الجنوب والهضاب العليا ليشمل نشاطات البناء والأشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية.

- تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد بسنة واحدة ومؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث سنوات منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500.000دج .عند الاقتضاء لتأجير محل يستغل في النشاط أو لحيازة مركبة تتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني

- منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 1 مليون دج عند الاقتضاء لتأجير محل يستغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة أو غيره لاثنين على الأقل من حملة الشهادات الجامعية

- تحديد فترة ثلاث سنوات تتطور خلالها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بصفة تدريجية باتجاه الخضوع التام للجباية بعد انقضاء فترة الإعفاء الجبائي

- وكذا تخصيص حصة من العقود العمومية المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كل هذه القرارات ساعدت و بشكل كبير المؤسسات الخاصة على أن تحتل المرتبة الأولى في توفير مناصب الشغل لدى الشباب العاطل عن العمل .

[1]- مشري محمد الناصر، **مرجع سابق** ، ص 100

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

الجدول رقم14: القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة / البيان	2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
القيمة المضافة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
م ص م الخاصة	1679,1	76,9	1884,2	77,1	2146,75	78,2	2364,5	78,41	2740,06	79,56	3153,77	80,80	3551,33	83,8
م ص م العامة	505	32,1	550,6	22,9	598,65	21,8	651	21,59	704,05	20,44	749,86	19,20	686,59	16,2
مجموع القيمة المضافة	2184,41	100	2434,8	100	2745,4	100	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	4237,92	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم 14 نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سنة 2012 تساهم بمتوسط تقدر نسبة 78,41% من إجمالي القيمة المضافة المحققة من طرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة لذلك، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة تساهم بمتوسط تقدر نسبة 21.59% من إجمالي القيمة المضافة المحققة من طرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة للقطاعات المساهمة في القيمة المضافة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن قطاع الخدمات ممثل بمؤسسات النقل والمواصلات والمؤسسات التجارية يعتبر أهم القطاعات المساهمة في خلق القيمة المضافة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 21,2% و 21,3% على التوالي. يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 18,7% ، أما بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما أيضا يلعبان دور لا يستهان به.

الشكل رقم 03: تطور القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

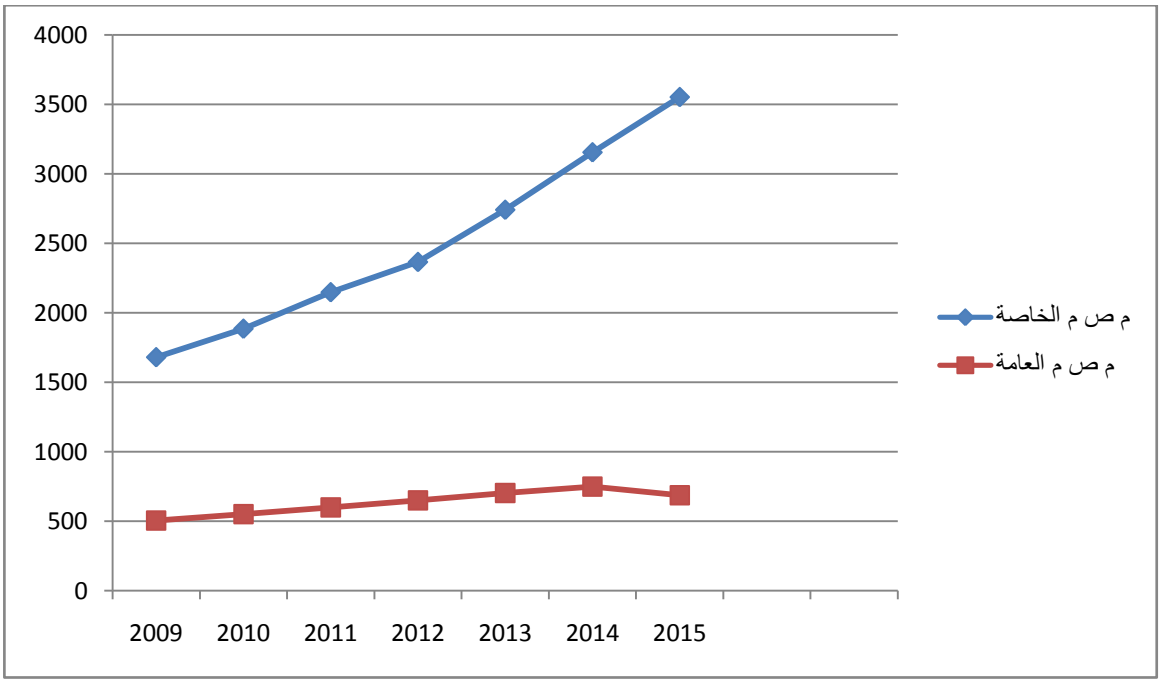

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والتجارة الخارجية

الفرع الأول:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

بما أ ن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل، يعني ذلك أنها تؤدي دور جد معتبر من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، يضاهي دورها في الدول المتقدمة، كون الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي وذلك خارج قطاع المحروقات. فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام والتي بلغت سنة 1999 نسبة 57% في اليابان، 63,4% في اسبانيا، 44% في النمسا، 43% في كندا، 33% في استراليا[1].

[1] بشرارير عمران، تمتان مراد، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي خلال الفترة 2000–2010**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18-19 مايو 2011، جامعة أمحمد بوقره بومرداس.

الجدول رقم15 : تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني مليار دج

الطابع القانوني	2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة
نسبة القطاع العام في المنتوج الداخلي الخام	22,9	550,6	21,8	598,65	21,59	651	20,44	704,05	19,2	749,86	16,2	686,59	16,41	816,8	15,02	827,53	15,23	923,34
نسبة القطاع الخاص في المنتوج الداخلي الخام	77,1	1884,2	78,2	2146,75	78,41	2364,5	79,56	2740,06	80,8	3153,77	83,8	3551,33	83,59	4162,02	84,98	4681,68	84,77	5137,46
المجموع	100	2434,8	100	2745,4	100	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	4237,92	100	4978,82	100	5509,21	100	6060,8

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومن الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص المكون أساسا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة بلغت 84.7 % من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، إن توسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

إن الأرقام المقدمة تعتبر مؤشرا جيد على نجاح التجربة، وأن المجتمع قد تكيف بشكل سريع مع التغيرات الاقتصادية للجزائر رغم الثقل الكبير الذي يسود عمل الحكومات المتعاقبة، إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية لا يمكن الحكم عليها في هذه المرحلة ولكن يجب إعطائها المزيد من الوقت لكي تنموا بشكل أفضل.

الشكل البياني رقم04: تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات

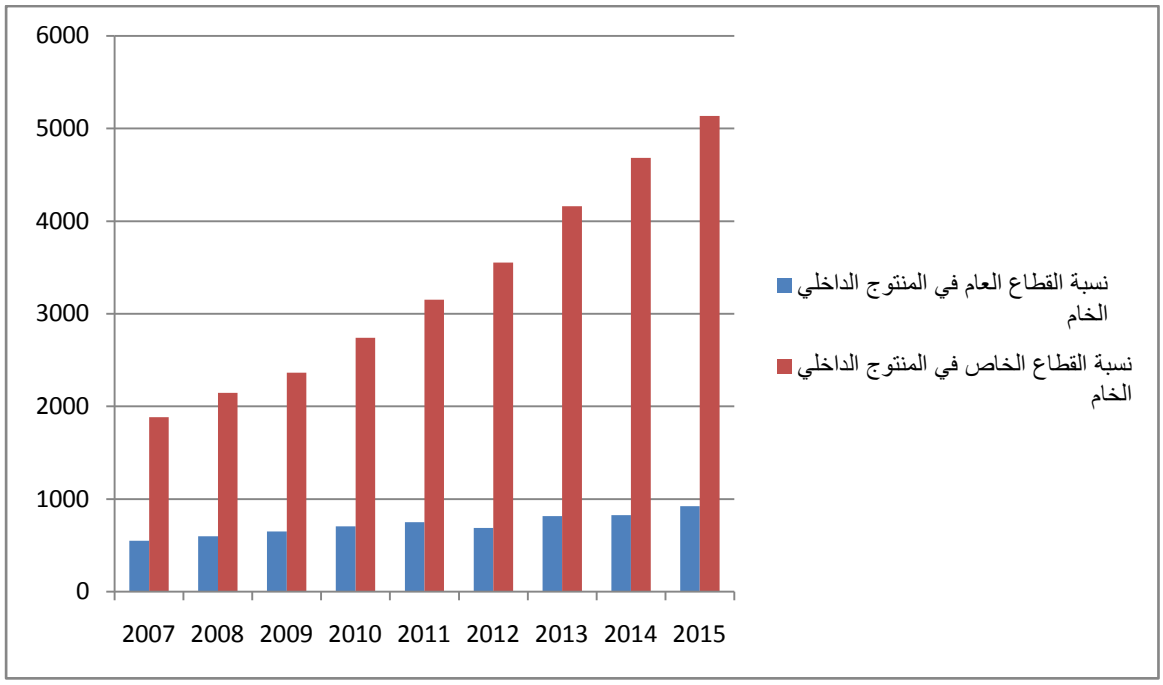

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول. كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر

من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات[1].

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية مابين مختلف المؤسسات. فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية(139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام[2].

الجدول رقم16: مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص الوحدة: مليون دولار أمريكي

	البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	**788**	**907**	**1066**	**1190**	**1937**	**1047**	**1619**	**2149**	**2187**
	نسبة التغيير	**3,27**	**15,1**	**17,53**	**11,63**	**62,77**	**-45,9**	**54,63**	**32,73**	**1,76**
	المساهمة في الصادرات الكلية	**20,48**	**10,97**	**20,01**	**10,99**	**20,24**	**20,4**	**20,86**	**20,93**	**20,96**
	الواردات	**18.19**	**20.35**	**21.00**	**27.43**	**39.47**	**39.10**	**40.21**	**46.45**	**46.80**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] – ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر** ، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18و19 مايو 2011 جامعة أحمد بوقره بومرداس

[2] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2010، ص159

الشكل البياني05: مقارنة صادرات خرج المحروقات بالواردات

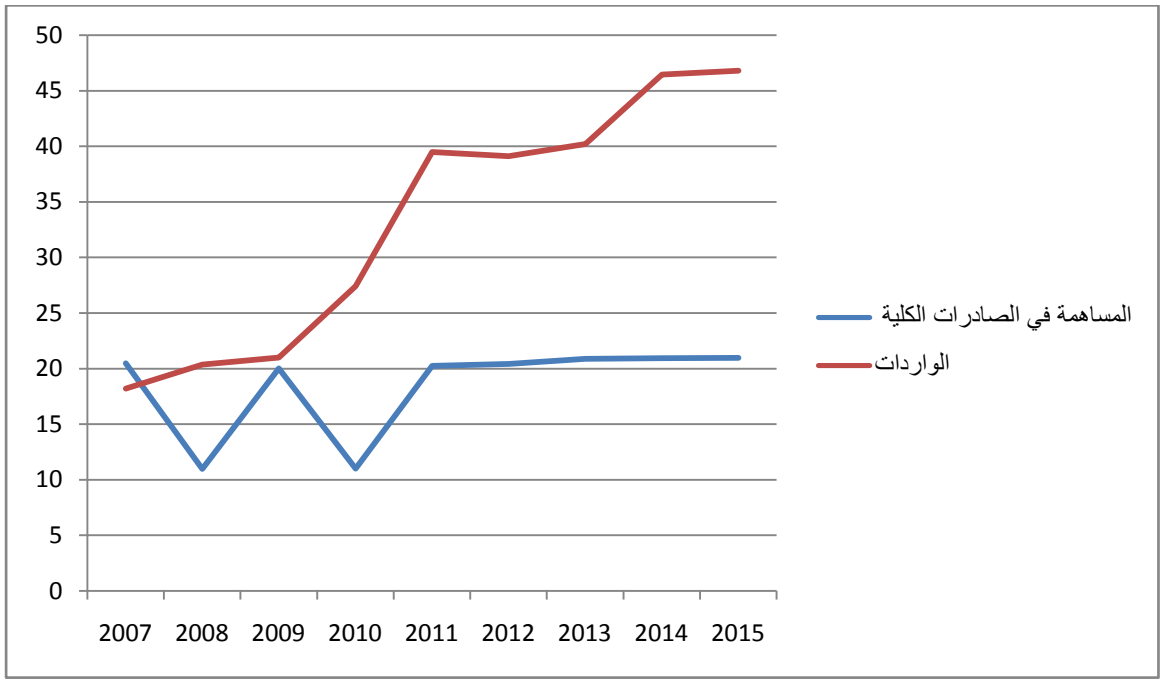

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2012-2015نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات خارج المحروقات. حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلي نسبة 20.4% مما يدل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

وعليه بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحر وقات يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق دول العالم. أي ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

وكذلك الانجازات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سواء من حيث تطور عددها وخلقها لمناصب شغل، إضافة إلى التطور الايجابي للقطاع الخاص الذي يعد المصدر الأساسي للقيمة المضافة. ولكن قدرة تلك المؤسسات على المنافسة ضد العالم الخارجي محدودة. وذلك راجع إلى استحواذ الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات سنة 2012 بنسبة 97.04% وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التقليدية.

يرجع تاريخ الصناعات التقليدية في الجزائر إلى العصور القديمة أي إلى العصور البدائيّة الأولى، حيث سكن الإنسان الكهوف وكان يعيش حياةً ببسيطةً يعتمد فيها على الطبيعة اعتماداً كليّاً في مأكله ومشربه .و المقصود بالصناعات التقليديّة هي الأشغال اليدويّة التي يتمّ عملها في المنازل، وغالباً ما تقوم بها النساء، مثل: الأواني الفخارية، والمنسوجات القطنية، والأثاث المنزليّ المزخرف، كزخرفة الأواني النحاسية، والمجوهرات الفضيّة، والألبسة التقليديّة خاصّةً الزرابي، ويعتبر سكان الأرياف من أكثر فئات المجتمع محافظةً على هذه الموروثات، وما زالت بعض الأسر تصنعها وتعرضها للبيع خاصّةً في المناطق التي يرتادها السيّاح؛ فهذه الصناعات تُعبّر عن تاريخ الأمة الجزائرية

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحرف والصناعات التقليدية

أولا: بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة في الاقتصاد الجزائري, حيث أن أغلبية هذه المؤسسات تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تضم أقل من 10 عمال كما تتميز بطابعها العائلي وتمثل أكثر من 90 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث تمثل أغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التقليدية والحرف. وتتمتع هذه الصناعات في الجزائر بتشكيلة متنوعة جدا من الفروع أهمها: صناعة الزرابي والنسيج, الحلي التقليدية, الفخار الفني والتقليدي, صناعة الجلود, صناعة النحاس, الخياطة والطرز التقليدي.

ويمتلك قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الاقتصادية خاصة التنمية المحلية التي تهدف إلى تشغيل اليد العاملة للمنطقة وتحقيق إيرادات تمول التنمية.

لقد بلغ سنة 2011 إجمالي عدد النشاطات الحرفية والتقليدية حسب تصريحات 31 غرفة للصناعات التقليدية والحرف 1268187 نشاط حرفي أي ما نسبته 44.42% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1].

[1] – **لفقير حمزة, تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة برنامج CREE GERME المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية والحرف**–سطيف–, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, جامعة بومرداس, 2008 / 2009, ص ص 99-100.

حيث تتميز الصناعات التقليدية الوطنية بميزتين[1]:

–يعتبر منتجا فريدا ومتميزا ينتج من بيئة محلية خاصة بمكوناتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية, وهذا ما يسمح للمنتج أن يضع ضمن معايير مرتبطة بمعرفة مميزة وإبداع محلي ينتج عنه تصاميم منفردة ذات ميزة تنافسية من حيث النوعية (التصميم – الألوان – والرمزية).

–يتميز المنتج التقليدي الجزائري بتنوع كبير في تشكيلة المنتجات التقليدية التي استطاعت مثيلاتها في دول أخرى أن تخلق لنفسها أسواق دولية, مثل صناعة الزرابي, صناعة الحلي التقليدية في ايطاليا بشكل خاص, صناعة الخزف في الصين, وتملك هذه الأسواق حصة معتبرة في مجموع المبادلات الدولية.

ثانيا: صعوبات استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر

بالنظر لدورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر, نجد أن هذا القطاع مازال لا يحقق المساهمة الفعالة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية, حيث تعترض الصناعات التقليدية والحرف مجموعة من الصعوبات تحد من قدرته التنافسية, وتعود بعض هذه الصعوبات إلى طبيعة الصناعة في حد ذاتها والبعض الآخر يعود إلى عدم توفير الظروف الملائمة لترقية فعلية لهذا القطاع على المستوى الدولي ومن هذه الصعوبات ما يلي[2]:

–تعاني ورشات الصناعات التقليدية صعوبات في إنتاج الكميات والنوعيات التي تتوافق مع المعايير الدولية؛

–تنشط ورشات الصناعات التقليدية في نوع معين من العزلة ونظرا لتمركزها في المناطق النائية وابتعادها عن المناطق ذات النشاط الصناعي والتجاري الكبير, وعدم الاحتكاك بالمراكز والهياكل التي من شأنها أن تساهم في تدعيم هذه الصناعات؛

–نقص المعرفة لدى صاحب العمل من حيث طرق الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة في هذا المجال, والتوجهات الحديثة في التصاميم وطرق الإبداع والتجديد لاختراق أسواق جديدة؛

–صغر حجم الورشات يؤدي إلى صعوبة في التخزين والنظافة ويؤثر على صحة الحرفيين؛

–يتم تسويق المنتج التقليدي داخليا أو خارجيا عن طريق وسطاء تجاريين وبالتالي يغيب عن صاحب العمل المعرفة الكافية حول آليات التسويق والقنوات الأنسب لتوزيع منتجه, والفرص المتاحة أمامه؛

[1] – **موسى رحماني, بوزاهر نسرين, التعاون الوظيفي و دوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية في الجزائر** , الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية, 18/17 أفريل 2006.

[2] – موسى رحماني, بوزاهر نسرين, نفس المرجع.

–نقص طرق التمويل المكيفة لطبيعة هذه الصناعة حيث أن الحرفي ينتمي في الغالب إلى بيئة اجتماعية وثقافية بسيطة ومحافظة وبالتالي لا يحبذ التعامل مع البنوك, بل يتم الاعتماد على التمويل الذاتي الذي لا يتعدى مداه المحيط العائلي؛

–المشكل الذي يفرض نفسه بشدة هو مشكل التموين بالمواد الأولية حيث أن صاحب العمل لا يتحصل على المادة الأولية إلا عن طريق وسيط أو أكثر, مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها وبالتالي تكلفة المنتج فيما بعد, وكذلك عدم التعامل المباشر مع المورود الأساسي, مما يسمح بالقيام بالاختيار الأنسب للنوعية المناسبة؛

–تتجمع ورشات الصناعات التقليدية لنفس المنتج عادة في نفس المكان, نظرا لارتباطها بهذه البيئة وكذلك لعدم وجود نشاط سياحي على المستوى الوطني يساعد على الانتشار الجغرافي لهذه الصناعات, مما يقلص من حصص الورشات التقليدية نتيجة ضيق السوق.

إن هذه الصعوبات تعاني منها الصناعات الصغيرة والمتوسطة التقليدية في الجزائر فتؤثر سلبا على استمرارية الصناعة إذا لم يتم إيجاد صيغ تدعم بطريقة فعالة وضعية الحرفيين في الجزائر.

خلاصة :

بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يعاني ، رغم الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية منذ 1988، من أجل انفتاح أوسع وتشريعات وتنظيمات منبثقة من مبادئ الاقتصاد الليبرالي، بدت نتائجها محدود جدا، وهذا عكس ما يحدث في بلدان أخرى أين تحظى بتشجيع أكبر وعناية أفضل، كونها ذات ديناميكية ومرونة فريدة من نوعها، تسمح لها بأن تتكيف بسرعة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، لهذا وضعت العديد من البرامج والإجراءات الموجهة أساسا لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ونعتقد أن غياب تخطيط علمي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر عائقا كبيرا لتطورها، إذ أن التخطيط لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد الأهداف والبرامج بدقة، وكذلك طبيعة الخطة المنتهجة، فالآن وفي ظل الاقتصاد الحر لم تعد هناك مكانة للتخطيط المركزي، مما يتطلب الاعتماد على البرامج التحفيزية أو ما يعرف بالتخطيط ألتأشيري، وهذا من أجل رؤوس الأموال نحو القطاعات الاقتصادية المراد تطويرها.

رغم حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعدم بلوغها المكانة اللائقة بها على المستوى الاقتصادي الكلي، ونظرا لاصطدامها في الواقع الاقتصادي بمجموعة من المعوقات السالف ذكرها ، إلا أن خيارها نابع من الإدراك بان تشييد اقتصاد قوي يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية، تقاس بالمعايير الدولية ، وأما اقتصاد الريع فلن يعمر طويلا ،ولبلوغ هذا الهدف وقع خيار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعني إخراج الاقتصاد من اعتماد على مصدر واحد للدخل (المحروقات) الى اعتماده على مصادر متعددة ومتنوعة ، من شانها توفير مناصب العمل وزيادة في معدلات النمو والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم سريع التطور. ومنذ ظهور الإصلاحات الاقتصادية ، بدلت مجهودات جبارة لترقية الاستثمار وتنوع إنشاء المؤسسات ولا سيما في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدءا بتفاقم العمر المالي وغياب الإدارة الرشيدة ، التي تعوزها الحوافز الحقيقية للمنافسة الحرة والرغبة في التجديد والابتكار وإهمال عملية التأهيل و التأهيلية وذلك للافتقار إلى هذه المعارف التقنية .

ولتجاوز هذه المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتعين وجوبا إيجاد حلول لإشكاليات هذه المشروعات التي تحتاج إلى قوة دعم ومساندة كبيرة من شأنها أن تعطيها شحنة تحفيزية وتشجعيه في تطورها وترقيتها وذلك انطلاقا من إيجاد مؤسسات لترقية وتمويل هذه المشروعات مؤيدة ومدعمة بقوانين وتشريعات وعليه الأمر يتطلب في هذا الصدد ، الاستفادة من التجارب والأساليب العالمية كالتجربة اليابانية والايطالية الرائدتين في هدا المجال وكذلك دراسة أسباب وعوامل نجاحها .

النتائج :

- من خلال ما سبق عرضه من إحصائيات يتبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بالفعالية لتحريك الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لقدرتها على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل. كما أنها تساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة
- على الدولة الجزائرية الاهتمام بالقطاع العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لكونها تتناقص نتيجة عملية الخوصصة.
- يجب أن تلعب الجماعات المحلية دورا هاما في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, بحيث عليها التنسيق مع الهيئات المركزية على جلب ورصد التمويلات الممنوحة لمختلف القطاعات الاستثمارية في إطار التعاون بين الولايات من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- أصبحت الحكومة الجزائرية غير قادرة على استيعاب المزيد من اليد العاملة لعدم إنتاجية مؤسساتها، لذا تغيرت سياسة الحكومة من توفير مناصب عمل في الوظائف الحكومية، إلى تسهيل مهمة العاطلين عن العمل في توظيف أنفسهم من خلال توفير الدعم المالي والفني لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- يمتاز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالعديد من الخصائص والمزايا، فهو ينمو بمعدلات أكبر من معدلات نمو المؤسسات الكبيرة، مما يجعل منه وسيلة و أداة لخلق فرص للعمل والتخفيف من معدلات البطالة؛
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعال في دعم الناتج الوطني وفي خلق مناصب للشغل في الجزائر، لكنها تعاني من مشاكل عديدة تحد من دورها الاقتصادي والاجتماعي؛
- يجب أن يتوافق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نمو احتياجات سوق العمل (نوعية اليد العاملة) في الجزائر، وإلا لن تكون هناك فائدة كبيرة (تنحصر الفائدة في بعض المجلات) من إنشاء هذا النوع من المؤسسات؛
- يؤدي التركيز الحاصل على العاصمة والمدن الكبيرة في توزيع الموارد في الجزائر إلى تمركز البنية التحتية في هذه المدن، مما يحدث خلل في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كثيرا ما تحتاج لأن تكون قريبة من البنية التحتية لتسهل عليها عملية التسويق، وبالتالي تصبح مناصب العمل متمركزة في مناطق محددة عبر الوطن؛
- يجب توفير البيئة الاستثمارية والقانونية الملائمة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حتى يتم الاستفادة منها في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، و يتم توجيهها إلى العمل في القطاعات الذي تعاني من تراجع في أهميتها النسبية في الإنتاج والتشغيل (خلق تنمية متوازنة)؛
- الاستفادة من الخبرات و التجارب الدولية في مجال توفير الدعم المالي (مصادر التمويل) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن اهتمام البنوك في الجزائر منصب على تمويل القطاعات التي تحقق مردودية عالية وسريعة؛
- الحد من البطالة الموسمية من خلال تشجيع إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على ضمان استمرارية الخدمة أو السلعة في غير موسمها لحين بداية الموسم القادم كما هو الحال في قطاع الزراعة؛
- إجراء دورات تدريب وتوعية للأشخاص العاطلين عن العمل، لحثهم وتشجيعهم على أهمية إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة و ما توفره من دخل، يؤدي إلى انخفاض الطلب على الوظائف العمومية، مما يخفف من حدة عبئ توفير مناصب العمل من طرف الحكومة؛

إذا كانت هناك مؤسسات تحتاج إلى عملية خوصصة لضمان استمرارية نشاطها، فلابد أن تكون هذه العملية مبنية على أسس مدروسة، بحيث تمنع قدر الإمكان من انتقال جزء من القوة العاملة إلى قوة متعطلة؛

التوصيات :

- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية .
- الإسراع في تبسيط تدابير صرف القرض، مع إمكانية استبعاد الشروط التي تفرضها البنوك كالضامنات والتحليلات المالية وغيرها، واستبدال ذلك بطرق مستحدثة، بمعنى اعتماد البنوك على صيغ تمويلية أكثر نجاعة كاستحداث نظام تصنيف الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني .
- توفير مناخ استثماري مناسب ، وذلك باتخاذ إجراءات عملية وملموسة في اتجاه تحفيز الإنتاج، واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ووضع استراتجيات تنافس السلع الأجنبية وتضمن بقائها على الساحة الدولية ولاسيما مع وشك إتمام ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة .
- القيام بدراسات جادة ومعمقة للعراقيل التي تقف أمام ترقية هذه المؤسسات وتطويرها لتمكينها من أداء دورها الفعال لعملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم خلق مناصب عمل جديدة ، وإنتاج تشكيلة واسع من السلع والخدمات .

–توفر مناخ استثماري ملائم لهذا النوع من المؤسسات، قصد الوصول إلى مستوى التنمية الاقتصادية المحقق على الأقل في الدول النامية.

–تخصيص مبالغ مالية وبرامج إنعاش اقتصادي لتطوير وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعات التقليدية والحرف؛

–مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها ودعمها؛

–نظرا للمنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الاعتماد على التجديد والابتكار وإدخال التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية والتحكم في السعر والجودة؛

–لإعطاء دور حيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني يجب إعداد إستراتيجية واضحة مبنية على أساس من الواقعية من أجل تمكينها من ممارسة نشاطها في أحسن الظروف.

أفاق الدراسة :

- ترقية السوق العقاري بالاعتماد على أسلوب البيع بالمزاد العلني، مع الإسراع في تسوية قضايا العقار العالقة بسبب عدم وضوح ملكيتها .
- التخفيف من الرسوم الضريبية والجمركية ، وهذا حسب نشاط كل مؤسسة لتشجيع قيام هذه المؤسسات.
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .
- تشجيع التحاق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة (ترقية وتطوير بورصة المناولة) .
- تدعيم الثقافة التسيرية (ثقافة المؤسسة) لدى المستثمرين .
- ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية .
- ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغيرة.
- إصلاح و عصرنة تسيير سوق العمل.
- إنشاء و وضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات .

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب عمل وجلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الصناعية الكبرى، بإمكانها رفع التحديات التنافسية وغزو الأسواق الخارجية .

قائمة المراجع

أولا : الكتب

- **باللغة العربية :**

1. احمد السريتي، على عبد الوهاب نجا :**النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
2. إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات**، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
3. إسماعيل شعبان،**مقدمة في اقتصاد التنمية، نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية**، دار هدى للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر،بدون سنة نشر
4. بلال خلف السكارنة ، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبعة ، عمان ، 2008،
5. جمال حلاوة، على صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، ط1 ، دار الشروق، عمان، الأردن، 2009
6. وداد أحمد كيكسو، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2002
7. طلعت الدمرداش ، **الاقتصاد الاجتماعي** ، مكتبة القدس ، ط1 ، 2006، القاهرة
8. محمد فتحي صقر ، **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، القاهرة ،مصر،2004
9. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **"التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية"**، جامعة الإسكندرية 2000
10. محمد احمد السريتي، على عبد الوها ب نجا :**النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
11. محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999
12. سامي خليل ، **نظرية الاقتصاد الكلي**، دار الكتب ، القاهرة، ط1.
13. نبيل السمالوطي .**علم إجتماع التنمية**:الهينة المصرية العامة للكتاب،. مصر، 1978
14. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيغ ، بيروت ، لبنان ،2007.
15. ناصر دادي عدوان .**اقتصاد المؤسسة** .ديوان المحمدية .العلمة –الجزائر .1998
16. سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات مفهوم شامل** ، دار رؤية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2015
17. عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة النشر.
18. عبد الرزاق بن حبيب .**اقتصاد المؤسسة** .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر 2002
19. عمر صخري .**اقتصاد المؤسسة** .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر.1998.ط2.
20. عبد الباسط وفاء، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مصر، 2001
21. عبد الرحمان يسري احمد ، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها** ، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية، مصر ، 1996

22. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي ، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2006 .
23. فاطمة أحمد الشربيني وآخرون" **اقتصاديات الميكنة**"، المكتبة العلمية، الزقازيق، 1998

24. صلاح حسن ، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر** ، دار الكتاب الحديث ،مصر ، 2013
25. روب موريس،" **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**" ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979
26. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، دار صفراء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1، 2002

27. خوني رابح ، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويليها**، اتريك لنشر والتوزيع ، مصر ، 2008 .
28. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ضل العولمة المعاصرة** ، الدار الجامعية، الطبعة الثانية الإسكندرية، مصر 2007

- **باللغة الأجنبية :**

1. Nations unies. Commission Economique pour m l'afrique. Bureau pour l'africo
2. world debt ; tables world bank 1994 ,1995 ,washington.

3. Lefebvre bled ,financement des entreprise, édition, paris,1992

.4.Pezzey J.,sustainability :Aninterd is ciplinary guide Environment values ,USA,1992

ثانيا : المذكرات

1. أتشي شعيب، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، في ظل الشراكة الاورو متوسطية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2007-2008
2. بلحمدي سيد علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة ،حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة البليدة،2005
3. خنطيط خديجة، **أثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، فرع تحليل قطاعي ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، 2001
4. طالبي خالد ، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة،2010-2011
5. كبداني سيد احمد ، **اثر النوم الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة مع الدول العربية دراسة تحليلية وقياسية** ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد ، جامعة ابي بكر بلقيد تلمسان ،2012

6. لخلف عثمان ، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1995/1994

7. **لفقير حمزة , تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة برنامج CREE GERME المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية والحرف** –سطيف–, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, جامعة بومرداس, 2008 / 2009,

8. ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005،

9. عبد الله بلوناس ، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق**، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005،

10. مختار رابحي ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2009

11. مشري محمد الناصر:**دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :إستراتيجية المؤسسة و .التنمية المستدامة ،جامعة سطيف

12. نصيرة عقبة ، **فعالية تمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015،

13. عبد الكريم الطيف، **واقع وأفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات الحالية**، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2001،

14. صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 03، 2004

15. ضاونية رابح ، **معوقات التنمية المحلية**،رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1999

ثالثا : النشريات والمجلات والجرائد

1. محمد الهادي مباركي ، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المفهوم والدور المرتقب،مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة ،الجزائر، العدد11، 1999

2. عيسى ايت ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر افاق وقيود ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الشلف ، الجزائر ، العدد06 ، 2009

3. عبد الله بن عنتر،واقع مؤسستنا الصغيرة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، العدد2002،01

4. صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 03، 2004.

ثالثا : المداخلات والتقارير

1. أبو بكر مصطفى بعيرة، أنس أبوبكر بعيرة، **لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة**، مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة قاريونس ليبيا، يومي 28، 29 جوان 2008.

2. برييش السعيد و آخرون، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17- 18 أفريل 2006.

3. بن وسعد زينة.جميل عبد الجليل، **واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR BANQUE** ، الملتقى الوطني الأول حول: "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية"- بشار 24-25 أفريل 2006.

4. بوعشة مبارك، **أبعاد التنمية المستدامة تجربة هولندا** ، ملتقى حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر،أكتوبر 2008

5. بشرارير عمران، تهتان مراد، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي خلال الفترة 2000-2010**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18-19 مايو 2011، جامعة أمحمد بوقره بومرداس.

6. كمال عايشي ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 24-27 ربيع الاول 1424 الموافق لـ: 25-28 ماي 2003

7. مهدي ميلود، **دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الوطني الأول حول: "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية"- بشار 24-25 أفريل 2006.

8. موسى رحماني, بوزاهر نسرين, التعاون الوظيفي و دوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية في الجزائر, الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية, 18/17 أفريل 2006.

9. مبارك وعشة ، أبعاد التنمية المستدامة تجربة هولندا ، ملتقى حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، المنعقد في أكتوبر2008

10. نعيمة برودي ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى دولي حول: متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، 17-18 افريل 2006،

11. سليمة رقية ، تجلربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18-04-2006

12.سعدان شبايكي ، مداخلة بعنوان معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، الاغواط، 8-9-04-2002

13.سعيدة دوباخ ، ربيعة بركات ، **مداخلة بعنوان : الوكالات الوطنية لدعم ومرافقة إنشاء المؤسسات المصغرة –ENJEM ENSEJنموذج حالة بسكرة** ، مقدمة للأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية **آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق.**

14.قدي عبد المجيد و آخرون، **محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية** ، الملتقى الدولي حول" سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات" دراسة حالة الجزائر والدول النامية " بسكرة 21 – 22 نوفمبر 2006.

15.صبري مقيمح ، بوعنان نور الدين، دور اسلوب الانتاج الانظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الطبعة الأولى،

16.ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18و19 مايو 2011 جامعة أمحمد بوقره بومرداس.

17.عبد الله غالم ، سبع حنان ، مداخلة بعنوان : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني ، الملتقى الوطني حول : واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،05-06-05-2013، جامعة الوادي

18.عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف. 2010

19.عمران بشرارير ، تهتان مراد، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي خلال الفترة 2000-2010، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18-19 مايو 2011، جامعة أمحمد بوقره بومرداس.

20. عبد الرحمان بن عنتر و آخرون، **مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أساليب دعمها و دعم قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية الدولية حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 – 28 ماي 2003.

21.التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010.

22.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار لعام2010،

23.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير من اجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الدورة العامة ، جوان 2002

24.المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان2002،

25.التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010.

26.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار لعام2010،

27.صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013** ، الامارات العربية المتحدة

28.ثائر عدنان قدومي، قيس أديب الكيلاني، **أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم أهي القيمة الاقتصادية المضافة EVA أم معايير الأداء التقليدية**، مشروع بحث رقم (DRGS-2011-5)،عمان ، الاردن ، 2011

.4. Briand , les pme en pme en Europe et leur contribution a l'emploi, études documentaire ,n :4715,1983

.5.Nations unies. Commission Economique pour m l'afrique. Bureau pour l'africo.

6.. MIPMEPI: Bulletin d'information statistique de la pme, n° :21, OP ,.

رابعا: مواثيق وجرائد رسمية

1. المادة 01 من القانون رقم 01-18، **الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001.
2. المادة 11 من القانون رقم 01-18، **الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001
3. المادة 02 من المرسوم تنفيذي رقم 2000- 190 ، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42 الصادرة في 16 جويلية 2000
4. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادر في يوم 25-01-2004 ، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 04/14 ، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية في تسيير القرض المصغر .
5. المرسوم التنفيذي رقم 84-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 جويلية سنة 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة ، جريدة رسمية عدد 44، مادة 1- 2 .
6. المرسوم التنفيذي رقم 10 - 158مؤرخ في 7 رجب 1431 الموافق 22 يونيو سنة 2010 يتمم و يعدل المرسوم التنفيذي رقم 14-12 مؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق : 03جانفي سنة 2004 يحدد شروط إعانات الممنوحة للبطالين ذوى المشاريع البالغين ما بين 35-50 سنة و مستوياتها ،جريدة رسمية عدد39، المادة 2.
7. المرسوم التنفيذي رقم 84-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 جويلية سنة 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة ، جريدة رسمية عدد 44، مادة 1- 2 .

8. المرسوم التنفيذي رقم 10 - 158مؤرخ في 7 رجب1431 الموافق 22 يونيو سنة 2010 يتمم و يعدل المرسوم التنفيذي رقم 14-12 مؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق : 03جانفي سنة 2004 يحدد شروط إعانات الممنوحة للبطالين ذوى المشاريع البالغين ما بين 35-50 سنة و مستوياتها ،جريدة رسمية عدد39، المادة 2.
9. معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .
10. المادة 21 من الأمر رقم 01-03 ، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص: 07.
11. المادة 09- 10- 11، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص: 05، 06.
12. المادة السابعة من ألأمر 01-03، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001، ص:27
13. المادة 5 من الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد02، 12 ربيع الثاني عام 1438هـ ،11 يناير سنة 2017 م

خامسا : المواقع الإكترونية

1. بانا، ضمراوي ، تعريف التنمية، ، متاح على الإنترنت: http://mawdoo3.com.
2. **دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي** ، منظمة الإيسيسكو، متاح على الإنترنت: www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm ،
3. **البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة(جدة،** 12 - 10 يونيو 2002). ، منظمة الإيسيسكو، متاح على الإنترنت https://www.isesco.org.ma/ar/،
4. محمد حسن يوسف, **أهداف السياسة الاقتصادية(2) النمو الاقتصادي** ، متاح على الانترنت: http://www.saaid.net،
5. http://www.startimes.com/?t=29595060
6. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،متاح على الانترنت : http://www.angem.dz
7. http://www.univ-chelf.dz/ar/seminar

و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

ملحق رقم 01 : عدد المؤسسات المنشأة و مناصب الشغل حسب الوكالات الجهوية .

الوكالات الجهوية	عدد المؤسسات		مناصب الشغل	
	المنشأة قانونيا	المنطلقة فعلا	المتوقعة	المنشأة حقا
الجزائر	801	557	2248	1606
و .ج الجزائر	801	557	2248	1606
عنابة	368	246	946	599
قالمة	249	214	758	483
الطارف	163	121	408	296
سكيكدة	117	96	361	280
سوق اهراس	108	86	281	215
تبسة	153	106	353	177
و.ج عنابة	1203	869	3107	2050
باتنة	260	122	672	346
بسكرة	100	55	239	120
أم البواقى	180	94	538	266
خنشلة	84	39	214	96
و.ج باتنة	624	310	1663	828
بشار	111	65	254	136
أدرار	63	20	175	40
البيض	49	18	115	28
تندوف	74	33	316	95
و.ج بشار	297	136	860	299
بليدة	362	98	889	262
مدية	158	78	402	212
تبازة	213	65	494	155
و.ج بليدة	733	241	1785	629
شلف	177	53	457	112

عين الدفلى	102	40	238	81
الجلـفة	59	17	151	35
و.ج شلـف	338	110	846	228
قسـنطينة	346	233	1243	596
ميـلة	163	127	496	386
جيـجل	180	140	625	471
و.ج قسنطينة	689	500	2364	1453
وهـران	351	147	974	397
مسـتغانم	251	45	591	70
غيلـيزان	94	47	245	102
و.ج وهران	996	239	1810	569
ورقلـة	96	73	263	149
الأغـواط	58	36	152	85
تمنراسـت	48	28	133	55
غـرداية	103	69	266	90
الـوادى	46	34	109	40
إليـزى	27	14	102	28
و.ج ورقلـة	378	254	1025	447
بجايـة	181	106	442	178
سطيـف	28	114	817	145
مسـيلة	42	29	181	100
برج بوعريريج	89	48	277	127
و.ج سطيف	520	247	1717	556
سيدى بلعـباس	124	56	360	157
النـعامة	62	18	159	41
تلمـسان	346	146	926	414
سعـيدة	120	49	244	76
عين تموشنت	125	61	452	134
و.ج سيدى بلعباس	777	330	2141	822

تيارت	244	110	500	201
معسكر	253	176	474	199
تسمسيلت	88	30	228	83
و.ج تيارت	585	316	1202	483
تيزي وزو	435	195	1064	354
بومرداس	121	49	340	108
البويرة	159	60	315	83
و.ج تيزيوزو	715	304	1719	545
المجموع الوطنى	8356	4463	22487	10509

المصـدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.